المشهد الإسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ٥/١٠/٢٠١٠م الموافق ٢٦ شوال ١٤٣١هـ العدد ٢٤٢ السنة الثامنة

قراءات

الانتفاضة الفلسطينية أعادت بلورة الخريطة السياسية في إسرائيل!

صفحة (٣)

أوراق مؤتمر هرتسليا

اقتصاد الكهرباء الإسرائيلي حتى العام ٢٠٣٠

صفحة (٧)

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

أكد قيامه باتصالات سرية مع الإدارة الأميركية بشأن البناء في المستوطنات

نتنياهو: لدينا مصلحة في الحفاظ على المستوطنات وفي إجراء مفاوضات!

ليبرمان: «أوباما يُعد لاتفاق يتم فرضه بعد أن نوافق على تمديد التجميد»

«المشهد الإسرائيلي»: قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال اجتماع لوزراء حزب الليكود، أمس الاثنين، إنه توجد اتصالات سرية بين إسرائيل والولايات المتحدة حول البناء في المستوطنات، لكنه شدد على أنه لم يتم اتخاذ قرار بشأن تجميد الاستيطان حتى الآن. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نتنياهو قوله إن الاتصالات مع الإدارة الأميركية حول موضوع التجميد مستمرة وإن «هناك أنباء كثيرة تم نشرها وغالبيتها غير صحيحة»، مضيفا أنه «لا يمكننا أن ننفي كل أمر أو نصححه».

وأضاف نتنياهو أنه «لا يوجد الآن ما يمكن أن نجري بحثا حوله في الموضوع. وهناك جهود، وهي سرية بالأساس، وتتطلب منا مسؤولية وضبطا للنفس وسرية. وإذا تعين أن نتخذ قرارا فإنه سيتم طرح الموضوع أمام الهيئات الملائمة». وتابع أن «لدينا مصلحة في الحفاظ على المستوطنات وفي إجراء محادثات، ولذلك فإنه يجب تنفيذ الأمور بصورة سرية».

واعتبر نتنياهو أن إسرائيل نفذت التزاماتها من أجل تسريع الاتصالات مع الإدارة الأميركية وأنه «لدينا مصلحة في مواصلة مفاوضات السلام ونحن في أوج الاتصالات لاستئنافها ولا حاجة إلى إطلاق تصريحات وإثارة عواصف ونفي كل خبر ينشر في وسائل الإعلام».

ويعقد نتنياهو اجتماعا للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، غدا الأربعاء، حيث سيتم تخصيصه للبحث في تمديد تجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين وذلك في أعقاب ضغوط مارستها عليه الإدارة الأميركية ودول أوروبية. ونقلت صحيفة هآرتس، أمس، عن وزراء أعضاء في الكابينيت ومصادر في حزب الليكود الحاكم تقديرهم أن نتنياهو سيعرض أمام الكابينيت مسودة «رسالة الضمانات» الأميركية والتي تتضمن مكافآت كبيرة في المجال الأمني لإسرائيل مقابل موافقة الأخيرة على تمديد تجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم التصويت على قرار بتمديد التجميد خلال الاجتماع.

ووفقا لوزراء من حزب الليكود تحدثوا مع نتنياهو في الأيام الأخيرة، فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية مستمر في إجراء اتصالات مع الإدارة الأميركية حول «رسالة الضمانات» من أجل الحصول على مزيد من المكافآت بادعاء أن ذلك سيمكنه من إقناع وزراء في حكومته يعارضون التجميد بشدة بأن استمرار التجميد سيكون مجديا لإسرائيل. ولفتت هآرتس إلى أن اجتماع الكابينيت سيعقد قبل اجتماع لجنة المبادرة العربية يوم الجمعة المقبل والذي سيتم خلاله التصويت على استمرار المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وبين الضمانات الأميركية عدم مطالبة إسرائيل بتمديد تجميد البناء الاستيطاني لفترة أخرى بعد تمديده لمدة شهرين مقبلين، وتعهد أميركي باستخدام حق النقض إزاء أي قرار ضد إسرائيل يتم بحثه في مجلس الأمن الدولي. كما أن الأميركيين اقترحوا سلسلة ضمانات أمنية وزيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل.

وقال قياديون في الليكود إن المفتاح لتجنيد أغلبية في الكابينيت مؤيدة لتمديد التجميد يكمن في الحصول على تأييد وزير الإسكان، أريئيل أتياس، من حزب شاس، الذي تم وصفه بالمعتدل نسبيا قياسا بوزراء شاس، أو بتمكن نتنياهو من إقناع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان وانضمام وزراء حزبه «إسرائيل بيتنا» إلى مؤيدي التجميد من خلال وضع صيغة مبهمة تسمح باستئناف البناء الاستيطاني بشكل محدود مقابل رزمة المكافآت الأميركية. لكن مصادر في حزب شاس قالت إنه لا يوجد أي احتمال لأن يصوت أتياس خلافا لتصويت رئيس الحزب إيلي يشاي، الذي يعتبر أحد المعارضين البارزين لاستمرار التجميد.

ليبرمان يهاجم أوباما

من جانبه هاجم ليبرمان الرئيس الأميركي، باراك أوباما، وقال إنه يسعى ليفرض على إسرائيل اتفاقا مع الفلسطينيين، وأن وزراء وأعضاء كنيست في حزب الليكود الحاكم غاضبون على نتنياهو بسبب احتمال موافقته على تمديد تجميد البناء الاستيطاني. ونقل موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني، أمس، عن ليبرمان قوله خلال اجتماع لحزب «إسرائيل بيتنا»، أول من أمس الأحد، إن «أوباما يُعد لاتفاق يتم فرضه بعد أن نوافق على التجميد. ويتوجب علينا أن نقول لا. ونتنياهو مستمر في الضغط [على وزراء لتأييد التجميد]، ويوجد في الليكود غضب عليه ونحن سنبقى في الحكومة ونعارض».

نتنياهو: لعبة التجميد. (ا.ف.ب)

وأضاف ليبرمان «لا يجوز أن يتم إغراؤنا من خلال مقترح الرئيس أوباما (في إشارة إلى رسالة الضمانات). وقد فهمت من المحادثات خلال زيارتي للولايات المتحدة أن واشنطن تعد اتفاقا يتم فرضه على إسرائيل ويشمل انسحابا إلى حدود العام ١٩٦٧ مع تبادل أراض بنسبة ٣-٤٪».

وقدر ليبرمان أن الحكومة الإسرائيلية ستقرر تمديد تجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين وأنه خلال هذه المدة «سيتم استكمال الإجراءات لطرح هذا الحل الذي سيتم فرضه على إسرائيل، وهذا هو هدف استمرار التجميد وهو انقضاء الشهرين حتى تنهي الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، سوية مع جامعة الدول العربية والفلسطينيين، الخطة». وتابع أنهم «سوف يقولون 'هذا هو الحل، إما أن تأخذوه أو تتركوه'، وإذا رفضنا فإن ثمة ثمنا لذلك وهو مواجهة مع المجتمع الدولي»، معتبرا أنه «يحظر علينا الانسحاب من التحالف وبهذه الطريقة سوف نرسخ أغلبية ضد طُعم التجميد».

وأضاف ليبرمان أن «جميع الضغوط لن تعود بفائدة ونحن لن ننسحب من الحكومة وسنعزز ما يبدو أنه أغلبية لصالحنا في الحكومة لمعارضة استمرار التجميد». وقال إنه بعد تدقيق أجراه تبين أن هناك خمسة أو ستة وزراء من حزب الليكود يعارضون تمديد تجميد البناء وهم موشيه يعلون وبيني بيغن ويوسي بيلد وسيلفان شالوم ويولي إدلشتاين وربما غلعاد أردان أيضا، وأنهم سيصوتون ضد مقترح أوباما الذي يتضمن مكافآت لإسرائيل مقابل التجميد. وأردف قائلا إن نتنياهو استدعى بيغن لمحادثة وإنه «يواصل ممارسة ضغوط» على الوزراء ليؤيدوا مقترح أوباما.

وقال ليبرمان إنه «ليس نحن فقط، وإنما في الليكود أيضا يوجد غضب عليه (أي على نتنياهو) لأنه لا يعقب على ما يفعله (وزير الدفاع) ايهود باراك، إذ إنه ليس سهلا على أعضاء الكنيست والوزراء من الليكود رؤية أنه في الواقع يوجد تجميد في القدس أيضا، حيث لا يتم بناء ١٣٠٠ وحدة سكنية في (مستوطنة) راموت وبضع مئات من الوحدات السكنية في (مستوطنتي) بسغات زئيف وهار حوماه (جبل أبو غنيم) وسوف يطرحون الأمر في دورة الكنيست القريبة».

واعتبر ليبرمان أن حزب شاس هو الذي سيحسم مسألة التجميد وأن الرئيس الإسرائيلي «شمعون بيريس وعد رئيس الحكومة بأنه سيوفر له تأييد الحاخام عوفاديا يوسيف (الزعيم الروحي لشاس) لاستمرار التجميد لشهرين». وأضاف انه «ربما يكون بيريس قد وعد لكن توجد ضغوط من الأسفل في شاس ضد الاستمرار في التجميد».

وهاجم ليبرمان باراك أيضا قائلا إن «ما يفعله باراك هو بسبب خوفه من أن يخرجه زملاؤه في حزب العمل من التحالف الحكومي خلال شهرين ويخسر بذلك كرسي وزير الدفاع».

وكان أحد الوزراء من حزب الليكود والمقرب من نتنياهو قد قال ليديعوت أحرونوت إن تصرفات ليبرمان «تلمح إلى أنه يحضر نفسه للانسحاب من الحكومة على الرغم من تصريحاته بأنه يعتزم البقاء فيها».

جمعية إسرائيلية سلمية تشخص أربعة ''تهديدات'' تقوّض الاستقرار في القدس وتضر بمفاوضات التسوية الدائمة

«المشهد الإسرائيلي»: حذرت جمعية إسرائيلية تعنى بدفع السلام والمساواة وحقوق الإنسان في مدينة القدس، في تقرير أصدرته مؤخرا على هامش الجهود والمساعي الرامية للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، مما وصفته بـ«تهديدات» من شأنها أن «تقوض الاستقرار في مدينة القدس».

وقالت جمعية «عير عاميم» (مدينة الشعوب) في التقرير المنشور على موقعها الإلكتروني: في ضوء انطلاق مفاوضات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، لا بُدّ من الإشارة إلى أربعة تهديدات من شأنها أن تضر بالمحادثات وأن تقوض الاستقرار في القدس.

وأوجزت الجمعية هذه «التهديدات» على النحو الآتي:

أولا- أنشطة بناء (توسع) إسرائيلية حثيثة في القدس الشرقية. وأشارت في هذا السياق إلى أن اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس ستناقش في هذه الأيام (بعد عطلة عيد المظلة اليهودي) خطة لبناء ١٣٦٢ وحدة سكنية جديدة في حي «غفعات همتوس» الاستيطاني (قرب بيت صفافا، جنوبي القدس المحتلة) الواقع شرقي الخط الأخضر، بالإضافة إلى ذلك هناك خطط لبناء حوالي ٩٠٠٠ وحدة سكنية إضافية هي الآن في مراحل التخطيط المتقدمة في أحياء (مستوطنات) هار حوما (جبل أبو غنيم)، بسغات زئيف، رامات شلومو، وغيرها. وتهدف خطط البناء والاستيطان المختلفة إلى تطويق ومحاصرة القدس الشرقية وفصلها عن الضفة الغربية، بما يؤدي إلى وضع عراقيل وصعوبات أمام إمكانية التوصل إلى تسوية في المدينة.

ثانيا- العودة إلى سياسة هدم البيوت: في النصف الأول من العام الحالي (٢٠١٠)، توقف فعليا هدم البيوت في القدس الشرقية. ولكن في خطوة مثيرة للقلق، هدمت سلطات البلدية الإسرائيلية (٥) بيوت فلسطينية في القدس الشرقية في يوم واحد (في تاريخ ١٣ تموز الماضي). إلى ذلك فقد أعدت البلدية الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة الأرضية القانونية لهدم مكثف لبيوت في قرية العيسوية (أكثر من ٤٠ وحدة سكنية) وفي سلوان (على الأقل عشرة منازل في حي البستان).

ثالثا- مستوطنات، إخلاء واستفزازات في قلب الأحياء الفلسطينية: تعمل في الفترة الأخيرة جمعيات استيطانية خاصة على دفع خطط لبناء ١٥٠ وحدة استيطانية إضافية في بؤر استيطانية تقع في قلب أحياء فلسطينية في القدس الشرقية، وخاصة في سلوان والشيخ جراح والحي الإسلامي في القدس القديمة. ولاحظت «عير عاميم» في تقريرها «ظواهر إخلاء عائلات فلسطينية من بيوتها، واستفزازات- من جانب المستوطنين- ضد السكان الفلسطينيين واحتكاكات يومية بينهم وبين المستوطنين» وذلك «إلى جانب سياسة تمييز تتبعها الشرطة الإسرائيلية».

رابعا- تغييرات في الوضع القائم في المسجد الأقصى: شكلت مدينة القدس بؤرة رئيسة لاندلاع الاضطرابات وأعمال العنف مرات عديدة في السنوات الأخيرة، ولا سيما في أعقاب خطوات أقدمت عليها إسرائيل والمتطرفون اليهود في بلدة القدس القديمة كمحاولة العناصر اليهودية المتطرفة تقويض الوضع القائم في «جبل الهيكل- الحرم القدسي الشريف» ودخول هذه العناصر لإقامة شعائر دينية داخل المسجد الأقصى وباحاته.

وحذرت «عير عاميم» من مخاطر وتداعيات مثل هذه الخطوات و«التهديدات»، وقالت إنه «بمعزل عن مستوى التفاؤل فيما يتعلق بنتائج المفاوضات، من الضروري أن تكون - السلطات الإسرائيلية- حذرة ومسؤولة في سلوكها وممارساتها في القدس، تجنبا لإثارة أزمات في المحادثات وفي المدينة ذاتها».

كلمة في البداية

نتنياهو - ليبرمان: ''الخلاف'' الحقيقي؟

بقلم: أنطوان شلحت

(*) رأت وسائل الإعلام الإسرائيلية في معرض تصديها لتشريح حملة تبادل البيانات بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، في إثر الخطاب الذي ألقاه هذا الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الفائت، أن هذه الحملة تعكس أول مواجهة علنية تقع بين الاثنين. لكن في الوقت نفسه فإن وسائل الإعلام هذه التزمت جانب التواضع في التعويل على مترتبات هذه المواجهة، ذلك بأن ردّة فعل رئيس الحكومة على «رؤية التسوية» التي طرحها وزير الخارجية لم تتجاوز سقف القول إن الخطاب في الأمم المتحدة لا ينسجم معه وإنه - أي نتنياهو - هو المفاوِض الأعلى سلطةً مع الفلسطينيين، الأمر الذي اعتبره بضعة معلقين مجرّد «كلام معسول وغامض» لا ينم عن أي موقف سياسي جوهري. وكتب أحدهم (رون بن يشاي، المعلق العسكري في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت) يقول: «كان بإمكان رئيس الحكومة تخفيف أضرار الخطاب إلى حدٍ ما، لو أنه أقدم مباشرة بعد أن أنهى ليبرمان حديثه في الأمم المتحدة، على نشر بيان لاذع وواضح يصرّح فيه بأن كلمات وزير الخارجية لا تعكس موقف الحكومة الإسرائيلية وقراراتها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين، وأن في نيته توبيخ الوزير الذي أطلق العنان للسانه».

وأشار البعض إلى أن اللغط الذي أثير حول خطاب ليبرمان يعود إلى كونه قد عرض رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك بل الحكومة الإسرائيلية بأكملها على أنهم كاذبون، وعلى أنهم في الواقع لا يقولون الحقيقة عندما يصرحون بأنّ ثمة فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق سلام في غضون عام مع الفلسطينيين، وأنهم يبذلون جهداً لإحراز اتّفاق كهذا عبر مفاوضات مباشرة مع الرئيس محمود عباس. فقد أعلن ليبرمان على الملأ أنه على الأغلب يمكن إحراز اتّفاق مرحلي طويل الأمد، أي أن ما يقوله نتنياهو وباراك إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما وإلى سائر زعماء العالم هو مجرّد كلام في كلام. فضلاً عن ذلك فإن وزير الخارجية مسّ صورة إسرائيل كدولة ديمقراطيّة، حيث جهر أمام سامعيه بالاقتراح القاضي بالتخلص من جزء من مواطني الدولة العرب، عبر خطة «تبادل أراض وسكان». وعموما لا فرق إذا كان اقتراح كهذا يُدرس في الحقيقة بجدية من جانب رئيسه في القدس أو أنه كان ثمرة عقل ليبرمان المريض، ذلك بأن أصل القضية هو أن قيام وزير كبير في الحكومة الحالية في إسرائيل بإثارة فكرة كهذه في منتدى دوليّ مرموق يحوّل الفكرة إلى سلاح في أيدي المعسكر غير الصغير الذي يسعى إلى نزع الشرعية عن دولة إسرائيل. في المقابل فإن مقربين من رئيس الحكومة أكدوا أن مواقف ليبرمان (التي وردت في خطابه) سبق أن طُرحت خلال مداولات مغلقة تتعلق بموضوع العملية السياسية (مع الفلسطينيين) لكن لم يتم اتخاذ أي قرار رسمي من طرف الحكومة الإسرائيلية بشأن هذه المواقف، في حين أن ليبرمان نفسه وفي سياق تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة يديعوت أحرونوت ادعى أن ما ورد في خطابه لا يختلف كثيرًا عما ورد في الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جامعة بار إيلان (في ١٤ حزيران ٢٠٠٩). وهذا الأمر يحيل شرعًا إلى التساؤل في ما إذا كان أكثر ما جعل نتنياهو يستشيط غضبًا هو قيام وزير خارجيته بتسريب مداولات مغلقة من داخل الحكومة على مسامع الرأي العام العالمي؟.

من ناحية أخرى كان هناك شبه إجماع على أنه من الصعب معرفة ما الذي دفع ليبرمان إلى القيام بفعلته هذه، لا سيما وأنه غير أحمق وبالتأكيد كان يدرك انعكاسات خطابه. ولذا، كما قال البعض، فإن ثمة انطباعًا بأن الدافع الأساس يبقى كامنًا في رغبته الأيديولوجية في نسف المفاوضات مع الفلسطينيين وفي طموحه السياسي لأن يصبح الزعيم الحقيقي لمعسكر اليمين في إسرائيل.

في واقع الأمر فإن جلّ التحليلات لخطاب ليبرمان تركزت في الفقرة التي تحدث فيها عن رؤيته المتعلقة بأفق المفاوضات المباشرة وخصوصًا قوله إن «التسوية النهائية بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن تكون مستندة إلى خطة تبادل الأراضي والسكان»، موضحًا أنه «لا يقصد نقل سكان بل رسم حدود (نهائية) تعكس الواقع الديمغرافي». وقال أيضًا إنه «نظرًا إلى أن احتمال إحراز اتفاق سلام شامل مع الفلسطينيين في غضون عشرات الأعوام المقبلة هو احتمال غير واقعي مطلقًا، فإن ما يجب السعي نحوه هو التوصل إلى اتفاق مرحلي طويل الأمد».

بيد أن هذه التحليلات لم تعر اهتمامًا شبيهًا بفقرة أخرى وردت في الخطاب ذاته وربما تشفّ عن وجود خلاف بين الاثنين يتعلق بجدول أولويات الحكومة الحالية. والمقصود الفقرة التي أشار فيها ليبرمان إلى أن المقاربة التي تقول إنه من أجل معالجة المشكلة الإيرانية يجب أولاً حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هي مقاربة خطأ، وذلك لأن الوضع هو عكس ذلك تمامًا «إذ إن إيران يمكنها البقاء من دون حماس، لكن هذه الأخيرة لا يمكنها البقاء من دون إيران»، وبناء على هذا فإنه ما دامت هذه المشكلة من دون حل وما دامت إيران مستمرة في تقويض الاستقرار في الشرق الأوسط، وفي الاحتفاظ بوكلاء لها على حدود إسرائيل الشمالية والجنوبية في هيئة حزب الله و«حماس»، فإنه لا يمكن التوصل إلى تسوية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين. وأكد أنه «من أجل حل مشكلات كثيرة في الشرق الأوسط، لا النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني فقط، فإنه يجب معالجة المشكلة الإيرانية أولاً».

وقد كان نتنياهو يتبنى هذه المقاربة الأخيرة (التي اختزلت في شعار «إيران أولاً»)، بل إنه جعل «الملف الإيراني» يتصدّر سلم أولويات حكومته في أول عهدها. وسبق لصحيفة «معاريف» أن كشفت أنه فور جلوس نتنياهو على كرسي رئيس الحكومة تسلم بناء على طلبه تقريرا مفصلا من رئيس هيئة الأركان العامة وقادة الأجهزة الأمنية تناول «الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني». وفي حينه تنبأت تحليلات سياسية أخرى بأن «صعود بنيامين نتنياهو إلى سدّة الحكم يزيد احتمالات الحرب مع إيران، لكن 'نقطة اللاعودة' لم يتم تجاوزها حتى الآن» (ألوف بن، هآرتس ١/٤/٢٠٠٩). وأضافت أنه في الحلبة السياسية الإسرائيلية كان الاعتقاد السائد هو أن عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة «تقرّب بالضرورة إسرائيل من حرب مع إيران» وأن «شخصيات سياسية، كانت على اتصال مع نتنياهو، تقول إنه قد قرر تدمير المنشآت النووية الإيرانية». لكن يبدو أن نتنياهو غيّر مقاربته في الآونة الأخيرة وبات يعتقد أنه يجب معالجة النزاع مع الفلسطينيين لأن ذلك من شأنه أن يدفع قدمًا حل المشكلة الإيرانية.

ويظهر أن هذا التغيير من جانب نتنياهو يعود أساسًا إلى بضعة عوامل يظل أهمها ما يلي:

أولاً- حقيقة أن إدارة أوباما قد استقر رأيها على أن تمنح أفضلية قصوى للسعي نحو التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين مفترضة أن تسوية هذا النزاع، أو على الأقل تحديد مسار واضح وملزم لتحقيق حل الدولتين، سيسهل تنفيذ جدول الأعمال الأميركي في الشرق الأوسط عموماً والذي تقف في صلبه الغايات التالية: تجنيد الدول العربية البراغماتية في الجبهة ضد إيران، واستقرار الوضع الأمني والحلبة السياسية في العراق، وكبح النفوذ الإسلامي الراديكالي في كل من أفغانستان وباكستان. وبناء عليه فإن الإدارة الأميركية بلورت سياسة تتضمن الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين بخطوات تجسد التزاماً أعلى بأمن إسرائيل واستعداداً لمنح ضمانات أمنية تسمح للإسرائيليين بالتقدم نحو الاتفاق. يضاف إلى ذلك أن الجمود في العملية السياسية ونقد دور إسرائيل في هذا الجمود، من جانب أصدقاء واضحين لها، يسرّعان ما يسمى بـ«خطوات نزع الشرعية عن إسرائيل في الحلبة الدولية».

ثانيًا- واقع أن هذه الإدارة ليست معنية مطلقًا بمواجهة عسكرية مع إيران بل معنية بحوار معها، ووفقًا لأحدث التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التي قامت بتحليل دلالات آخر خطاب ألقاه أوباما في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن تمسك الرئيس الأميركي بمقترحاته المتعلقة بالحوار مع إيران يعني بالنسبة لإسرائيل تخلي البيت الأبيض عن «صفقة المشكلة الفلسطينية في مقابل المشكلة الإيرانية»، بمعنى أن إحراز أي تقدّم في المسار الفلسطيني من طرف إسرائيل لن يقابله مردود أميركي يتمثل في تصعيد الموقف إزاء إيران (الموقع الإلكتروني التابع لـ«المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة»).

ثالثاً- لا شك في أن قيام نتنياهو بمماشاة رؤية أوباما وإدارته تجاه المسألة الفلسطينية يفسح المجال أمام إمكان حصوله على تأييد واشنطن في حال إقدامه على اللجوء إلى الخيار العسكري إزاء إيران. وبحسب التقرير الإستراتيجي السنوي (٢٠١٠) الصادر أخيرًا عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب فإن كل طرق العمل من أجل وقف المشروع النووي الإيراني التي تتم دراستها لدى صناع القرار في إسرائيل تتطلب تعاوناً مع الأسرة الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة. وإذا ما كانت الحاجة إلى التعاون الدولي بشأن العمل الدبلوماسي والممارسة الفعالة للعقوبات واضحة كالشمس، فإنها أضعاف ذلك في كل ما يتعلق بالخيارات العسكرية، كما يؤكد التقرير. فالولايات المتحدة، الغنية بالموارد، والتي تنتشر قواتها في دول تحيط بإيران، هي صاحبة القوة الواعدة لمعالجة عسكرية للمشروع النووي الإيراني. والواقع أن في وسع إسرائيل تنفيذ هجمات جوية في إيران حتى من دون تعاون مع الولايات المتحدة، كما فعلت في العراق العام ١٩٨١، غير أن إنجازات غارة كهذه ستكون محدودة بسبب المسافات الأبعد، والصعوبة في تنفيذ أكثر من موجة غارات واحدة، وتوزع المنشآت النووية الإيرانية. ولذا فإن ثمن هجوم كهذا، وفي الأساس بمعايير سياسية، سيكون أكبر. وعليه فإنه سيتعذر على إسرائيل أن تهاجم إيران من دون ضوء أخضر، أو على الأقل أصفر، أميركي، ومن دون التقدير بأن الأثمان السياسية لعملية كهذه ستكون محتملة. وإذا ما فشلت المساعي الرامية إلى وقف المشروع النووي الإيراني، فسوف تزداد الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل احتواء الخطر الإيراني. ويمكن أن تحتاج إسرائيل إلى ضمانات نووية أميركية كنوع من تعزيز الردع تجاه إيران.

في ضوء ما تقدّم فإنه يمكن القول إن «الخلاف» الحقيقي بين نتنياهو وليبرمان ناجم عن الجدل بشأن سلم أولويات سياسة الحكومة الإسرائيلية إزاء المسائل الإقليمية لا عن اختلاف قطبي حول جوهر هذه السياسة إزاء مستحقات المسألة الفلسطينية.

وفقًا للواقع القائم واستطلاعات الرأي

حزب ''العمل'' في ورطة حقيقية!

استطلاعات الرأي تمنح حزب «العمل» 6 مقاعد ■ تهديدات الحزب بالانسحاب من الحكومة بسبب فشل المفاوضات لا قيمة لها وانتقاله إلى المعارضة لن ينقذه من ورطته

كتب ب. جرايسي:

ما كشف عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، بشأن نهج وزير الدفاع وزعيم حزب «العمل» الحالي إيهود باراك، لم يكن مفاجئا لأحد، بل جاء تأكيدا لكل ما كان ينشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية قبل أكثر من ثلاث سنوات على لسان «مصادر» متنوعة، ولكن ما نجحت هذه التصريحات في كشفه هو مدى الأزمة الشخصية التي يواجهها باراك في داخل الحزب، فحلفاء الأمس ابتعدوا عنه بعد أن استوعبوا عمق أزمة حزبهم المتهاوي، إذ لم يقف إلى جانبه سوى المدير العام للحزب، الذي استحضره باراك وأسند له وظيفة براتب دسم.

وكان أولمرت قد كشف في الأسابيع القليلة الماضية، في مذكراته، أن باراك كان لحوحا عليه في مطلع العام ٢٠٠٦ إذ أراد الانضمام إلى حزب «كاديما»، الذي أسسه رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون، في أواخر العام ٢٠٠٥، وقبل أن يسقط في غيبوبة ما زال غارقا فيها حتى الآن. ويصف أولمرت حالة باراك كمن استجداه كثيرا للانضمام إلى «كاديما»، إذ إنه كان في ذلك الحين خارج صفوف حزب «العمل» أو كان نشاطه مجمدا.

ويؤكد أولمرت في مذكراته ما كان يشاع في وسائل الإعلام الإسرائيلية في نهاية العام ٢٠٠٦، بأن باراك كان يتآمر على من كان رئيسا لحزب «العمل» ووزيرا للدفاع عمير بيرتس، في أعقاب «إخفاقات الحرب على لبنان»، إذ إنه سعى لدى أولمرت كي يطيح بيرتس من منصبه، ويعينه بدلا منه.

ويقول أولمرت: توجه إليّ باراك قبل تعيينه مرات كثيرة بطلبات وإلحاحات كي أقيل عمير بيرتس وأعينه بدلا منه، وزعم أن بيرتس لا يلائم المنصب وأن تعيينه بدلا منه سيعطي الحكومة شيئا من الثقة بها.

ويضيف أولمرت: كنت مندهشا جدا من إظهار عدم الإخلاص هذا، وسألت بدافع الفضول عددا من كبار مسؤولي حزب باراك عن رأيهم في الاقتراح الذي يعرضه، وقد أكد جميع الوزراء، بمن فيهم مؤيدو باراك في الحزب، أنهم سيستقيلون من الحكومة في حال جرت الإطاحة ببيرتس قبل انتخابات رئاسة حزب «العمل». ويقول أولمرت إن باراك لم يهدأ ولم يقبل بالتفسير، بل واصل مساعيه لتنفيذ مخططه. بمعنى آخر فإن أولمرت عرض باراك كشخص يعمل ضد حزبه من أجل منصبه هو، وهذا عزز أكثر الانطباع العام عنه في الشارع الإسرائيلي بأنه شخص غير صادق بشكل خاص، ولربما أن ما خفف عنه في هذا المشهد بالذات هو أن الشهادة هذه المرّة تأتي من شخص يجلس في قفص الاتهام في سلسلة قضايا فساد، وهو أيضا لا يحظى بشعبية في الشارع الإسرائيلي، ففي استطلاع نشر في مطلع الأسبوع الجاري، قال ٢٦٪ من المستطلعين إنهم يثقون بما قاله أولمرت عن باراك، مقابل ٢٣٪ ناصروا باراك.

لكن المشهد الملفت للنظر هو أن أحدا من قادة «العمل»، وبشكل خاص أولئك الذين كانوا يوما محسوبين على معسكر باراك، وحتى من كانوا العراب لعودته إلى رئاسة الحزب، لم ينبس ببنت شفة مدافعا عنه فقد ملأوا أفواههم بالماء، وتركوا باراك يواجه أولمرت وحده، رغم أنه اتبع خط الاستخفاف بما يقوله أولمرت، في حين أن الأخير وفي عرضه مذكراته تحدى بأن كل ما يكتبه موثق، وبالإمكان الاطلاع على الوثائق.

ولم يتوقف المشهد عند حالة الصمت، فقد خرج نائب وزير الدفاع، متان فلنائي، الذي يعتبر الشخص الأقرب يوميا وعمليا لإيهود باراك، ليقول لوسائل الإعلام إنه ما من مفر أمام حزب «العمل» إلا خوض الانتخابات المقبلة ضمن قائمة «كاديما».

وبعد يوم أو يومين أبرزت وسائل الإعلام صورا للوزيرين شالوم سمحون وإسحاق هرتسوغ، اللذين ربطتهما علاقات مميزة على مدى سنوات بباراك، وهما يجريان محادثة مع أولمرت في حفل عام، وقد طغى على المحادثة ضحك وابتسامات، وكان هذا بعد أيام قليلة جدا من نشر أولمرت مقاطع من مذكراته.

والى جانب هذا، كانت وسائل الإعلام تتساءل: أين سمحون وأين هرتسوغ، وأين الوزير بنيامين بن اليعازر، وأين النائبة شيلي يحيموفيتش، وأين رئيس الهستدروت عوفر عيني، الذين كانوا الحلقة الأقوى التي مهدت وحققت فوز باراك على رئيس الحزب السابق عمير بيرتس.

الانهيار متواصل

لا يلمس أحد في الحلبة السياسية وجود حزب «العمل» فيها، فالمؤسسات ربما تجتمع مرة واحدة في العام بحضور الثلث وأقل، واستطلاعات الرأي تشير تباعا إلى انهيار متواصل في شعبية الحزب وفرصه في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وكان آخر هذه الاستطلاعات ما نشرته القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي مساء الأحد الأخير، وظهر فيه أنه في أي انتخابات مقبلة فإن حزب «العمل» سيحصل على ستة مقاعد من أصل ١٣ مقعدا له اليوم، بمعنى أنه سيتدهور من حضيض إلى حضيض.

ولأن الاستطلاع لم يعرض كل الأحزاب بل اقتصر على «كاديما» الذي سيتصدر بثلاثين مقعدا والليكود– ٢٧ مقعدا و»إسرائيل بيتنا»– ١٤ مقعدا، فإن حصول «العمل» على ٦ مقاعد قد يجعله في المرتبة الثامنة بين الكتل البرلمانية، إذا أخذنا بعين الاعتبار حزب «شاس» وتكتل المستوطنين في حال توحدت أحزابهم، ولربما حتى أن تتساوى مقاعد «العمل» بمقاعد «ميرتس».

والاعتقاد هو أن قادة حزب «العمل» استوعبوا ورطتهم الآن أكثر من ذي قبل، فمرور ١٨ شهرا على الانتخابات البرلمانية الأخيرة، يعني وفق معدل عمر الدورات البرلمانية في العقد الأخير، أننا قطعنا «نصف عمر الدورة الحالية»، على الرغم من أنه لا يوجد أي مؤشر للتوجه إلى انتخابات مبكرة، والتقديرات ما زالت تؤكد أن هذه الدورة البرلمانية قد تكون الأولى منذ العام ١٩٨٨ التي ستكمل سنواتها القانونية.

وهذا يعني أن قادة «العمل» بدأوا يعدون العدة ويحسبون ألف حساب للانتخابات المقبلة، وكما يبدو فإن الحزب أجرى هو أيضا استطلاعات رأي عرف فيها وضعيته، وما يعزز هذا الاستنتاج هو ما قالته محللة الشؤون الحزبية في القناة الثانية رينا متسليح، لدى عرضها الاستطلاع، بأن باراك اتصل بالوزراء وقال لهم إنه في حال حصلت قفزة في المفاوضات المباشرة، فإن هذا سيعزز مكانة الحزب، بمعنى أن باراك عرف مسبقا بنتائج الاستطلاع وسعى إلى تهدئة زملائه.

نشير هنا إلى أنه على مر السنين لم يكن إثبات واحد، لا بالانتخابات ولا بالاستطلاعات، يشير إلى أن الرأي العام في إسرائيل يربط حزب «العمل» بالعملية التفاوضية، أو أنه يعتبره المنقذ والقادر على التوصل إلى حل، وهذا لأن التجربة معه، خاصة تلك التي كانت برئاسة باراك ذاته، تؤكد أنه غير قادر على شيء في هذا المجال.

إن فوز «العمل» بستة مقاعد يعني أن أكثر من نصف أعضاء الكنيست والوزراء الحاليين من الحزب لن يكونوا في الدورة المقبلة، وهذا من شأنه أن يؤجج الأزمة أكثر، ولهذا يُطرح السؤال بينهم إلى أين سنتجه؟.

ومن السابق لأوانه طرح فرضيات المستقبل، ولكن بنتائج استطلاع كهذا فإن حزب «كاديما» ذاته، المقبل على منافسة حامية جدا على رئاسة الحزب، سيسأل حزب «العمل» ما الذي ستقدمه لنا في الانتخابات المقبلة، فإذا كانت استطلاعات الرأي «تبشر» بحصولك على ٦ مقاعد، وأنا من دونك سأحصل على ٣٠ مقعدا، فكيف سأدمج كل مقاعدك في اللائحة الأمامية؟. كذلك، فإن استمرار بقاء باراك على رأس الحزب لن يشجع أحدا على التحالف معه، وهذا بالفعل سيؤجج حالة القلق في الحزب.

كل الخيارات مؤلمة

نسمع كثيرا عن تهديدات وزراء في حزب «العمل»، بأنه إذا لم يحصل تقدم في المفاوضات فإنهم سيوصون حزبهم بالانسحاب من الحكومة، والسؤال متى؟ هل وضعوا جدولا زمنيا؟ الجواب كلا، وهل يمكن أن يضعوا جدولا زمنيا يضغط حكومتهم؟ الجواب المنطقي هو كلا، لأن الشارع لن يقبل هذا، كذلك فإن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، لن يبادر للإعلان عن وقف المفاوضات، فهو أصلا ليس بحاجة لإعلان كهذا.

بمعنى آخر، فإنه حتى لو ضاق الحزب ذرعا من المماطلة في المفاوضات بعد عدة أشهر، فإنه لا يستطيع اتهام حكومته بالمماطلة أو بأنها السبب في تعطيل المفاوضات، فالشارع الإسرائيلي يرى باتهامات كهذه إضعافا لحكومته على الساحة الدولية وفي المفاوضات.

ولذا فإن تهديدات حزب «العمل» بالانسحاب تبقى حاليا تهديدات فضفاضة لا قيمة لها، وكان من الممكن أن تكون ذات وزن لو أنها صدرت عن حزب كبير قادر على تسلم السلطة بعد أي انتخابات مقبلة، أي كما فعل حزب «العمل» ذاته في العام ١٩٩٠، حين انسحب من حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة إسحاق شمير، ومهّد للعودة إلى الحكم في ربيع العام ١٩٩٢، ولكن هذه الحالة باتت في خانة «كان يا ما كان».

من جهة أخرى، لنفترض أن حزب «العمل» تجرأ وقرر الانسحاب من حكومة نتنياهو، وجلس في مقاعد المعارضة، فهناك أيضا سيكون حزب ظل، بعد حزب المعارضة الأكبر «كاديما»، الذي يغلب الاعتقاد أنه في حال انسحاب «العمل» لن يسارع هو أيضا للانضمام إلى حكومة نتنياهو، مستفيدا من دروس حزب «العمل» الذي ذوبته مشاركاته في حكومات الليكود المتعاقبة منذ العام ٢٠٠١، وخلالها حكومة «كاديما»، بمعنى أنه حتى في مقاعد المعارضة فإن حزب «العمل» لن ينجح في تحقيق قفزة ما، أو أن يعيد بعضا من شعبيته.

(انكشاف) باراك: تداعيات دراماتيكية.

وهل هناك خيار؟

الخيار الوحيد أمام حزب «العمل» قد يكون فقط بعد الانتخابات المقبلة، وبعد أن يتلقى الضربة القاصمة الأخرى، ففي حال صدقت توقعات سلسلة استطلاعات الرأي التي تصدر تباعا منذ ١٨ شهرا، فإن الحزب سيتلقى الضربة القاصمة التي ستقرّبه من خط النهاية السياسية.

وكافتراض نقول إنه في نتيجة كهذه يكون من صوت لحزب «العمل» هم مصوتون تقليديون للحزب، أو شريحة لا تزال تؤمن بطريق الحزب، التي باتت ضبابية إلى أقصى الحدود، ولكن هذا الكم من الأصوات بالإمكان اعتباره نواة صلبة، صوتت للحزب في أحلك الظروف.

ومن هنا يستطيع من تبقى في الحزب العمل على حله وبناء إطار جديد بين أوساط اليسار الصهيوني، مثل حركة «ميرتس»، التي قد تستفيد قليلا من تراجع حزب «العمل»، ويجري بناء معسكر يسار صهيوني جديد قد يساهم في استنهاض مجموعات هامدة وحتى خامدة ممن كانت تؤمن باليسار الصهيوني ودفعها الإحباط للوقوف جانبا، إلى درجة الإحجام عن المشاركة في التصويت، فليس صدفة أن نسبة التصويت في منطقة تل أبيب الكبرى هي من أقل النسب في إسرائيل.

وهذا يبقى مجرد افتراض وسيناريو واحد من سلسلة سيناريوهات، فحزب «العمل» لم يعد مهما على الساحة السياسية، وهو مجرد «حكاية» في الحلبة السياسية، وإذا كان ثمة سؤال مهم حوله حتى الانتخابات المقبلة، فهو: من سيستفيد من تراجع قوته؟ والجواب لدى كثيرين هو: «كاديما» و»ميرتس».

الإلحاح الإسرائيلي على الاعتراف بـ ''الدولة اليهودية'' يستهدف تقليل فرص المفاوضات في التوصل إلى تسوية!

بقلم: يوني كوهين- إيدوف (*)

ثمة إدعاء يتردد كثيرا في هذه الأيام، وهو أن تعنت الفلسطينيين في موضوع تجميد البناء في المستوطنات إنما هو مجرّد محاولة لصرف الانتباه عن الموضوع الحقيقي الذي يتمحور حوله النزاع الإسرائيلي– العربي، وهو الاعتراف بالدولة اليهودية.

عدا عن السؤال هل حقا هذا هو الموضوع الحقيقي؟ ثمة سؤال آخر وهو: هل يشكل ذلك أصلا موضوعا في حد ذاته؟!

إن الاعتراف الوحيد المتبع بين دول العالم هو الاعتراف بشرعيتها في العيش والبقاء كدول. عندما قامت دولة إسرائيل، اعترف بها المجتمع الدولي باستثناء عدد من الدول العربية. في المقابل، ليست هناك أية دولة في العالم، ما عدا تركيا، تعترف بقبرص التركية، وما زلنا نذكر كيف حاول عدد من الأثرياء الإيطاليين الذين ملوا من دفع الضرائب، في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، إقامة دولة في قلب إحدى المدن في شمال إيطاليا، فاكتشفوا أن ما يسمح هناك للبابا محظور عليهم!

لقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية في الواقع بحق إسرائيل في الوجود في نطاق اتفاق أوسلو، كما أن مجرد إجراء مفاوضات للسلام من منطلق نية لإقامة دولتين، يشكل اعترافا إضافيا بأن إسرائيل هي دولة لها حق في الوجود، ومنذ العام ١٩٩٣ لا خلاف بيننا وبين الفلسطينيين حول هذا الأمر. مع ذلك، هل هناك دولة في العالم «تعترف» بطابع دولة أخرى؟! هل هناك وزارة خارجية على وجه الأرض «تعترف» بإسبانيا كدولة «الشعب الإسباني»؟! هل ثمة من أحد «يعترف» بسكوتلندا كمكان وحيد يرتدي فيه الرجال التنانير في جلسات البرلمان، أم أننا جميعا ندرك ونعلم أن ذلك هو الواقع (وهو واقع مضحك بعض الشيء) حتى بدون أن نعترف بذلك؟! إن اعترافا بهذا المعنى لا وجود له في أي مكان على وجه الأرض. هذه ليست مهمة أية دولة أخرى أن تعترف بطابع أو صبغة تريد دولة إسرائيل أن تعطيها لنفسها، إنه موضوع إسرائيلي داخلي. وقد أجاد الرئيس أبو مازن حين صاغ ذلك بقوله «من جهتي سموا أنفسكم إن شئتم إمبراطورية صهيونية». ولعلها فكرة جيدة بالذات.

إذن، فإن «الاعتراف» في حد ذاته ليس بالأمر المهم، في المقابل فإن السلوك أو الممارسة العملية هما أمران مهمان جداً. وهذا ما نريد الوصول إليه في المفاوضات مع الفلسطينيين في نهاية المطاف. إذا لم يتنازل الفلسطينيون عن حق عودة لاجئي العام ١٩٤٨ إلى إسرائيل فهل سيساعدنا أن «يعترفوا» بنا كدولة يهودية؟! أو لنقل، إذا لم يتنازلوا عن حق العودة هل يهمنا أو يعنينا ما يعترفون به وما لا يعترفون به؟!

ليست هناك علاقة بين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وبين الاستعداد لتقديم تنازلات. هل يمكن لأحد أن يبين، عدا عن الكلمات الفلسفية الغامضة وعديمة المعنى في عالمنا العملي، ما هي أهمية هذا الاعتراف، إذا ما تم التوصل لاتفاق حول جميع المواضيع والمسائل العملية؟! من الواضح أن رئيس حكومتنا ليس بالإنسان الغبي... فهو أيضا يدرك جيداً أنه لا أهمية على الإطلاق لاعتراف أو عدم اعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية، طالما أن هناك اتفاقا حول قضايا الحدود والأمن واللاجئين. إن السبب الحقيقي للإلحاح على هذا الموضوع هو الرغبة في التقليل سلفا من فرص المفاوضات في التوصل إلى تسوية. إن بنيامين نتنياهو، هكذا يبدو، يدرك الأهمية الحقيقية والوحيدة لموضوع الاعتراف بإسرائيل كيهودية، وهذه الأهمية تكمن في جبهة الرأي العام (الإسرائيلي). ربما يقبل الفلسطينيون بالتنازل فعليا عن حق العودة مقابل تعويضات ملائمة وكذلك بالنسبة للموافقة على تبادل أراض أو سكان.. في المقابل لن تستطيع الزعامة الفلسطينية أبداً الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، إذا ما كانت هذه الزعامة ترغب في البقاء في موقعها القيادي، تماما كما أنه في حال إقدام رئيس حكومة في إسرائيل على «الاعتراف» بالقدس الشرقية عاصمة أبدية للشعب الفلسطيني فإنه سيضطر إلى مغادرة مكتبه بسلام ليبدأ بتخطيط ما يريد أن يكتبه في مذكراته عن وزير دفاعه. ومثلما أن هذا الموضوع العديم القيمة يثير أصداء في الجانب الإسرائيلي، فإنه يثير أيضا أصداء معاكسة ومتناظرة في الجانب الفلسطيني.

وعلى ما يبدو فإن نتنياهو يريد أن يرسم لنفسه صورة زعيم شجاع من جهة ولكن من دون أن يثير حنق وغضب ائتلافه من جهة أخرى. فكيف يمكن القيام بذلك؟! بواسطة طرح شرط مسبق للمفاوضات ليست له أية أهمية، من جهة، ولكن لا يمكن للفلسطينيين القبول به من جهة أخرى، وهذا وضع سيكون الخاسرون الوحيدون فيه هم الإسرائيليون والفلسطينيون معًا.

ثمة أسباب كافية يمكن للمفاوضات أن تفشل من جرائها. ولذا من الأفضل التركيز على الأسباب التي توجد لها أهمية ما بالنسبة لحياتنا.

(*) بطل العالم في الجدل التنافسي للجامعات للعام ٢٠١٠، ومدرب منتخب إسرائيل في الجدل التنافسي للشباب. المصدر: الموقع الإلكتروني لصحيفة «يديعوت أحرونوت». ترجمة خاصة.

البروفسور أرنون سوفير: نسبة اليهود من مجمل السكان في إسرائيل تشهد انخفاضا مستمرًا وهذا يعني أن ''العفريت الديمغرافي'' ما زال حيًا!

حذر كاتب وخبير إسرائيلي بارز في مجال تخطيط الحيّز والديمغرافيا من المخاطر الكامنة في طروحات ومواقف بعض الأوساط المتنفذة في صفوف معسكر اليمين الصهيوني، في سياق بحث ومناقشة «الحلول الممكنة» للتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك في ضوء المعطيات والوقائع الديمغرافية القائمة.

وقال البروفسور (المتقاعد) من جامعة حيفا، أرنون سوفير، في مقال نشرته صحيفة «هآرتس» الصادرة أمس (الاثنين) تحت عنوان «العفريت الديمغرافي ما زال حيا»، وكان يرد فيه على مقال لوزير الدفاع والزعيم السابق في حزب ليكود اليميني، موشيه آرنس: استجبت لاقتراح آرنس الداعي إلى قراءة معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي والتي وجد أنها مشجعة للغاية (في سياق مقال بعنوان «بعد موت العفريت الديمغرافي» نشره آرنس في «هآرتس» في ٢٨/٩/٢٠١٠) فما الذي وجدته؟

وقد جدت أولا– تابع سوفير الذي يوصف على أنه الخبير رقم (١) في إسرائيل في مجال الجغرافيا والديمغرافيا– أن مكتب الإحصاء المركزي يتناول فقط المعطيات المتعلقة بإسرائيل داخل الخط الأخضر، وبالإضافة إلى معطيات عن (المستوطنين) اليهود في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). أما فيما يتعلق بـ «عرب المناطق» (المحتلة) فيتعين علينا أن نفتش في مصادر أخرى.

ومضى سوفير في مقالة قائلا:

وجدت (في معطيات مكتب الإحصاء المركزي المتعلقة بالعام ٢٠١٠) أن نسبة اليهود داخل إسرائيل تبلغ ٧٥٫٥٪ من مجموع السكان، ولكن نسبتهم في العام ١٩٩٨ كانت ٧٩٫٢٪، وفي العام ١٩٨٨ كانت نسبتهم ٨١٫٧٪، أي أن نسبة اليهود من مجمل السكان في إسرائيل تشهد انخفاضا مستمراً، على الرغم من قدوم قرابة مليون مهاجر جديد خلال العقدين الأخيرين. ووفقا للتوقعات فإن نسبة اليهود ستنخفض في العام ٢٠١٥ إلى ٧٣٫٥٪ وستواصل انخفاضها في العام ٢٠٢٥ لتبلغ ٧٠٫٦٪، وفقط في العام ٢٠٣٠ سترتفع نسبة السكان اليهود قليلا لتصل إلى ٧٢٪، فما الذي يدعو آرنس إذن إلى الابتهاج والسرور؟!

وإذا ما أضفنا إلى هذه المعطيات القاسية كلا من العمال الأجانب في إسرائيل والمهاجرين من إفريقيا والسياح الذين لم يعودوا إلى بلادهم والفلسطينيين الذي يدخلون إلى إسرائيل ولا يعودون إلى بيوتهم، فإن نسبة اليهود ستنخفض أكثر عندئذٍ لتبلغ ٧٠٪ فقط من سكان إسرائيل. وهذه صورة قاتمة!

لكن آرنس يدعو في الأشهر الأخيرة إلى ضم «يهودا والسامرة» إلى إسرائيل (لأن هذا من وجهة نظره هو السبيل لمنع قيام دولتين في هذا الحيز الضيق؟!).

واضح أن لديه في هذه الحال مشكلة صعبة. ما الذي يفعله آرنس؟ إنه يتلقى معطيات من طاقم أميركي ما، يقوم من هناك بإحصاء عدد العرب القاطنين في «يهودا والسامرة»، وكم عدد الذين غادروا وسيغادرون من بينهم «أرض إسرائيل».. كما يتتبع مثل هذا الطاقم عدد المواليد والأموات ليستنتج «عمليا» بأنه يعيش في «يهودا والسامرة» ١٫٥ مليون نسمة (فلسطيني). وإذا ما خصمنا مليون عربي من القائمة فستكون هناك حينئذٍ أغلبية يهودية في «أرض إسرائيل» وبالتالي «جاء إلى صهيون منقذ» و»العفريت الديمغرافي مات»!

ولكنني لا أعتمد ولا أثق بطواقم أميركية بل أتوجه إلى رئيس الإدارة المدنية التابعة للجيش الإسرائيلي، الذي يخبرني بأن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون اليوم في «يهودا والسامرة» يقارب ٢٫٦ مليون نسمة، فيما يقدر عدد الفلسطينيين في قطاع غزة بـ ١٫٥ مليون. ومن لا يثق بالجيش الإسرائيلي يمكنه التوجه إلى معطيات دائرة الإحصاء الفلسطينية التي أجرت تعدادها الأخير للسكان في العام ٢٠٠٧ برعاية وإشراف ممثلي حكومة النرويج وقد كانت معطياتها قريبة إلى معطيات الجيش الإسرائيلي (بعد خصم سكان القدس الشرقية العرب الذين شملهم تعداد مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي).

ويتضح في الحالتين أنه بدون قطاع غزة وبدون الأجانب، يشكل اليهود في البلاد ٥٩٪ من مجموع السكان، وإذا ما أضيف قطاع غزة والأجانب فإنه نسبة اليهود تصبح متساوية، أو أقل قليلا، مع نسبة عرب فلسطين.

ولكن لا بد من التعاطي مع التوقعات لعقد مقبل أو عقدين، وعندئذ سيتضح أن نسبة اليهود ستنخفض إلى ٤٢٪. ومعنى ذلك هو نهاية الكيان اليهودي في الشرق الأوسط. لذلك فإن العفريت الديمغرافي ما زال حيا ويشكل مصدر تهديد، علما أننا لم نتحدث بعد عن الدولة المكتظة في الغرب ولم نبحث في مسائل الأمن الداخلي الناجمة عن وجود فئات سكانية فقيرة تضم ملايين الناس.

وختم سوفير: لا خيار سوى القول لآرنس بأن أيديولوجيا «بيتار» التي نشأ وتربى عليها أفلست منذ وقت بعيد ولن يسعفه إذا ما شطب، نظريا، ١٫٥ مليون عربي من «المناطق». فهم هنا باقون! ولعل الاستنتاج المفزع هو أن من يقود إلى إقامة دولة واحدة في أرض إسرائيل، إنما يحكم بالهلاك على يهود إسرائيل. ونحن، الأغلبية العقلانية التي ما زالت تعيش هنا، لن نسمح له بأن يفعل ذلك.

مقابلة خاصة مع عضو الكنيست السابق من حزب ميرتس

موسي راز لـ "المشهد": مشكلة الحكومة الإسرائيلية كامنة في رفضها دفع ثمن اتفاق السلام

كتب ب. ضاهر:

خيم صمت غريب على الحكومة الإسرائيلية في اليومين الماضيين، بعد أن طالب رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وزراءه بعدم التحدث في الموضوع السياسي المتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وجاء هذا الصمت في أعقاب ما يبدو أنها ضغوط شديدة تمارسها الولايات المتحدة على نتنياهو من أجل تمديد تجميد البناء في المستوطنات. ومن الجهة الأخرى، تحدثت تقارير صحافية إسرائيلية عن أن نتنياهو يجري اتصالات مع الإدارة الأميركية بهدف الحصول على مطالب وضمانات أميركية، في عملية ابتزاز مكشوفة، من جهة، ومن أجل إقناع وزراء في حكومته بتأييد تجميد البناء لمدة شهرين إضافيين.

ورغم طلب نتنياهو من وزرائه التزام الصمت، إلا إن رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، افيغدور ليبرمان، سرب إلى موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني، أمس، تصريحات له قالها خلال اجتماع لحزبه. وشدد ليبرمان على رفضه تجميد البناء الاستيطاني وأن حزبه سيعارض قرارا بالتجميد في حال تم طرحه على الحكومة. كذلك اعتبر أن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، سوف يفرض حلا للصراع على إسرائيل من خلال انسحاب الأخيرة من الضفة الغربية مع تبادل أراض، وأن تمديد تجميد البناء الاستيطاني يهدف إلى تمرير الحل الأميركي.

وفي غضون ذلك يعقد نتنياهو اجتماعا للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، غدا الأربعاء، سيتم تخصيصه للبحث في تمديد تجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين وذلك في أعقاب ضغوط مارستها عليه الإدارة الأميركية ودول أوروبية. ونقلت صحيفة هآرتس، أمس، عن وزراء أعضاء في الكابينيت ومصادر في حزب الليكود الحاكم تقديرهم أن نتنياهو سيعرض أمام الكابينيت مسودة «رسالة الضمانات» الأميركية والتي تتضمن مكافآت كبيرة في المجال الأمني لإسرائيل مقابل موافقة الأخيرة على تمديد تجميد البناء الاستيطاني لمدة شهرين. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم التصويت على قرار بتمديد التجميد خلال الاجتماع.

من جهة أخرى، وفي سياق الجمود الذي وصلت إليه المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، قالت صحيفة هآرتس، أول من أمس الأحد، إنها حصلت على معلومات تفيد بأنه في الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة تجميل صورة المفاوضات المباشرة إلا إنه في الواقع لم يتقدم الجانبان بتاتا ولم يبحثا قضايا هامة. ووفقا للصحيفة فإن نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن)، لم يبحثا خلال ثلاثة لقاءات عقداهما في شهر أيلول الماضي في أية قضايا جوهرية. ونقلت الصحيفة عن مصادر إسرائيلية وفلسطينية قولها إن الولايات المتحدة حاولت عرض صورة جميلة للمفاوضات لكن لم يحدث خلال هذه المفاوضات أي تقدم.

وقال دبلوماسيون التقوا عباس على هامش افتتاح أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأسبوع الماضي، إن الرئيس الفلسطيني محبط جدا من سير لقاءاته مع نتنياهو وأبلغ الدبلوماسيين بأن الأخير لم يوافق على البحث بجدية في أي من قضايا الحل الدائم باستثناء موضوع الأمن «ولم أسمع من نتنياهو أي شيء سوى مجاملات».

وأشارت هآرتس إلى أن المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل كان قد لخص اللقاءات الثلاثة بين عباس ونتنياهو، في واشنطن وشرم الشيخ والقدس، بالقول إن وتيرة تقدمها أسرع من وتيرة تقدم محادثات السلام في ايرلندا الشمالية والتي كان وسيطا فيها. وأضاف ميتشل أن «أبو مازن ونتنياهو يبحثان في جميع القضايا الصعبة ولا يرجئان المواضيع الصعبة إلى النهاية». وقالت هآرتس إن مقربين من عباس ونتنياهو اطلعوا على مجرى الأمور في المحادثات بين الجانبين وصفوا أقوال ميتشل بأنها «غير دقيقة».

وقال دبلوماسي أوروبي لهآرتس إنه التقى أعضاء وفد المفاوضات الفلسطيني في نيويورك قبل أسبوع وأنهم غاضبون على ميتشل لأنه «يعرض صورة وهمية للتقدم» في المفاوضات. وقالت هآرتس إنها التقت خمسة مصادر مختلفة بعضها إسرائيلي وبعضها الآخر دبلوماسيون أجانب وجميعهم اطلعوا على مضمون اللقاءات بين نتنياهو وعباس ووصفوا صورة صعبة لحال المحادثات وذلك حتى لو تم حل مسألة البناء في المستوطنات. وتبين من أقوال المصادر الخمسة أن المشكلة الأساسية هي أن نتنياهو ليس مستعدا لطرح مواقف جوهرية أو البحث في قضية حدود الدولة الفلسطينية. وقال دبلوماسي أوروبي إن عباس فوجئ خلال اللقاء الثالث عندما قال نتنياهو إنه يريد التوصل إلى اتفاق إطار خلال عام لكن تنفيذه سيستغرق ٢٠ عاما. وأضاف أن اللقاء في القدس أبقى الوسيطين الأميركيين، ميتشل ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، محبطين للغاية وحتى أن قسما من طاقم المفاوضات الأميركي تساءل بصوت مرتفع حول ما إذا كانت المحادثات قد تراجعت.

وقال مصدر في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية إن نتنياهو لم يوافق على الدخول في بحث مفصل حول موضوع الحدود وغيره من قضايا الحل الدائم وتم تفسير ذلك بأنه طالما لا يتم حل مسألة البناء الاستيطاني فإن نتنياهو يرفض طرح مواقفه بشأن موضوع الحدود الأمر الذي يعتبر أنه سيشكل خطرا سياسيا عليه وعلى سلامة حكومته.

فهل وصلت المفاوضات إلى طريق مسدودة؟ أم أن هناك حراكا غير معلن لاستئناف المفاوضات المباشرة؟. وقال عضو الكنيست السابق عن حزب ميرتس، موسي راز، لـ«المشهد الإسرائيلي» إنه «يصعب القول إن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدودة. لكن آمل أن يتمكن الرئيس الأميركي من إقناع الجانبين بالجلوس حول طاولة المحادثات».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ألا تعتقد أن المفاوضات قد تعطلت على خلفية قضية الاستيطان ورفض إسرائيل تجميد البناء في المستوطنات؟

راز: «ليس لدي أدنى شك بأن البناء في المستوطنات هو مشكلة وأن المفاوضات تفجرت في إثر ذلك. لكني أعتقد ومؤمن بأن هذا التفجير مؤقت وأنه سيتم التوصل إلى حل بشأن البناء في المستوطنات، وكلي أمل بأن يعود الجانبان إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام».

(*) يصادف في هذه الأيام مرور عشر سنوات على اندلاع الانتفاضة الثانية. وخلال هذه السنوات تم بناء الجدار العازل، وإضافة عشرات آلاف المساكن في المستوطنات، وعزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية، والأهم هو أنه سقط آلاف القتلى وغالبيتهم من الفلسطينيين. باستثناء كل هذا، ما الذي تغير في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من الناحية السياسية؟

راز: «لم تتغير أمور كثيرة. فقد تم بناء الجدار الفاصل. وخلال السنوات العشر هذه شهدنا تصعيدا في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. كانت هذه عشر سنوات عنيفة، ولأسفنا فإنه باستثناء ما قلته لم يتغير شيء. ربما يمكن القول إن هناك اعترافا متزايدا، في الجانب الإسرائيلي بالأساس، بأنه ينبغي التوصل إلى حل الدولتين وإن هناك اعتدالا أكثر في المواقف وقناعة بتقديم تنازلات أكثر من أجل التوصل إلى حل. لكن من الجهة الأخرى، فإنه بعد هذه السنوات العشر فقد الإسرائيليون والفلسطينيون الأمل بحل الصراع. وأنا لست واثقا من أن هذه الأمور كانت بهذا الشكل في بداية العقد».

(*) كذلك فإنه يصادف في هذه الأيام مرور عشر سنوات على أحداث أكتوبر في العام ٢٠٠٠، التي قتل خلالها ١٣ مواطنا عربيا بنيران الشرطة الإسرائيلية. ويؤكد العرب في إسرائيل أن لا شيء قد تغير في تعامل الدولة مع مواطنيها العرب. ما رأيك؟

راز: «لست واثقا من أنه لم يتغير شيء، لكن الوضع ما زال سيئا. والفصل في المجتمع الإسرائيلي، بين اليهود والعرب، يتسع باستمرار. فالجمهور اليهودي يريد الانفصال عن الجمهور العربي وهذا أمر خطير للغاية».

(*) الادعاء في إسرائيل هو أنه في السنوات الأخيرة أضيفت تهديدات إستراتيجية عليها. هل تعتقد أن هذا نابع من غياب السلام؟ وكيف ينعكس هذا الوضع على المستقبل في ظل سياسة إسرائيل الحالية؟

راز: «قسم من التهديدات الإستراتيجية مرتبط بالجمود الذي كان حاصلا في العملية السياسية وغياب تسوية سلمية، لكن القسم الآخر من التهديدات ليس مرتبطا بذلك وإنما بحدوث تطرف إسلامي في العالم العربي كله. وهذا التطرف يهدد أنظمة إسلامية معتدلة، كما أنه يشكل خطرا على إسرائيل وحتى أن هذا الخطر أكبر من الخطر على الأنظمة الإسلامية المعتدلة».

(*) إسرائيل تمتنع عن التوصل إلى سلام مع العرب عموما والفلسطينيين خصوصا. ما هو رأيك في هذا القول؟

راز: «حكومة إسرائيل ترفض دفع الثمن من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، أي الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧، ولذلك فإنه لا يمكنها التوصل إلى اتفاق في وضع كهذا. ليس أنها لا تريد السلام، بل هي تريد السلام لكنها ليست مستعدة للتنازل عن المناطق المحتلة».

(*) في حال طرأ تغيير على تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الحالية وانضم حزب كاديما برئاسة تسيبي ليفني إلى التحالف الحكومي، هل هذا الأمر سيغير شيئا في الوضع السياسي؟

راز: «أعتقد أن الوضع سيصبح أسوأ. فعندما كان حزب كاديما في الحكم كان الوضع أسوأ مما هو عليه اليوم. فقد خاضت إسرائيل في فترة حكومة كاديما الحرب على لبنان والبناء في المستوطنات كان واسعا جدا. وتسيبي ليفني أكثر تطرفا من نتنياهو. وهي تنتهج سياسة خطيرة وقد عارضت تجميد البناء الذي أعلن عنه نتنياهو قبل عشرة شهور. ولذلك فإنه من الأفضل أن تبقى خارج التحالف الحكومي».

(*) هل ما زال اليسار الإسرائيلي حيا وهل بإمكانه القيام بدور ما؟

راز: «أعتقد أن اليسار في إسرائيل يؤدي دورا، فهو عامل يدفع باتجاه التوصل إلى اتفاق».

(*) لم أقصد حزب العمل عندما أقول اليسار الإسرائيلي، وإنما أنتم في حزب ميرتس.

راز: «أعتقد أن اليسار اليهودي – العربي يحظى بتأييد ضئيل سواء بين الجمهور اليهودي أو الجمهور العربي».

عرض لأبرز القراءات الإسرائيلية التحليلية في الذكرى العاشرة لاندلاعها

الانتفاضة الفلسطينية أعادت بلورة الخريطة السياسية في إسرائيل!

«المشهد»: بعد مرور عشر سنوات على اندلاع انتفاضة القدس والأقصى، لا يُجمع الإسرائيليون على رأي واحد فيما يتعلق بنتائجها. وما زالوا يتساءلون حول ما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد انتصر في هذه «الحرب» أم لا! وفيما يقول البعض إنه انتصر، فإن البعض الآخر يقول إنه لا يمكن الانتصار على منظمات المقاومة، التي يصمها الإسرائيليون بـ«الإرهابية». وثمة من يقول إن الانتفاضة اندلعت بقرار من القيادة الفلسطينية، بينما يقول آخرون إن القيادة الفلسطينية «ركبت على الموجة». ويرى البعض أن الانتفاضة أدت إلى نزع شرعية إسرائيل في العالم بسبب استخدامها القوة المفرطة، الأمر الذي دفع رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، أريئيل شارون، إلى تنفيذ خطة فك الارتباط والانسحاب من غزة، بينما البعض الآخر يقول إن الانسحاب من غزة كان تكتيكيا من أجل الحفاظ على مستوطنات الضفة والقدس. كذلك فإن الجميع يعرف متى بدأت الانتفاضة، لكن التكهنات كثيرة حيال موعد انتهائها وفيما إذا انتهت فعلا، والبعض في إسرائيل يقول إن الحرب على غزة كانت استمرارا لها. والأهم من ذلك، أن التقديرات في إسرائيل، وفقا لتصريحات قادة أجهزتها الأمنية، هي أنه في حال فشل المفاوضات المباشرة، فإن احتمالات اندلاع انتفاضة ثالثة تتزايد بشكل كبير. وخلال هذه التقييمات والتقديرات يعترف جنود إسرائيليون، شاركوا في هذه «الحرب»، بجرائم قتل بشعة ارتكبوها بحق الفلسطينيين خلال خدمتهم العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي موازاة ذلك يبرر قادة الشرطة الإسرائيلية ما لحق بالمواطنين العرب من أعمال قمع قتل خلال «هبة أكتوبر».

وتناولت ملاحق الصحف الإسرائيلية الصادرة يوم الجمعة الماضي، الأول من تشرين الأول، الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع الانتفاضة. واعتبر المحللان في صحيفة هآرتس عاموس هارئيل وآفي سخاروف، فيما يتعلق بتأثير الانتفاضة، أن «الانتفاضة أعادت بلورة الخريطة السياسية في إسرائيل، فمعسكر اليمين صحا من حلم أرض إسرائيل الكاملة، ومعسكر اليسار صحا من الثقة بالعرب. وكان اليمين محقا في شكوكه تجاه رغبة القيادة الفلسطينية في السلام، واليسار كان محقا في ادعائه بأن الاحتلال مصيره الفشل، لأن العالم لن يسلّم به وسوف يقوض الدولة من الداخل».

ولفت المحللان إلى أنه منذ انتهاء الانتفاضة أخذ يضعف في وعي الجمهور الإسرائيلي الاعتراف بمدى ضرورة تطبيق سياسة اليسار، الذي فقد قسما كبيرا من قوته البرلمانية. «فالجيش الإسرائيلي والشاباك والجدار لم يبعدوا الإرهاب عن الإسرائيليين في وسط البلاد فحسب، وإنما أبعدوا المناطق [الفلسطينية] عن وعي الإسرائيليين أيضا. وما يحدث هناك بالنسبة لغالبيتهم، يبدو كما لو أنه يحدث في الجانب المظلم من القمر، وإن كانت هذه المناطق تقع على بعد نصف ساعة سفر فقط من بيوتهم... إن ذاكرة الرأي العام قصيرة. وربما ليس لطيفا الاعتراف، لكن بدون عمليات تفجيرية ينتقل الانتباه إلى مناطق أخرى، بعيدة قدر الإمكان عن الصراع مع الفلسطينيين».

وفيما يتعلق بتأثير الانتفاضة على الجانب الفلسطيني، فقد أشار المحللان إلى «تزايد قوة حماس وفي أعقاب ذلك حدث الانشقاق الكبير بينها وبين فتح. وأدى تفكك السلطة الفلسطينية في إثر الهجوم الإسرائيلي المضاد وبعد ذلك فك الارتباط عن غزة إلى ارتفاع مكانة حماس، التي تعتبر في نظر الأغلبية الفلسطينية أنها نجحت في طرد المستوطنين والجنود من القطاع. وقاد هذا الإنجاز إلى الفوز في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني من العام ٢٠٠٦ وإلى طرد فتح بالقوة من القطاع في حزيران العام ٢٠٠٧. ويصعب اليوم رؤية كيف سيكون بإمكان المحادثات بين فتح وحماس أن تقود إلى اتفاق مصالحة. وحتى في حال التوقيع على اتفاق سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فإن غزة ستبقى خارج المعادلة. وبهذا المفهوم فإن حل 'ثلاث دول للشعبين' أصبح واقعيا بالفعل. ومن الجهة الأخرى، وبإيحاء من صدمة الطرد من غزة، فإن فتح تداركت نفسها أيضا وبدأت تمارس حكما قويا ومنظما في الضفة اليوم أكثر من أي مرحلة خلال الـ١٧ عاما الماضية. ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس الحكومة، سلام فياض، نفذا ما لم يجرؤ عليه أبدا [الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر] عرفات القوي: أنهيا الانتفاضة وأعلنا الحرب على حماس في الضفة».

وحول احتمالات اندلاع انتفاضة جديدة، أشار المحللان إلى أقوال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكنازي، قبل أسبوعين، بأنه من دون التقدم في المفاوضات السياسية فإن «عنف الفلسطينيين قد يتصاعد». فيما توقع رئيس الشاباك، يوفال ديسكين، مؤخرا، حدوث تدهور أمني خلال عام. كذلك حذر خبراء أمنيون إسرائيليون من إمكانية اندلاع انتفاضة ثالثة خلال فترة قصيرة، وأكدوا أن هذا الاحتمال مرتبط ارتباطا وثيقا بوضع المفاوضات. لكن الخبراء الأمنيين يشيرون من الجهة الثانية إلى أن عودة العمليات التفجيرية قد تتم على خلفية سعي حماس إلى إفشال المفاوضات. ورأى المحللان في هذا السياق أنه «تمر على سكان الضفة في السنوات الأخيرة عملية مشابهة لما مر على الإسرائيليين: التركيز على الفرد على حساب العام. ففي الحديث اليومي للفلسطينيين في الضفة، يحتل الاقتصاد الآن مكانا أوسع بكثير مما يحتله الحديث في شؤون الحرب والسلم».

رغم ذلك، كرر المحللان تحذيرات خبراء أمنيين إسرائيليين من أن إقدام مستوطنين أو عناصر يمينية متطرفة في إسرائيل على تنفيذ عمل تخريبي في أحد الأماكن الإسلامية المقدسة من شأنه أن يشعل الأراضي الفلسطينية وبشكل واسع. ومن الجهة الأخرى فإنه «من الجائز أن الانتفاضة ساهمت، بصورة غير مباشرة، في جعل قسم من القيادة [في إسرائيل] يعترف بحدود القوة وعدم إمكانية الاستمرار في الوضع الحالي إلى الأبد. وهذا القسم، بدوره، أدى إلى حدوث اعتدال معين في مواقف التفاوض لدى رؤساء حكومات ترعرعوا في اليمين الأيديولوجي، مثل ايهود أولمرت وحتى بنيامين نتنياهو».

هل انتصرت إسرائيل في الانتفاضة؟ يرى المحللان أن إسرائيل حققت انتصارا جزئيا فقط، وأن «ما ربحته إسرائيل في الضفة، من خلال كبح العمليات ونشوء حكم فلسطيني جديد يظهر أن معارضته للإرهاب صادقة أكثر من سابقه، خسرته [إسرائيل] في قطاع غزة، حيث نشأت هناك جمهورية إسلامية». كذلك أشارا إلى مقتل قرابة ١١٠٠ إسرائيلي وإلى الأضرار الاقتصادية والمعنوية والأخلاقية الكبيرة. ولفت المحللان إلى أن أحد الأضرار التي لحقت بإسرائيل هو وضعها في الساحة الدولية وتراجع مكانتها فيها بسبب استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين.

«دعوا الجيش ينتصر»

قبل أيام قليلة من إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع الانتفاضة صدر في إسرائيل كتاب بعنوان «دعوا الجيش ينتصر – الشعار الذي حقق نفسه»، من تأليف المحاضر في قسم التاريخ في جامعة بن غوريون في مدينة بئر السبع، البروفسور زاكي شالوم، والمحاضر في قسم التاريخ في جامعة بار إيلان، الدكتور يوعاز هندل. واعتبر الاثنان في مقابلة أجرتها صحيفة يديعوت أحرونوت معهما، أن انتفاضة القدس والأقصى هي أقسى حرب خاضتها إسرائيل، علما أن حجم الخسائر البشرية التي فقدتها إسرائيل في حرب العام ١٩٧٣ أو في حرب العام ١٩٤٨ كانت أكبر بكثير من الخسائر خلال الانتفاضة الثانية.

ويوضح شالوم أنه «رافقت حرب الانتفاضة مميزات زادت من حقيقة أنها كانت أخطر من جميع الحروب التي عرفناها، مثل أن العدو ليس واضحا تماما، وأن عرفات كان عدوا أم شريكا؟ ثانيا، انعدام الإجماع لدى الجمهور حول عدالة الحرب. والأمر الثالث هو أن الجيش نفسه لم يؤمن أنه بالإمكان الانتصار في الحرب على الإرهاب». لكن الاستنتاج الأساسي في الكتاب هو أن «جيش دولة بإمكانه الانتصار على منظمة إرهابية».

وأشار شالوم إلى أنه في أعقاب اتخاذ شارون القرار بشن عملية «السور الواقي» العسكرية التي تم خلالها اجتياح الضفة الغربية، «سقطت حواجز نفسية كثيرة [لدى الجيش الإسرائيلي]، مثل الخوف من الدخول إلى مخيمات اللاجئين وإلى قلب القصبات في المدن. وقد دخل الجيش إلى هناك واتضح أن الأمر ليس مخيفا كثيرا. وفجأة أيقنت إسرائيل أنه بالإمكان الدخول إلى معاقل الفلسطينيين والخروج بثمن معقول».

من جانبه قال هندل «إننا ننطلق من فرضية أنه يوجد منطق عقلاني لدى الخصم الفلسطيني، وهو يعمل وفقا لاعتبارات التكلفة والفائدة. ولذلك فإنه إذا تمكنت من التوضيح له أن تكلفة العمليات مرتفعة جدا بالنسبة له، فإنه سيمتنع من تنفيذها. وبرأيي فإن هذا الردع حصل... فقد نجحنا في جعلهم يفهمون أن العنف ليس مجديا لهم. لقد أدخلنا عندهم هذا الإدراك».

لكن القائد السابق لفرقة غزة العسكرية الإسرائيلية، العميد في الاحتياط شموئيل زكاي، يختلف مع استنتاج شالوم وهندل، وقال ليديعوت أحرونوت إنه «لا يمكن النظر إلى الحرب من جانبها العسكري الضيق. صحيح أننا تمكنا من اجتثاث عمليات الانتحاريين بشكل مطلق تقريبا، لكن ماذا يكمن في ذلك؟ هل أصبح وضعنا أفضل؟ هل وضعنا في العالم بات أفضل؟ أنا لا أعتقد أن هناك رجلا عسكريا واحدا يعتقد أنه بالإمكان القضاء على الإرهاب من خلال عملية عسكرية، مهما كانت شديدة».

هبة أكتوبر

خلال الأيام الثمانية الأولى من شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٠ سقط ١٣ شهيدا من المواطنين العرب في إسرائيل بنيران قوات الشرطة الإسرائيلية خلال مظاهرات عارمة. وقال أليك رون، الذي كان قائد الشرطة في منطقة الشمال، التي سقط فيها غالبية الشهداء، لصحيفة هآرتس، يوم الأحد، إن «نتائج أحداث أكتوبر كانت مأساوية، لكن الأمر بمواجهة مثيري أعمال الشغب كان مطلوبا على ضوء الوضع الخطر الحاصل: فقد قتل مواطن يهودي نتيجة إلقاء حجر عليه وتم سد طرق مركزية. وأنا ما زلت مقتنعا بقرار استخدام القناصة». وزعم أنه «لم يقتل أحد جراء نيران القناصة. فهم أصابوا وجرحوا [متظاهرين] بصورة خطيرة لكنهم لم يقتلوا». ويشار إلى أن «لجنة أور» الرسمية التي حققت في أحداث هبة أكتوبر أكدت في تقريرها أن عددا من الشهداء سقط بنيران قناصة الشرطة.

رغم ذلك اعترف رون بأنه بعد مرور عشر سنوات على تلك الأحداث فإن «الكثير من الأمور لم تتغير وإن الكثيرين من اليهود والعرب مذنبون في ذلك. من جهة أولى، فإن قيادة الدولة لم تعمل خلال السنين الماضية على منح المواطنين العرب شعورا بأنهم مواطنو الدولة، ويجب القيام بكل شيء من أجل الحفاظ على الدولة التي تم تعريفها منذ قيامها بأنها دولة الشعب اليهودي وأنها دولة ديمقراطية أيضا حتى بالنسبة للأقليات التي تعيش فيها. ومن جهة أخرى أنا لا أتوقع من العربي أن ينشد 'هتيكفا' [أي النشيد الوطني الإسرائيلي] لكني كيهودي متعصب لا يمكنني تحمل حرق علم الدولة. يجب احترام العلم. كذلك فإني أعارض الاحتلال بشدة ويجب إنهاؤه. وأنا أؤيد مبادرة جنيف والمساواة في الفرص ودعم الأقليات في مجال التعليم والعمل، وأعتقد أنه لا يوجد تناقض بين هذه الأمور كلها».

ورفض رون اعتبار المظاهرات في أكتوبر ٢٠٠٠ تعبيرًا عن احتجاج «وإنما أعمال شغب... وفي تقديري فإن رؤساء لجنة المتابعة للعرب في إسرائيل لم يقدروا في تلك الأيام أو لم يتوقعوا الأحداث وهم مذنبون في أنهم أخرجوا المارد من القمقم».

ورغم أن «لجنة أور» أوصت بعدم تولي رون مناصب في الشرطة في أعقاب دوره في الأحداث، وخصوصا إصدار الأوامر لقوات الشرطة باستخدام النيران الحية والقناصة، إلا إنه قال «لم تتم إقالتي أو فصلي. وحتى أني مددت خدمة لسنة إضافية بسبب لجنة أور، التي قررت أنه لا يمكنني تولي منصب آخر مثل المفتش العام للشرطة. لكني قلت للجنة إنه كان هناك فشل استخباراتي من جانب الشاباك والشرطة في تلك الأيام».

وأضاف رون أن الشرطة أصبحت اليوم تواجه المظاهرات بصورة أخرى بعد أن تم رصد ميزانيات لها وأنه لو توفرت لديه في حينه أدوات غير قاتلة أصبحت موجودة بحوزة الشرطة اليوم لكان استخدمها. لكنه رفض إمكانية التحدث مع قادة الجمهور العربي أو الامتناع من الدخول إلى المدن والقرى العربية لمنع الاحتكاك بين المتظاهرين والشرطة.

وادعى رون أنه لا يمكن الآن، بعد انقضاء عشر سنوات على الأحداث، إعادة فتح ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة الذين اتهموا بقتل المواطنين العرب. وقال إنه «لا يمكن القيام بذلك وإثباته».

من ناحية أخرى نشرت صحيفة هآرتس أمس الاثنين أن بحثا شاملا أعده أستاذ القانون في الجامعة العبرية في القدس البروفسور مردخاي كريمنيتسر والمدعية السابقة في منطقة حيفا المحامية لينا سابا وسيصدر قريبا عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أكد أن جهاز القضاء أغلق ثلاثة ملفات ضد شرطيين إسرائيليين قتلوا مواطنين عرب خلال المظاهرات التي جرت في المدن والقرى العربية قبل عشر سنوات. وكان الاستنتاج الرئيس في البحث أن إغلاق الملفات ضد أفراد الشرطة جاء بسبب أداء مغرض من جانب النيابة العامة الإسرائيلية في تحليل الأدلة. وعمل الباحثان على متابعة مجرى التحقيق وقرار المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية مناحيم مزوز قبول توصية النيابة العامة بشأن ملفات التحقيق في مقتل المواطنين رامي غرة وأحمد جبارين ومصلح أبو جوهر، وقد اطلع الباحثان على عشرات الأدلة التي تراكمت في ملفات التحقيق. وتبين من بحثهما أن إغلاق هذه الملفات لم يكن مبررا وأن قسم التحقيقات مع أفراد الشرطة، التابع لوزارة العدل الإسرائيلية، والنيابة العامة لم يستنفدا التحقيق حتى نهايته.

وأضاف الباحثان أن أداء النيابة كان مغرضا في تحليل الأدلة بحيث أنه عندما تم تسليم النيابة معطيات من شأنها تعزيز القرائن ضد أفراد الشرطة المشتبهين بالقتل، تجاهلتها كليا أو أنها سارعت إلى رفضها بادعاء وجود تفاصيل عدم دقيقة وقبل استيضاح انعدام الدقة مع الشهود. وتابع الباحثان أنه عندما كان الشهود يدلون بعدة روايات كانت النيابة تختار ومن دون أي تفسير الرواية التي تبرر الادعاء بعدم وجود أدلة.

وشدد الباحثان على أن النيابة العامة اختارت الاعتماد على الأدلة الضعيفة من أجل تحديد استنتاجاتها وحتى أنها اختارت جملا من الشهادات التي من شأنها الدفع باتجاه إغلاق الملف، وأحيانا أخرجت النيابة العامة هذه الجمل من سياقها وامتنعت عن التعامل بشكل متساو مع الأدلة التي تم جمعها.

اعترافات

أدلى العديد من الجنود الإسرائيليين باعترافات حول ممارساتهم في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام الأخيرة. وقد سعت حركة «فلنكسر الصمت» إلى جمع العديد من هذه الاعترافات، التي تضمنها تقرير للصحافية عميرة هاس نشرته هآرتس يوم الجمعة الماضي. ووصف عدد من الجنود، الذين أنهوا الخدمة العسكرية في هذه الأثناء، سلوكهم وتصرفات زملائهم بأنها كانت «صبيانية وغبية». وتحدثوا عن إطلاق النار بشكل مكثف من دون وجود حاجة إلى ذلك، لمجرد إظهار القوة.

وكتب نوعام حيوت، وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي، في كتابه «سرقت محرقتي» أنه «في الشهر الأول للمواجهات [أي الانتفاضة]... وقبل فترة العمليات التفجيرية، بشّرنا القائد بأن النتائج الأولية هي ١٠٠:٠، أي أننا قتلنا مئة فلسطيني بينما لم يقتل أي من جنودنا... كنا فخورين جدا».

وأشارت هاس إلى أن المنافسة لم تكن بين الجيش والفلسطينيين فقط، وإنما أيضًا بين الجنود أنفسهم وبين الوحدات العسكرية وذلك حول من يقتل فلسطينيين أكثر. وقال حيوت إن «زملائي وأنا كنا منشغلين، مثل الجميع، في تعداد الإكسات (X)، أي القتلى الفلسطينيين. وهناك وحدات كان الجنود فيها يكتبون X على مشط الرصاصات الذي تم إطلاق الرصاصات منه. وأنا أذكر بوضوح أني كنت أحسد زملائي الذين تجندوا بعدي. فقد كان لكل رصاصاتهم إكسات. وعندما يكون هناك جنود أصغر منك وخدموا وقتا أقصر، يقتلون ويذهبون إلى أصدقائهم لرواية ما حدث، وأنت تمل من الوقوف بالقرب من مدرعة، فإن هذه هي إهانة كبرى».

ووفقا للشهادات التي جمعتها حركة «فلنكسر الصمت» فقد كان هناك جنود حزنوا لمقتل أطفال فلسطينيين بنيران الجنود، لكن جنودا آخرين كانوا يضحكون من ذلك ويقولون: «حسنا، الآن سنرسم بالونا أو ابتسامة مكان الإكس».

وبعد ثلاث سنوات من انتهاء الخدمة العسكرية لحيوت توجه إلى أحد زملائه الجنود لأخذ شهادة منه لصالح «فلنكسر الصمت»، لكن صديقه رفض في البداية التحدث، وبعد إصرار حيوت قال الصديق: «أنتم منشغلون بالحواجز والإغلاق والإهانة [بحق الفلسطينيين] وبأمور تافهة أخرى، ونحن لم نشارك في كل هذا. فالقصص التي لديّ تتعلق بحياة البشر. هل تفهم ما أقوله لك؟ إنني أتحدث عن أعمال قتل، نعم قتل».

مسيرة لإحياء الذكرى العاشرة لانتفاضة الاقصى في كفر كنا. (ا.ف.ب)

إعداد: برهوم جرايسي

الدولار ينهار مرة أخرى أمام الشيكل وبنك إسرائيل يعلن عزمه على التدخل مجددا

الدولار يتراجع إلى مستوى ٣٫٦٤ شيكل وترقب لشكل تدخل بنك إسرائيل المركزي فيشر يعلن عزمه على مواصلة التدخل في سوق العملات مشيرا إلى أن دولا في العالم تحذو حذو إسرائيل محللون يعتقدون أن تدخل بنك إسرائيل المركزي وحده لا يكفي طالما أن الدولار ينهار أيضًا في الأسواق العالمية

أعلن محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر، في مطلع الأسبوع الجاري، عزمه على مواصلة التدخل في سعر صرف الدولار أمام الشيكل، وذلك بعد أن سجل الدولار في الشهرين الأخيرين تراجعا، ازدادت وتيرته في الأسبوعين الأخيرين، ليصل إلى المستوى الذي كان عليه حتى قبل عامين، مسجلا سعر صرف ٣٫٦٤ شيكل، بعد أن كان استقر على مدى أكثر من عام عند حدود ٣٫٨ شيكل للدولار.

وقال فيشر في مؤتمر صحافي عقد أول من أمس الأحد، إن مشكلة سعر صرف الدولار ليست في إسرائيل، بل هي مشكلة في كثير من الدول، وإسرائيل واحدة منها، وإسرائيل بدأت في العام ٢٠٠٨ بالتدخل في سوق العملات الأجنبية، وحاليا فإن الكثير من الدول قررت التدخل في سوق العملات، إذ إن هذه الدول لا تقبل برفع قيمة عملتها المحلية أمام الدولار، لأن هذا يخل في ميزانها التجاري، خاصة مع الولايات المتحدة الأميركية، ولفت الأنظار إلى الصين والبرازيل وسويسرا وكولومبيا.

وأشار فيشر بشكل واضح إلى أنه يعتزم التدخل في سوق العملات، وكان بنك إسرائيل قد اشترى في نهاية الأسبوع الماضي ٣٠٠ مليون دولار في يوم واحد، ولكن هذا لم يرفع من قيمة الدولار، إلا بنسبة ٠٫٣٪ بالمئة، نظرا لاستمرار انخفاض قيمته في العالم.

وكان سعر صرف الدولار أمام العملات العالمية قد تراجع كثيرا في الأيام الأخيرة، على ضوء معطيات أميركية «غير مطمئنة» بشأن مستقبل الاقتصاد الأميركي، وخاصة تصريح مسؤول في البنك الفيدرالي الأميركي بأن على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات إضافية من أجل تعزيز الاقتصاد الأميركي، الأمر الذي فسرته الأوساط الاقتصادية العالمية بأنه إشارة إلى أن مواطن ضعف لا تزال قائمة في الاقتصاد الأميركي، ولهذا تراجع الدولار أمام اليورو الأوروبي والين الياباني وأمام كبرى العملات التي تتعامل مباشرة مع الولايات المتحدة.

معركة قائمة منذ ربيع ٢٠٠٧

وكانت المعركة على سعر صرف الدولار أمام الشيكل قد بدأت في ربيع العام ٢٠٠٧، حين بدأ تراجع سعر الدولار من ٤٫٣ شيكل، في الربع الأول من ذلك العام، ليصل إلى تدريجيا في صيف العام ٢٠٠٨ إلى ٣٫١ شيكل، وهذا ما خلق أزمة كبيرة في إسرائيل، بشكل خاص في قطاع الصادرات، إذ إن المردود المالي للصادرات الإسرائيلية تلقت ضربة كبيرة، وساهمت في الأزمة الاقتصادية التي شهدتها إسرائيل لعدة أشهر.

وفي أوج تدهور الدولار تدخل بنك إسرائيل المركزي، تحت غطاء أنه يسعى إلى رفع احتياطي العملات الأجنبية في إسرائيل من ٢٨ مليار دولار إلى ٣٧ مليار دولار خلال عامين، إلا إن الاحتياطي في هذه المرحلة يدور حول ٦٠ مليار دولار، وقد ارتفع سعر الدولار حتى شهر أيار ٢٠٠٩ إلى مستوى ٤٫٢٦ شيكل، ولكن بعد ذلك عاود مسيرة التراجع، وهبط خلال ثلاثة أشهر إلى مستوى ٣٫٨ شيكل، ما أثار ردود فعل وتساؤلات حول جدوى السياسة التي اتبعها بنك إسرائيل المركزي.

وفي مطلع آب ٢٠٠٩ أعلن محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر عن إتباع سياسة جديدة في مواجهة التلاعب بسعر صرف الدولار، إذ كانت الأنظار تتجه أساسا إلى مستثمرين أجانب يتداولون بالعملات الأجنبية بهدف تحقيق الأرباح، وقال إن البنك قرر تغيير سياسته في التعامل مع سوق العملات الأجنبية. ومما قاله فيشر في حينه: «من الواضح أننا لن نشتري العملة الأجنبية إلى الأبد، ولكن أحيانا فإنه لا توجد مصداقية لما يجري في السوق، بمعنى تخفيض قيمة الدولار، ولهذا أعلن أن البنك سيواصل الاحتفاظ بخيار شراء الدولارات، من دون إعلان مسبق، أو شراء منتظم».

وتبين أن بنك إسرائيل يشتري الدولارات بواسطة طباعة نقود، ولكنه لا يبقيها في السوق، إذ يودعها مباشرة في البنوك المحلية والعالمية، لتكون ضمانات لسندات الدين، وبهذا يمنع إغراق السوق بسيولة نقدية ضخمة، تؤدي إلى تضخم مالي كبير ومضر بالاقتصاد.

وزارة المالية تتحفظ

وقالت مصادر في وزارة المالية الإسرائيلية، إن مسؤولين في الوزارة يتحفظون كثيرا من استمرار سياسة شراء الدولارات التي يتبعها بنك إسرائيل منذ أكثر من عامين من أجل الحفاظ على سعر صرف عال للدولار أمام الشيكل، وحسب تلك المصادر فإن بنك إسرائيل اشترى خلال عامين ونصف العام حوالي ٤٠ مليار دولار، وأن البنك عاد لوتيرة الشراء التي كانت قائمة قبل عامين.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إن لدى بنك إسرائيل المركزي اتجاهين للتفكير، بهدف رفع قيمة الدولار أمام الشيكل: الاتجاه الأول يدعو إلى فرض ضريبة على إيداعات مستثمرين أجانب بالشيكل في البنوك الإسرائيلية، إذ إن الاعتقاد السائد في المؤسسة الإسرائيلية هو أن سعر صرف الدولار يتأثر بشكل كبير من مستثمرين أجانب بواسطة العملات الأجنبية، وأن هؤلاء باتوا يتحكمون في سوق العملات. وقالت الصحيفة إن هؤلاء المستثمرين يستفيدون من الإعفاء الضريبي، كي لا تضع إسرائيل عوائق أمام المستثمرين الأجانب، إلا إن فرض ضريبة بنسبة ١٠٪ أو ٢٠٪ على الأرباح التي يجنونها من الفائدة العالية نسبيا في إسرائيل، تجعلهم يعيدون حساباتهم في شكل استثماراتهم المالية في إسرائيل. أما الاتجاه الثاني فيدعو إلى بيع سندات مالية إسرائيلية بالدولار والشيكل مدعومة من الحكومة بعيدا عن سوق العملات الأجنبية.

ويرى محللون أن المحاولات الإسرائيلية لا يمكنها أن تنجح كليا في إعادة مستوى صرف الدولار، على الأقل إلى حد ٣٫٨ شيكل، طالما أن وضعية الدولار في الأسواق العالمية سيئة، وتتخوف جهات إسرائيلية من أن ينعكس انخفاض سعر صرف الدولار مجددا على قطاع الصادرات الإسرائيلية، خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر السوق الأهم بالنسبة للصادرات الإسرائيلية.

وحسب معطيات إسرائيلية رسمية، فإن السوق الأميركية تشتري سنويا بضائع إسرائيلية بحوالي ٥٫٤ مليار دولار، وهو ما يشكل حوالي ٣٥٪ من الصادرات الإسرائيلية في المعدل القائم في السنوات الأخيرة، وهذا يعني أن مردود هذه الصادرات بالدولار سينعكس سلبا لدى تحويله إلى الشيكل في داخل إسرائيل، ما يعني تراجع أرباح الجهات المصدرة إلى الولايات المتحدة.

بنك إسرائيل يرفع توقعاته بشأن النمو الاقتصادي إلى ٤ بالمئة

في خطوة متأخرة بعض الشيء، تأتي بعد انقلاب توقعات مجموعة من المؤسسات والمعاهد الاقتصادية، أعلن بنك إسرائيل المركزي عن رفع توقعاته الاقتصادية للعام الجاري ٢٠١٠، وعلى رأسها رفع نسبة النمو المتوقعة إلى ٤٪، بدلا من ٣٫٧٪، كذلك جرى تعديل سلسلة من التوقعات الاقتصادية الأخرى «إلى الأفضل».

وكان بنك إسرائيل قد أعلن في الأيام الأخيرة، وبعد أيام من صدور توقعات جديدة لمكتب الإحصاء المركزي، أنه يتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي في العام الجاري إلى ٤٪، مقابل ٤٫١٪ في توقعات مكتب الإحصاء المركزي، وهذا بعد أن سجل النمو في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٤٫٢٪، إلا إن عدة جهات اقتصادية تتوقع تباطؤ وتيرة النمو في النصف الثاني الجاري من هذا العام، مقارنة مع الوتيرة القائمة في النصف الأول من هذا العام، وعلى هذا الأساس يتوقع بنك إسرائيل أن يكون النمو الاقتصادي في العام المقبل ٣٫٨٪.

وهذا يعني أن التوقعات خلال ١٥ شهرا انقلبت بنسبة ٤٠٠٪، فحتى مطلع صيف العام ٢٠٠٩، كانت التوقعات الرسمية تقول إن نسبة النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٠ ستكون ١٪، وهي نسبة ركود اقتصادي، وعلى أساس هذه النسبة تم إقرار ميزانية العام الجاري، ولكن من حين إلى آخر جرى تعديل نسبة النمو، وهذا هو التعديل الرابع للتوقعات الرسمية الإسرائيلية.

يذكر هنا أن نسبة النمو النهائية للعام الماضي ٢٠٠٩ كانت ٠٫٨٪، بدلا من تراجعها بنسبة ١٫٥٪.

أما بشأن البطالة فإن معدلها لهذا العام، حسب توقعات البنك المركزي الجديدة، سيهبط إلى نسبة ٦٫٣٪، بعد أن كان المعدل في العام ٢٠٠٩ حوالي ٧٫٤٪، وهذا أيضا يعتبرا انقلابا أكثر من كونه تعديلا، لأن محافظ بنك إسرائيل ذاته، ستانلي فيشر، كان قد توقع قبل نهاية العام ٢٠٠٩، أن لا تهبط نسبة البطالة في العام الجاري ٢٠١٠ عن ٨٪، وقال في حينه إن النمو لن يكون ملموسا في سوق العمل، واليوم يجري الحديث عن نسبة تقل بأكثر من ٢٠٪ من التوقعات السابقة، كما أن البنك يتوقع استمرار انخفاض معدلات البطالة في العام المقبل- ٢٠١١ إلى ٦٪، ما يعني أنه في فترات معينة من العام المقبل ستهبط البطالة إلى ما دون نسبة ٦٪.

ويقول بنك إسرائيل المركزي إن الصادرات الإسرائيلية التي تراجعت في العام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠٫٢٪، سترتفع في العام الجاري بنسبة ١١٫٣٪ ما يعني عودتها إلى المستوى الذي كانت عليه في العام ٢٠٠٨.

عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل الحكومية- معطيات بنك إسرائيل تتوقع انخفاض نسبة البطالة إلى ٦٫٣ بالمئة خلافًا لتوقعات سابقة أشارت إلى احتمال ارتفاعها إلى ٨ بالمئة!

وتشير التوقعات أيضا إلى أن الاستهلاك الفردي في إسرائيل سيرتفع هذا العام بنسبة ٥٫٢٪، بعد أن كان قد ارتفع في العام الماضي بنسبة ١٫٧٪، والاستهلاك الفردي هو من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي.

هذا ويترقب المختصون توقعات وزارة المالية الإسرائيلية بشأن معطيات الاقتصاد للعام الجاري والعام المقبل، إلا إن المحللين لا يستغربون هذا التلكؤ الرسمي في إصدار التوقعات، نظرا لسعي وزارة المالية إلى خفض التوقعات في «موسم» إقرار ميزانيتي العامين المقبلين ٢٠١١ و٢٠١٢، فرفع التوقعات يؤدي إلى رفع سقف مطالب الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي من الميزانية، التي تسعى وزارة المالية إلى إبقاء بنود تقشفية عديدة فيها، تشكل ضربات للشرائح الفقيرة والضعيفة.

خطة إسرائيلية لتركيز الأبحاث المحلية والعالمية المتعلقة بإيجاد بدائل للنفط

الحكومة الإسرائيلية تضع خطة تهدف إلى تجميع الجهود البحثية المحلية والعالمية لخلق بدائل للنفط وتقليص حجم الاعتماد عليه إسرائيل: «زيادة ارتباط العالم بالنفط خطر أمني إستراتيجي علينا» الخطة بتمويل حكومي يبلغ ٦٥٠ مليون دولار يضاف إليه ٤٨٠ مليون دولار من صناديق استثمارات خاصة

صادقت الحكومة الإسرائيلية، في الأيام الأخيرة، على خطة إستراتيجية تسعى إلى تركيز الجهود المحلية والعالمية الهادفة إلى تقليص اعتماد العالم على النفط، فلإسرائيل، كما يتضح من البحث الذي أجرته الحكومة، مصلحة سياسية إستراتيجية بالدرجة الأولى، ومن ثم اقتصادية، إذ ترى الحكومة، كما جاء على لسان رئيسها بنيامين نتنياهو، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، عاموس يادلين، أن زيادة ارتباط العالم بالنفط يشكل خطرا وتهديدا إستراتيجيا على إسرائيل، وهذا ما يقود إسرائيل إلى وضع خطة إستراتيجية لتطوير آليات وبدائل للنفط، تعرض على العالم.

وكانت الحكومة قد بحثت في جلسة خاصة «الخطة الوطنية» لتشجيع وقيادة الأبحاث لوضع بدائل للنفط أمام العالم، وهي خطة تعتمد على تركيز الأبحاث المحلية والعالمية، على مدى عشر سنوات، وتشجيع تطويرها، وتبلغ قيمة الخطة حوالي ٦٥٠ مليون دولار، تصرف على مدار عشر سنوات.

وبحسب الخطة، فإن العالم يعتمد حاليا بنسبة ٣٤٪ على النفط كمصدر للطاقة، فاعتماد الصناعة العالمية على النفط كوقود يصل إلى ٢٥٪، بينما الاعتماد على النفط كمصدر للحرارة يصل إلى ١٠٪، ولإنتاج الكهرباء بنسبة ٥٪، إلا إن النفط يشكل ٦١٪ من الوقود للسيارات في العالم، وتتوقع الولايات المتحدة أن يزداد استهلاك العالم للنفط حتى العام ٢٠٣٠ بنسبة ٢٥٪، وهذا سيفسح المجال أمام رفع سعر برميل النفط إلى ١٣٠ دولارا. ويقول الطاقم التوجيهي للخطة الإسرائيلية إنه سيتم تركيز الأبحاث على تخفيض نسبة اعتماد السيارات ووسائل النقل على النفط، كون أن النقل هو المستهلك الأكبر للنفط في العالم.

وتبنى نتنياهو استنتاجات طاقم التوجيه للخطة، وقال خلال بحث الحكومة: «إنني أرى في تقليص ارتباط العالم بالنفط هدفا قوميا إستراتيجيا لإسرائيل، فإدمان العالم على النفط يؤدي إلى تعلق العالم الغربي بدول النفط، وهذا يمس مكانة وأمن دولة إسرائيل، ويؤدي إلى مس كبير بالبيئة».

وتابع نتنياهو قائلا: إننا دولة صغيرة تعاني، أكثر من أي دولة أخرى، من ارتباط العالم بالنفط، نحن دولة صغيرة من حيث الحجم، ولكننا دولة كبير من ناحية العلم والمعرفة والعقول، ولهذا هدفنا هو تجميع الجهود من إسرائيل وخارجها للتوصل إلى بدائل حقيقية للنفط وتخفيض نسبة ارتباط العالم به.

أما رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، عاموس يادلين، فقد قال في الجلسة ذاتها: «إن لإسرائيل مصلحة قومية أمنية في خلق بدائل للنفط، والسبب أنه إذا كان هناك انخفاض في أسعار برميل النفط إلى ما دون ٥٠ أو ٦٠ دولارا، فان إيران ستتضرر جراء ذلك وتضطر إلى إغلاق صنبور نقل الأموال إلى الإرهاب العالمي، إلى حزب الله وحماس»، حسب تعبيره.

وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية إن يادلين عرض على نتنياهو معطيات يُفهم منها «أن أموال النفط التي تتدفق على طهران تحرك الإرهاب، وكلما تلقت إيران المزيد من الدولارات لقاء كل برميل نفط – هكذا تحصل المنظمات على المزيد من المال».

وادعى يادلين أنه عندما يرتفع سعر برميل النفط إلى ما فوق ٦٥ دولارا، فان حجم التحويلات المالية الإيرانية إلى المنظمات المؤيدة لها يزداد بشكل كبير. وبحسب أقواله، فإن ٧ دول من أصل ٩ دول مصدرة للنفط في العالم ليست من أصدقاء إسرائيل.

الخطة

يقول طاقم الخبراء الذي أعد الخطة الحكومية إنه على ضوء الوضع القائم محليا وفي العالم، والحاجة للإسراع نسبيا في التوصل إلى بدائل للنفط، فإنه لا يمكن الاعتماد على الشركات الخاصة، وتبين من مسح أجراه الطاقم أن في إسرائيل وحدها هناك ٥٠ شركة تجري أبحاثا بهدف التوصل إلى وقود لوسائل النقل، بديلة للنفط، كذلك هناك ٥٩ مشروعا مرتبطا بهذه الأبحاث، ومن بين هذه الشركات هناك ٣٤ شركة تبحث في إمكانية إيجاد وقود بديل للنفط و١٣ شركة تبحث في تطوير محركات تعتمد على الطاقة الكهربائية.

وتنص الخطة أساسا على تعيين مختصين باحثين من قبل الحكومة يشرفون على المشاريع البحثية المحلية والعالمية، وأن تقدم المديرية الخاصة بهذه الخطة محفزات للشركات والمعاهد والمشاريع الاقتصادية التي تعمل في هذا المجال، إضافة إلى زيادة الدعم المادي للأبحاث والتطوير، بالتعاون مع جهات دولية.

ويقول الطاقم إنه من خلال مسح آخر أجراه محليا وعالميا وجد ٦٠ شركة جديدة «ستارت آب»، لا تزال في مراحل تطويرية أولية، وقال ٣٥ ممثلا عن هذه الشركات إنهم يرون أن في إسرائيل بنية علمية وصناعية، تفتح آفاقا أمامهم لدفع مشاريعهم التطويرية.

أما بشأن التمويل فقد أقرت الحكومة الخطة المعروضة عليها، وتقضي بتمويل المديرية الخاصة بالخطة، والتي سيكون مقرها ديوان رئاسة الحكومة، من خلال ميزانية سنوية بقيمة ٦٥ مليون دولار، منها حوالي ٤٠ مليون دولار كميزانية «صلبة»، والباقي يكون بإمكان المديرية أن تطلبه سنويا لتوسيع نطاق عملها.

كذلك فإن الحكومة ستشجع على إقامة صناديق استثمارية من متمولين بقيمة إجمالية تصل إلى ٤٨٠ مليون دولار للسنوات العشر المقبلة.

كما تنص الخطة على عقد مؤتمر دولي سنوي بتكلفة تصل إلى ١٫١ مليون دولار، وتقديم جائزة سنوية تسمى «جائزة رئيس الحكومة»، بقيمة ٥٠ ألف دولار.

موجز اقتصادي

٣٥٪ من النساء غير العاملات عربيات

يستدل من معطيات نشرها بنك إسرائيل المركزي أن ٣٥٪ من النساء غير العاملات في إسرائيل، أو بالأحرى المحرومات من العمل في إسرائيل، هن نساء عربيات، رغم أنهن يشكلن حوالي ١٣٪ من مجمل النساء في جيل العمل، كما أن المعطيات تشير إلى ارتفاع نسبة الرجال العرب من بين المحرومين من العمل.

وبحسب معطيات البنك المركزي، فإن في إسرائيل حوالي ٩٧٥ ألف شخص ممن هم في جيل العمل ولا يعملون، وهذا عدا عن العاطلين عن العمل، من بينهم حوالي ٦٠٤ آلاف امرأة، وحوالي ٣٧٠ ألف رجل، ومن بين العدد الإجمالي هناك ١١٥ ألف شخص في مرحلة تقاعد مبكر، وحوالي ١٩٢ ألفا بسبب أمراض وإعاقات جسدية.

ونقرأ ضمن هذه المعطيات أنه من أصل ٦٠٤ آلاف امرأة لا تعملن هناك أكثر من ٢١١ ألف امرأة عربية، ما يعني ٣٥٪ من مجمل النساء، بمعنى حوالي ثلاثة أضعاف نسبتهن من بين مجمل النساء في جيل العمل.

وكما هو معروف فإن السبب الأساس لعدم انخراط المرأة العربية في سوق العمل هو حرمان البلدات العربية من مناطق صناعية وأماكن عمل بإمكانها أن تستوعب الأيدي العاملة النسوية، أما الحكومة فهي تدعي أن التقاليد الاجتماعية هي التي تمنع انخراطها في العمل، ولكن ما يفند هذا الادعاء هو أن ٣٠٪ من النساء الحاصلات على شهادات جامعية ومهنية محرومات من العمل، كما أن حوالي ٧٠٪ ممن يعملن وبحوزتهن شهادات مهنية وجامعية لا يعملن ضمن تخصصاتهن، أو في ما يلائم الشهادات التي بحوزتهن.

أما في ما يتعلق بالرجال، فإنه من أصل حوالي ٣٧٠ ألف رجل لا يعملون، هناك حوالي ٨٠ ألف رجل عربي، وهذا ما نسبته حوالي ٢٢٪ من مجمل الذين لا يعملون، وهو أقرب إلى ضعفي نسبة الرجال العرب من مجمل الرجال في جيل العمل.

للمرة الثانية، فيشر من أفضل سبعة محافظي بنوك مركزية في العالم

للسنة الثانية على التوالي اختارت مجلة «غلوبال فينانس» البريطانية محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، واحدا من أفضل سبعة محافظي بنوك مركزية من أصل ٣٠ محافظي بنوك مركزية في الدول المتطورة جرت مراقبة عملهم في السنة الأخيرة.

وقد حصل فيشر على تدريج A وهو أعلى تصنيف يحصل عليه مدير بنك مركزي، حسب مقياس «غلوبال فينانس»، وقد منحت هذه الدرجة لفيشر على ضوء ما رأته المجلة من أنه نجح في لجم التضخم المالي، وقاد الاقتصاد نحو النمو الاقتصادي.

وقد حصل على هذه الدرجة إلى جانب فيشر محافظ بنك أوروبا المركزي ومحافظو البنوك المركزية في كل من ماليزيا وتركيا وتايوان وكوريا الجنوبية وأستراليا.

وكان فيشر قد تولى مهامه في الأول من أيار من العام ٢٠٠٥، بتكليف من رئيس الحكومة في حينه أريئيل شارون، ووزير المالية بنيامين نتنياهو، إذ تم استقدامه من الولايات المتحدة، وفي يوم وصوله وحصوله على المنصب أعلن هجرته إلى إسرائيل كيهودي، ولكن عائلته بقيت في الولايات المتحدة، وقد جددت الحكومة ولايته في شهر أيار من العام الجاري، وهذا بعد أن فرض فيشر شروطا لقبوله بتمديد ولايته، ومن بينها تعديل جذري لقانون بنك إسرائيل المركزي، أقره الكنيست في ربيع العام الماضي، ويضمن تغيير آليات كثيرة في اتخاذ القرارات في البنك.

وكان فيشر قد تبوأ قبل ذلك مناصب رفيعة في الهيئات المالية والاقتصادية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي.

وتنسب الأوساط الاقتصادية لفيشر نجاحه في استقرار الاقتصاد وتثبيته، وأنه أول من لاحظ الانعكاسات الخارجية للأزمة الاقتصادية المتنامية في الولايات المتحدة، وحجم تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي، ومواجهته القوية للأزمة الاقتصادية العالمية، التي جاء تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي متأخرا بعض الشيء، ولفترة قصيرة نسبيا، لم تدم سنة كاملة، حتى بدأت المعطيات تنقلب إيجابا.

شارع «عابر إسرائيل» ازدحام وكثرة حوادث

لطالما تباهت حكومات إسرائيل المتعاقبة بمشروع الشارع الأضخم في تاريخ إسرائيل، وخصوصًا في العقد الأخير، وهو شارع رقم ٦، أو حسب التسمية الرسمية «عابر إسرائيل» على اسم رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، واعتبر أنه الحل الأقوى لربط الشمال والجنوب بالمركز، مما سيشجع السكان على الانتقال للسكن في الأماكن البعيدة عن مركز البلاد، المنطقة النابضة من حيث الاقتصاد وفرص الحياة ومستوى المعيشة.

غير أن هذا الشارع الذي افتتح أول مقطع منه رسميا في العام ٢٠٠٤ وظهر وكأنه حل سحري لأزمة المواصلات في إسرائيل، تبين بمرور السنين أنه متخلف عن تلبية الحاجة، وتخفيف الإزدحامات المرورية، وعلى مر السنين أضيفت له عدة مقاطع، ليصل طوله إلى حوالي ١٥٠ كيلومترا، من بينها ٨٥ كيلومترا بأجرة، ومن المفترض أن يصل طول الشارع عند الانتهاء من شقه وتعبيده من الشمال إلى الجنوب إلى ٢٤٧ كيلومترا.

وحسب معطيات ظهرت في الأيام الأخيرة، فإنه في العام ٢٠٠٤ كان المعدل اليومي للسيارات التي تستخدم الشارع ٥٧ ألف سيارة، ليرتفع هذا العدد في العام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ٦٧ ألف سيارة يوميا، وفي العام ٢٠٠٦ حوالي ٧٧ ألف سيارة، وفي العام ٢٠٠٧ حوالي ٩٠ ألف سيارة، وفي العام ٢٠٠٨ أكثر من ٩٩ ألف سيارة يوميا، وفي العام ٢٠٠٩ أكثر من ١١٠ آلاف سيارة، أما في العام الجاري فإن المعدل اليومي في الأشهر الثمانية الأولى بلغ ١٢٨ ألف سيارة، وتقول إدارة الشركة الخاصة التي تدير الشارع أن العدد اليومي بارتفاع مستمر.

وهذا وحده يعكس حجم الأزمة التي يشهدها هذا الشارع، الذي من المفترض أن يكون سريعا، وبشكل خاص في ساعات حركة العمل، بمعنى صباحا ومساء، ويكفي أن يقع حادث اصطدام واحد، حتى يغلق أحد اتجاهي الشارع لفترة طويلة تكون أحيانا أكثر من ساعة، مما بدأ يثير تساؤلات حول نجاح المشروع.

وتفيد المعطيات نفسها أن حوادث الطرق في الشارع في ازدياد ملحوظ، وكذا أيضا بالنسبة لعدد المصابين، إذ بحسب معطيات العام ٢٠٠٩، فإن عدد المصابين بإصابات خفيفة بلغ ٤٤٥ مصابا، وهو ضعفا ما كان عليه في العام ٢٠٠٤، أما عدد القتلى في هذه الحوادث فهو يتراوح ما بين ٥ إلى ٨ قتلى سنويا.

الشرق الأوسط ما زال يشكل سوقا رئيسة للأسلحة في العالم

اتجاهات التعاظم العسكري في الشرق الأوسط

بقلم: يفتاح شابير (*)

(*) ما زال الشرق الأوسط هو أحد الأهداف المهمة في العالم لبيع الوسائل القتالية والأسلحة، وهذه العملية (بيع الأسلحة) هي عملية بطيئة لا تؤدي إلى تغيير في القدرات العسكرية للدول بين عشية وضحاها. وعليه فإن الاتجاهات التي تسم شراء الأسلحة من قبل دول الشرق الأوسط والتي تبلورت في سنوات سابقة ما زالت نافذة. وتشمل هذه الاتجاهات:

ابتياع منظومات أسلحة هي الأكثر تقدما وإحكاماً، ولا سيما من قبل دول النفط الغنية.

هذه الدول تستثمر أيضا في تطوير الصناعة العسكرية المحلية.

يلاحظ في معظم الدول أن هناك تقليصا في الإنفاق وذلك عن طريق تحديث وتحسين منظومات السلاح القديمة عوضا عن شراء منظومات جديدة.

يواصل لاعبون غير دولانيين، مثل حزب الله وحماس، تطوير وبناء قدرات عسكرية سرية نظامية إلى جانب مخزون كبير من الصواريخ وقدرات مضادة للدبابات والطائرات.

لا تستطيع الدول ذات الموارد المالية المحدودة التنافس في سوق شبكات الأسلحة المتقدمة، ولذلك فإنها تتبنى كبديل نظريات قتالية غير متناظرة، وتعتمد أكثر فأكثر على أساليب وطرق عمل حرب العصابات والإرهاب من جهة وعلى امتلاك قدرات إصابة إستراتيجية في عمق أراضي العدو عن طريق ابتياع صواريخ باليستية وقذائف صاروخية ومدفعية وسلاح دمار شامل، من جهة أخرى.

ما زالت الولايات المتحدة هي المزود الرئيس للأسلحة إلى الشرق الأوسط، كذلك فإن روسيا تبذل بدورها أيضا جهوداً لتوسيع حصتها في سوق المنطقة، غير أن نجاحها على هذا الصعيد ما زال محدوداً. هناك لاعبون آخرون هم دول الاتحاد الأوروبي وأبرزها فرنسا وبريطانيا. كذلك تجدر الإشارة إلى أن الصناعات العسكرية المحلية تلعب دورا ذا أهمية متزايدة، في عدد من دول المنطقة، وتعتبر إسرائيل وتركيا من الدول التي تمتلك صناعات متقدمة جداً في هذا المجال، كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة توظف جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه. وتحاول إيران الاعتماد على نفسها قدر الإمكان في امتلاك وسائلها القتالية، على الرغم من أن قدرة صناعتها العسكرية تعتبر نظريا وعمليا أقل بكثير من القدرة التي تعلن عنها رسميا.

نقدّم فيما يلي تلخيصا للتطورات الأكثر أهمية في مجال التعاظم العسكري، والتي سجلت في الفترة الأخيرة في عدد من دول المنطقة.

الجزائر

تمر الجزائر في خضم عملية تنفيذ صفقة أسلحة ضخمة (بقيمة ٧ مليارات دولار تقريبا) مع روسيا. وقد حصلت الجزائر في نطاق هذه الصفقة على دبابات من طراز T-٩٠ وعلى طائرات قتالية من طراز MKA ٣٠-Su. كما أنه من المقرر أن تتسلم صواريخ مضادة للطائرات بعيدة المدى، ومنظومات مضادة للطائرات من طراز Pantsyr S-١ وطائرات تدريب من طراز YaK-١٣٠. وقد واجهت عملية تنفيذ الصفقة حتى الآن صعوبات جمة. من جهة أخرى نشرت الجزائر مناقصة لشراء أربع فرقاطات لتعزيز سلاحها البحري، وتتنافس كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا على هذه الصفقة (ويرجح أن تفوز إيطاليا في نهاية المطاف بهذه الصفقة). كذلك تتلقى الجزائر مساعدات عسكرية بحجم بسيط من الولايات المتحدة (بلغت قيمة هذه المساعدات في العام ٢٠٠٨: ٧٠٠ ألف دولار)، كما ابتاعت الجزائر من الولايات المتحدة معدات للرؤية الليلية وطائرات تجسس من طراز Beechcraft D ١٩٠٠.

مصر

تحظى مصر، كحال إسرائيل، بمساعدات عسكرية ثابتة من الولايات المتحدة، بقيمة ٣ر١ مليار دولار سنويا. ويضمن الاتفاق الموقع بين البلدين في العام ٢٠٠٧، استمرار حصول مصر على هذه المساعدات حتى العام ٢٠١٨ على الأقل، كما أنه يتيح لمصر ابتياع أسلحة من الولايات المتحدة من دون أن يكون ذلك مرهونا بتقلبات الاقتصاد العالمي والمحلي. وقد شملت اتفاقيات شراء الأسلحة الرئيسة التي أبرمتها مصر مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة طائرات عمودية هجومية من طراز أباتشي Ah-٦٤D (على الرغم من أنه لم تتم بعد المصادقة على بيع مصر شبكة رادار Longbow اللازمة لهذه الطائرات العمودية) ودبابات إضافية من طراز M١- A١. ويتم تجميع هذه الدبابات في مصر، حيث قامت الصناعات الحربية المصرية منذ توقيع صفقة شراء هذه الدبابات، بتجميع (تركيب أجزاء) ٨٨٠ دبابة، فيما تشمل الصفقة الأخيرة، التي يجري النظر فيها في هذه الأيام، ١٢٥ دبابة إضافية. مع ذلك لم تتنازل مصر عن حقها في ابتياع أسلحة ووسائل قتالية من مصادر أخرى، وهي تجري الآن مفاوضات مع ألمانيا حول ابتياع غواصات من طراز ٢١٤ (وهو طراز شبيه جداً بغواصات «دولفين» الإسرائيلية)

إيران

على الرغم من أن إيران تمر في أوج عملية بعيدة المدى لإعادة تسليح جيشها، ورغم تواتر التقارير والأنباء المنشورة حول صفقاتها مع روسيا، إلا إن معظم هذه الصفقات لم تر النور حتى الآن. ولعل أكثرها أهمية هي اتفاقية تزويد إيران بمنظومات دفاع جوية بعيدة المدى من طراز S-٣٠٠-PMU-١. هذه الصفقة لم تر النور بعد، وعلى الرغم من تأكيد مسؤولين روس التزامهم بدفع هذه الصفقة قدما، إلا إن الضغوط الدولية ضد تسليح إيران بدأت كما يبدو تعطي ثمارها، حيث أعلنت روسيا عن إرجاء تنفيذ الصفقة من دون إلغائها نهائيا.

في الوقت ذاته أخذت إيران تضاعف جهود التطوير والإنتاج المحلية. ففي مجال الصواريخ البعيدة المدى سجلت إيران تقدما في اتجاهين مختلفين: فقد تمكنت من تطوير صاروخ لإطلاق الأقمار الاصطناعية («سفير- أوميد») وهو صاروخ يعمل بمرحلتين اعتماداً على وقود سائل، وأطلق بواسطته إلى الفضاء قمر الأبحاث «كابوشغار» وقمر «أوميد» في شهر شباط ٢٠٠٩. كما سجل تطور آخر في نفس الاتجاه وهو تطوير صاروخ إطلاق الأقمار الاصطناعية الثقيل «سيموراغ»، لكن هذا الصاروخ لم يصل بعد إلى مرحلة الاختبار. كذلك تطور إيران صاروخ أرض- أرض من مرحلتين يعتمد على وقود صلب ومن المقرر أن يصل مداه إلى ألفي كيلومتر. وقد أجريت تجربة أولى على هذا الصاروخ، والذي أعطي أسماء مختلفة، مثل «قادر» و«سجيل» و«عاشوراء»، في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٧ (ثم في شهري أيار وكانون الأول ٢٠٠٩)، ومن المحتمل أن يصبح تنفيذيا في غضون عدة سنوات.

إن تقدير القدرات الحقيقية لإيران في المجالات الأخرى يعتبر مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد. فمن جهة تعلن وسائل الإعلام الإيرانية من دون توقف عن تطوير وسائل قتالية جديدة- تشمل دبابات وناقلات جند مدرعة وطائرات مقاتلة وطائرات عمودية وصواريخ من أنواع مختلفة (بحر - بحر، جو- جو وصواريخ مضادة للدبابات) وغيرها.

من جهة أخرى، يبدو أن إيران غير قادرة على صنع جميع أنواع الوسائل القتالية التي تزعم صنعها بنوعيات ممتازة وبكميات كبيرة. واضح أن إيران تنتج عدة أنواع من القذائف الصاروخية، وكما يبدو أيضا صواريخ مضادة للدبابات وصواريخ بحر- بحر (تعتمد على تكنولوجيا روسية وصينية). مع ذلك لا دليل على أن إيران تصنع طائرات مقاتلة ذات قدرات حقيقية على المواجهة في ساحة القتال العصرية.

العراق

يمر العراق بعملية إعادة بناء جيشه. هذه العملية استمرت أكثر من توقعات العراقيين في البداية، وهي عملية مصحوبة بسلسلة من المشاكل أهمها تجنيد القوى البشرية الملائمة وظواهر الرشوة والفساد في صفقات تسلح مشكوك فيها، غير ذلك.

في نهاية العام ٢٠٠٨ طلب من الكونغرس الأميركي المصادقة على عدة صفقات كبيرة نسبيا لابتياع وسائل قتالية قدرت قيمتها بعدة مليارات الدولارات ومن المقرر أن تشمل هذه الصفقات دبابات من طراز M١-A١ (التي زود العراق بعدد منها) وبضع مئات العربات المصفحة وطائرات تدريب AT-٦B وطائرات عمودية من طراز «بيل ٤٠٧» المزودة بصواريخ هلفاير. فضلا عن ذلك أعلنت الحكومة العراقية عن اعتزامها ابتياع طائرات مقاتلة من طراز F١٦- في المستقبل. ومهما ستكون الصعوبات فإن الحكومة العراقية تواجه في هذه الأيام تحدي انسحاب القوات الأميركية التي شكلت ضمانة للأمن اليومي في هذا البلد. وسيضطر العراق في المستقبل غير البعيد إلى مواجهة كل التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية، اعتماداً على قدراته الذاتية.

إسرائيل

تتلقى إسرائيل مساعدات من الولايات المتحدة بقيمة ستصل في العام الحالي (٢٠١٠) إلى ٢ر٧٧ مليار دولار. هذا المبلغ مخصص بأكمله تقريبا للتعاظم العسكري. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧، فإنه من المفروض أن تزداد هذه المساعدات تدريجيا لتبلغ في العقد الذي ينتهي في العام ٢٠١٨، ثلاثة مليارات دولار. وعليه، فإن إسرائيل تتأثر أقل من دول أخرى بالتغيرات المحتملة في الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي، ويمكن النظر إلى تسلح إسرائيل كعملية ثابتة مسبقا ومتواصلة بدرجة كبيرة، ليس من المتوقع أن تكون خاضعة لتقلبات مفاجئة.

بعد حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦) استثمر الجيش الإسرائيلي موارد مالية ضخمة في إعادة تسلحه لاستكمال احتياطي التسلح والذخيرة وخاصة لدى سلاح الجو، والذي ابتاع أيضا كجزء من هذه العملية، أنواعا حديثة من الذخيرة مثل قنابل بقطر منخفض GBU-٣٩، وعدد كبير جداً من القنابل المنزلة GPS من نوع JDAM.

وفي كل ما يتعلق بصفقات الأسلحة الكبيرة استكملت إسرائيل عملية استيعاب الـ ١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز «سوفا» (F-١٦I) واستوعبت خمس طائرات «نحشون» (Gulfstream G٥٥٠)، المخصص جزء منها لمهمات الاستخبارات والتجسس (وتعرف في سلاح الجو باسم «إيتام») فيما يتم استخدام جزء آخر لمهمات قيادة جوية ومهمات مراقبة (وتعرف هذه في إسرائيل باسم «شافيط»).

وقد بدأت هذه الطائرات، التي ابتيعت من الولايات المتحدة، بالوصول إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٥، حيث يتم تزويدها بمعدات ومنظومات إسرائيلية مختلفة، كذلك أعلنت إسرائيل اعتزامها التزود بطائرات مقاتلة حديثة من طراز f-٣٥ خلال العقد المقبل، غير أن الصفقة ما زالت في مرحلة المفاوضات، وهي تواجه في هذه الآونة عقبات كثيرة. وكان الرئيس الأميركي باراك أوباما قد أعلن استعداد إدارته المصادقة على صفقات أسلحة كبيرة مع إسرائيل في المستقبل القريب، مع أن الإدارة الأميركية اتبعت حتى الآن سياسة واضحة من الدعم لإسرائيل في مجالات الأمن.

عدا عن طائرة f-٣٥، طلب سلاح الجو الإسرائيلي شراء ٩ طائرات نقل متقدمة من نوع J-C١٣٠، التي يبلغ ثمنها المقدر ٩ر١ مليار دولار. ويقوم سلاح الجو أيضا باستبدال طائرات التدريب «تسوكيت» الموجودة في حوزته منذ أكثر من ٤٠ عاما، بطائرة إلـ BeechcraftT-٦ Texan II الأميركية (وأطلق عليها في سلاح الجو اسم «عفروني»). سلاح البحرية الإسرائيلي سيتزود من جهته بغواصتين إضافيتين من طراز «دولفين» الألمانية الصنع. وتعتمد إسرائيل في مجالات كثيرة من تسلحها على جهود التطوير والإنتاج المحلية. فهي أولا تستثمر جهوداً كبيرة في تطوير منظومات مضادة للصواريخ الباليستية وضد الصواريخ القصيرة المدى. وقررت إسرائيل ابتياع بطارية إضافية من صواريخ «حيتس» عدا عن البطاريتين التنفيذيتين الموجودتين في حوزتها، كذلك فإن منظومات الـ«حيتس» تمر في هذه الآونة بعملية تحسين ستمكنها من إحراز نسبة نجاح أعلى في مواجهة تهديد الصواريخ البعيدة المدى. وتستثمر إسرائيل في منظومتين دفاعيتين إضافيتين من تطوير وصنع محليين: منظومة «مقلاع داود» لاعتراض القذائف الصاروخية والصواريخ الباليستية، ذات المدى المتوسط والبعيد، التي تتحرك من أربعين وحتى ٤٠٠ كيلومتر (وخاصة صواريخ ثقيلة من النوع الذي أطلق من لبنان في صيف العام ٢٠٠٦)، ومنظومة «القبة الحديدية» المخصصة لاعتراض صواريخ قصيرة المدى مثل القسام وغراد، التي أطلقت في الحروب الأخيرة باتجاه دولة إسرائيل، سواء من قطاع غزة أو من لبنان. ومن المقرر أن تستكمل منظومة «مقلاع داود» مرحلة التطوير في العام ٢٠١٢، بينما يتوقع أن تصبح منظومة «القبة الحديدية» قيد الاستخدام (تنفيذية) في العام الحالي (٢٠١٠).

التسليح الاميركي: الأحدث لإسرائيل.

ثانيا، تواصل إسرائيل تطوير قدرات في مجال الفضاء الخارجي والتزود بمثل هذه القدرات: ففي العام ٢٠٠٧ أطلق قمر التصوير «أفق ٧» الذي سيحل مكان «أفق ٥» القديم، وفي بداية العام ٢٠٠٨، ومن خلال الاستعانة بصاروخ هندي لإطلاق الأقمار الاصطناعية، أطلقت إسرائيل قمر التجسس والاستخبارات TecSar الذي يمكن من جمع معلومات استخباراتية في النهار والليل، في جميع الظروف والأحوال الجوية.

ثالثا، لا يوجد لإسرائيل تقريبا منافسة جدية في ميدان الطائرات من دون طيار. وقد أدخل سلاح الجو الإسرائيلي مؤخرا للاستخدام طائرتين من دون طيار من نوع «شوفيل» و«إيتان» وهما طائرتان تتمتعان بقدرة تحليق (مكوث في الجو) طويلة وعلى ارتفاع عال. وقد جرى تطوير هذين النوعين بحيث يتمكنان من إخراج مهمات طويلة إلى حيز التنفيذ- لمدة أربعين ساعة أو أكثر- بالإضافة إلى مهمات الدورية وجمع المعلومات الاستخباراتية. إلى جانب الطائرات من دون طيار ذات الحجم الأكبر، تزودت وحدات الجيش الإسرائيلي بطائرات صغيرة من دون طيار، يجري استخدامها في وحدات قتالية لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية في مسافات قصيرة («خلف التلال») لغاية عشرة كيلومترات. وقد وقع الاختيار مؤخرا على طراز Sky IarKILT الذي يتميز بقدرة مكوث عالية أكثر، وذلك من النوع الذي زودت به وحدات إضافية.

رابعا، وسعت إسرائيل عملية شراء منظومات أسلحة من صنع ذاتي لحساب القوات البرية. فقد دفع أحد دروس حرب لبنان الثانية الجيش الإسرائيلي إلى التزود بناقلة جند مصفحة («النمر») مستندة إلى جسم دبابة «المركفاه». بالإضافة إلى ذلك سيتم تزويد دبابة «مركفاه ٤» وناقلة الجند المدرعة «النمر»، بمنظومات مضادة للصواريخ المضادة للدبابات.

المملكة العربية السعودية

كانت الصفقة الأكثر أهمية في السنوات الأخيرة هي صفقة شراء ٧٢ طائرة «تايفون» من بريطانيا، بتكلفة تراوحت بين ٧ - ٩ مليارات دولار، من قبل المملكة السعودية، وبالإضافة إلى صفقة الطائرات المتطورة هذه، ستجري السعودية تحسينات على طائراتها المقاتلة من طراز تورنيدو وF-١٥S. وفي منتصف العام ٢٠٠٩ وقعت السعودية على صفقة مهمة أخرى لإجراء تحسين وتطوير واسع النطاق لقوات الحرس الوطني السعودي. وتتمحور هذه الصفقة، الذي تقدر قيمتها بـ٢ر٢ مليار دولار، حول شراء أنواع مختلفة من العربات المصفحة، وتتوزع هذه الصفقة (خطة تطوير الحرس الوطني السعودي) بين الولايات المتحدة وفرنسا التي طلب الحرس الوطني السعودي شراء بطاريات مدفعية حديثة منها. هناك طلبيات تزود إضافية بوسائل قتالية تشمل دبابات من نوع M١- A٢ من الولايات المتحدة وكذلك تحسين دبابات موجودة، في نطاق صفقة بقيمة ٣ مليارات دولار تقريبا. ويشمل هذا المشروع أيضا إقامة منشأة واسعة النطاق لتركيب (تجميع) الدبابات داخل المملكة السعودية.

الإمارات العربية المتحدة

يعتبر جيش دولة الإمارات العربية المتحدة في عداد الجيوش التي سجلت أهم تعاظم في المنطقة. وتفضل دولة «الإمارات» كدول أخرى في الخليج، العمل مع عدة مزودين مختلفين، وهي تبتاع الأسلحة بشكل رئيس من الولايات المتحدة وفرنسا، على الرغم من أنها مستعدة لعقد صفقات مع روسيا أيضا. ومع استكمال التزود بأحدث أنواع الطائرات المقاتلة (عززت دولة الإمارات العربية المتحدة سلاحها الجوي بـ٦٣ طائرة ميراج ٢٠٠٠-٩ الفرنسية وبـ ٨٠ طائرة F-١٦c/f - وهو طراز طور خصيصا لحساب هذه الدولة)، تواصل دولة «الإمارات» شراء معدات وتجهيزات لحساب أسلحتها الجوية والبحرية وقوات الدفاع الجوية. وقد وقعت في نطاق هذه العملية صفقة لتحديث ٣٠ طائرة عمودية من نوع أباتشي إلى طراز - AH-٦٤D، ولشراء ٣ طائرات تزويد وقود من طراز إيرباص A٣٣٠، كما وطلبت دولة «الإمارات» مؤخرا شراء ١٢ طائرة نقل تكتيكية من نوع C-١٣٠، و٦ طائرات نقل إستراتيجية من نوع C-١٧ "Globemaster"، وبالإضافة إلى ذلك هناك مشروع لشراء سفن حربية تدعى «بينونه» مطروح على أجندة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عدة سنوات. وقد صممت هذه السفن الحربية في فرنسا، ويجري في هذه الأيام بناء أولاها في حوض CMN في مدينة شاربورغ في فرنسا، فيما يتم صنع الباقي في أبو ظبي من قبل شركة ADSB.

وعلى الرغم من التخطيط والتصميم الفرنسي والإنتاج المحلي، فإن جزءًا من الذخائر على ظهر هذه السفن سيكون عمليا من صنع أميركي. وعلى سبيل المثال قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة طلبات لشراء صواريخ RAM من شركة «رايتون» وذلك لحماية سفنها من صواريخ بحر- بحر.

وفي مجال الدفاع الجوي كان من المقرر أن تحصل دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا على منظومة صواريخ Pantsyr S-١ الروسية، وهي منظومات دفاع جوية قصيرة المدى متحركة طورت في روسيا لحساب دولة الإمارات العربية المتحدة وبتمويلها. وبالإجمال فقد ركزت دولة «الإمارات» استثمارها الرئيس للسنوات القريبة في منظومات الدفاع الجوية ومنظومات اعتراض الصواريخ الباليستية، وذلك بمبلغ يقدر بـ ٩ مليارات دولار. ويشمل هذا الاستثمار على المدى القصير تحسين بطاريات الباتريوت الموجودة في حوزة دولة «الإمارات» وشراء صواريخ اعتراضية PAC-٣ للدفاع عن بطاريات الباتريوت. ومن المتوقع أن تتسلم دولة «الإمارات» على المدى البعيد صواريخ متقدمة مضادة للصواريخ الباليستية من نوع THAAD.

تلخيص

تنفذ صفقات الأسلحة على مر فترات زمنية طويلة، وتمر سنوات من لحظة اتخاذ القرار بشأن شراء منظومة أسلحة معينة إلى أن يتم دمجها في تشكيل القوات وجعلها منظومة تنفيذية قيد الاستعمال.

ما زال الشرق الأوسط يشكل سوقا رئيسة للأسلحة، ولم تطرأ في الفترة الأخيرة تغيرات جوهرية على الاتجاهات الإقليمية المركزية في مجال مشتريات الأسلحة. ويبرز على الأقل في إسرائيل وسورية أن دروس حرب لبنان الثانية بدأت تجد تعبيرا ملموسا، فقد واصلت إسرائيل شراء طائرات مقاتلة متقدمة، وطائرات مراقبة وإنذار مبكر بالإضافة إلى قدرات في مجال الأقمار الاصطناعية، وسرعت في الوقت ذاته تسلح الجيش بمنظومات مضادة للصواريخ وبدبابات وناقلات جند مدرعة محصنة بشكل أفضل ضد الصواريخ المضادة للدبابات.

من جهتها سرعت سورية تسلحها بالصواريخ والقذائف الصاروخية والمدفعية والصواريخ المضادة للطائرات. وتواصل منظمتا حزب الله وحماس، اللتان استمدتا التشجيع من إنجازاتهما في ساحة المواجهة غير المتناظرة، التسلح بنفس الوسائل. وعلى ما يبدو فإن سمات التسلح بالوسائل القتالية في الشرق الأوسط تقف أمام حالة ثبات واستقرار في السنوات القريبة. وستواصل الدول ذات القدرة الاقتصادية تسليح نفسها بأسلحة متقدمة مع التأكيد على منظومات الأسلحة الدقيقة ومنظومات الإنذار الجوي والجمع الاستخباراتي. في الوقت ذاته تزداد أهمية وسائل مكافحة الإرهاب والدفاعات أمام الصواريخ والقذائف الصاروخية من مختلف الأنواع، وأهمية تعزيز وسائل الدفاع السلبية عن التجمعات السكانية كرد على تهديدات الإرهاب وحرب العصابات المتزايدة باستمرار، والتي يقع مصدرها سواء داخل الدول أو في دول مجاورة.

[ترجمة س. عياش]

(*) باحث كبير في (معهد دراسات الأمن القومي) في جامعة تل أبيب، وهذا المقال هو أحد فصول (التقدير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل - ٢٠١٠) الصادر مؤخرًا عن المعهد.

"تقدير إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠":

حكومة نتنياهو لا تملك ردودا على أكثر التحديات التي تؤثر على مكانة إسرائيل السياسية ووضعها الأمني

أصدر «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب تقريره الاستراتيجي السنوي تحت عنوان «تقدير إستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٠»، تطرق فيه كبار الباحثين في المعهد إلى البيئة الإستراتيجية المحيطة بإسرائيل، وإلى التحديات الأمنية والسياسية والإستراتيجية، وخلص إلى أن العملية السياسية مع الفلسطينيين تقف في طريق مسدودة بسبب الفجوات في مواقف الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإيران في ذروة عملية استكمال برنامجها النووي العسكري، فيما سجل انضمام تركيا بقدر معين إلى المعسكر المناهض لإسرائيل وتحولها من حليف وشريك إستراتيجي إلى قوة رائدة في الجبهة المناهضة لإسرائيل ومصدر إلهام للقوة الإسلامية المتشددة.

وبينما ربط التقدير الهدوء على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية بقدرة الردع الإسرائيلية، فإنه أشار إلى مواصلة حزب الله وحماس تعزيز قدراتهما العسكرية.

وتضمن التقرير خمسة عشر مقالا بحثيا أعدها باحثون أكاديميون. وتناولت هذه المقالات المواضيع ذات الأهمية والبعد الإستراتيجيين بالنسبة لإسرائيل.

ومن بين هذه المواضيع: إيران، الاستيطان، العالم العربي، دروس الحربين على لبنان وغزة، تبادل الأسرى، العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، العلاقات مع تركيا، العلاقات مع الولايات المتحدة والتهديدات لها في الشرق الأوسط، أوروبا والشرق الأوسط، سياسة مصر، التطرف الإسلامي في المنطقة، والعرب في إسرائيل.

ويشير التقرير الإستراتيجي لسنة ٢٠١٠ إلى أنه في السنة الماضية لم يطرأ انفراج يتيح لإسرائيل التصدي بصورة أفضل للتحديات في محيطها الإستراتيجي.

وعلى الرغم من أن إسرائيل أثبتت في السنوات الماضية قدرتها المثيرة للانفعال على تمرير رسائل عسكرية رادعة، لكن هذا الإنجاز كان مصحوباً بثمن سياسي باهظ.

فالانتقاد الدولي إزاء شدة الرد الذي قامت به إسرائيل مقابل الاستفزازات العسكرية، وإزاء نطاقه، من شأنه أن يردع إسرائيل عن القيام بخطوات ضرورية لتجديد الردع عندما تنتهي صلاحيته.

وبالإضافة إلى تحدي صدّ الاحتجاج الدولي عموماً، والشرق الأوسطي والأوروبي خصوصاً، الموجه إلى التصدي العسكري للتحديات السياسية - الإقليمية، يتعين على إسرائيل أن تتصدى أيضاً للتآكل في أساس قوة ردعها. مغزى الأمر هو أن إسرائيل تقف أمام فترة سيتعين عليها فيها الحسم في مواضيع سياسية وأمنية جوهرية. وسيكون لهذه القرارات الحاسمة تأثير حتمي على الحلبة السياسية الداخلية.

فإسرائيل موجودة في وضع يمكن أن تؤدي محاولة جعل محيطها الإقليمي والدولي مستقراً إلى اهتزاز الحلبة الداخلية فيها، وكل جهد لمنع هذه الهزات سيكون منوطاً بثمن دبلوماسي وبصعوبة في استيعاب التحديات الأمنية.

كما أن إسرائيل، وفقًا للتقرير، موجودة في فترة تتميز بتفاقم سريع للتهديدات الأمنية والسياسية المحدقة بها. وتدهور الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في الفترة الأخيرة حصل في جزء منه في أعقاب تطورات في الشرق الأوسط والساحة العالمية، لإسرائيل سيطرة محدودة فقط على حجمها وآثارها، وفي جزء آخر نتيجة غياب رد ملائم من المؤسسة السياسية في إسرائيل على هذه التطورات.

والحكومة الإسرائيلية، المؤلفة من عناصر سياسية ذات تصورات قطبية في ما يتعلق بجزء من المشاكل المفتاحية المطروحة على جدول أعمالها، امتنعت من بلورة سياسة متوالية ذات أهداف واضحة تتصل بهذه المشاكل.

وبدلاً من ذلك، اختارت تأجيل القرارات أو امتصاص الضغط الدولي الفوري عبر خطوات جزئية. لذلك، يؤكد التقرير أنه بعد أكثر من سنة على بداية ولاية الحكومة الإسرائيلية الحالية برئاسة بنيامين نتنياهو، فإن إسرائيل موجودة في وضع لا تملك فيه ردوداً على أكثر التحديات التي تؤثر على مكانتها السياسية ووضعها الأمني في السنوات المقبلة.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

بأمر من وزارة التربية والتعليم:

منع مدرسة ثانوية يهودية في النقب من استخدام كتاب لتدريس التاريخ لأنه يطلع الطلاب على الرواية التاريخية الفلسطينية!

أصدرت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، في ٢ أيلول الماضي، أي بعد يوم واحد على بدء العام الدراسي، أمرا للمدرسة الثانوية في «شاعر هنيغف» قرب مدينة سديروت يقضي بالتوقف عن استخدام كتاب دراسي في موضوع التاريخ، كونه يستعرض الرواية التاريخية الفلسطينية، إلى جانب الرواية الإسرائيلية لتاريخ الصراع في البلاد. وفي موازاة ذلك تم استدعاء مدير المدرسة الثانوية إلى جلسة تأديبية في وزارة التربية والتعليم.

ويتم تدريس هذا الكتاب في دروس إثراء كجزء من برنامج تعليم التاريخ بصورة موسعة، تشمل خمس وحدات تدريسية، تمت بلورته في مدرسة «شاعر هنيغف».

وأكد معلمون في المدرسة أن قرار وزارة التربية والتعليم بوقف التدريس في كتاب التاريخ المذكور، اتخذه رئيس السكرتارية في الوزارة، تسفي تسميرت، من دون التشاور معهم (هآرتس ٢٧,٩,٢٠١٠).

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار برنامج تدريس التاريخ في المدارس اليهودية يتم التعاطي مع مواضيع، مثل سير حرب العام ١٩٤٨، من وجهة النظر الصهيونية. وكان وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، غدعون ساعر، قد منع، في العام الماضي، تدريس تبعات الحرب على الفلسطينيين وحدوث النكبة، في المدارس العربية.

مشروع إسرائيلي – فلسطيني

وبدأ العمل في إعداد الكتاب الذي أمرت الوزارة الإسرائيلية بمنع التدريس فيه، وهو بعنوان «تعلم الرواية التاريخية للآخر»، قبل عشرين عاما، في إطار مشروع مشترك نفذه البروفسور دان بار– أون من جامعة بن غوريون في مدينة بئر السبع والبروفسور سامي عدوان من جامعة بيت لحم. وشارك في تأليف الكتاب معلمون إسرائيليون وفلسطينيون في موضوع التاريخ. وخلال فترة تولي الوزيرة ليمور ليفنات من حزب الليكود وزارة التربية والتعليم، قبل ستة أعوام، تم رفضه ككتاب تدريسي، لكن خلال العقد الأخير تم تدريس أجزاء واسعة منه في عدد من المدارس الثانوية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وقبل عام صدر الكتاب الكامل، الذي يتناول الفترة الواقعة ما بين تأسيس الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وحتى السنوات الأخيرة. وتم تقسيم كل صفحة في الكتاب إلى ثلاثة أقسام: الرواية التاريخية الإسرائيلية من جهة اليمين، الرواية الفلسطينية من جهة اليسار، وفي الوسط تم ترك أسطر فارغة يتعين على الطالب التعبير عن رأيه من خلال الكتابة فيها. وفي العام الدراسي الماضي بدأت المعلمة ميخال فاسر، معلمة التاريخ في «شاعر هنيغف»، باستخدام الكتاب بشكل واسع في إطار مجموعة مؤلفة من ١٥ طالبا في الصف الحادي عشر. وقدم الطلاب وظيفة إنهاء في موضوع الصراع بحسب اختيارهم في موازاة امتحان «البجروت» (امتحان التوجيهي) في التاريخ.

غضب إسرائيلي

ويبدو أن ما أثار حفيظة وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، التي ينتمي المسؤولون فيها مثل ساعر وتسميرت إلى اليمين واليمين العقائدي، هو اهتمام جهات أوروبية بالكتاب المثير للجدل في إسرائيل بسبب تناوله الرواية الفلسطينية للنكبة، وذلك إضافة إلى سعي إسرائيل إلى هيمنة روايتها التاريخية وتغييب كامل للرواية الفلسطينية.

ففي شهر آب الماضي زار وفد يضم رؤساء بلديات من السويد رئيس المجلس الإقليمي «شاعر هنيغف»، ألون شوستر. وكان الهدف من وراء هذه الزيارة هو دفع مبادرة لتعليم مشترك لطلاب إسرائيليين وفلسطينيين وسويديين بالاستناد إلى كتاب «تعلم الرواية التاريخية للآخر».

وعقب سفير إسرائيل في السويد، بيني داغان، على المبادرة السويدية من خلال رسالة بعث بها إلى شوستر، قال فيها «إننا نحاول تحريك السويديين من أجل أن يساهموا في مشاريع مشتركة تساعد على تقريب الشعبين [الإسرائيلي والفلسطيني]. وقد أثلج صدري مشروعكم لدى اطلاعي عليه. فهذا اتجاه صحيح لتوجيه موارد سويدية نحوه وهذا النموذج سيساعدني خلال اتصالاتي مع جهات رسمية وغير رسمية هنا، من أجل توسيع الدعم والنشاط من خلال مشاريع تقرب التفاهم والمصالحة بين الشعبين».

ووفقا لهآرتس فإنه رغم الدعم من جانب وزارة الخارجية، قالت جهات ضالعة في القضية إن نشر خبر حول زيارة الوفد السويدي ومبادرته جعل رئيس السكرتارية التربوية في وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، تسفي تسميرت، يأمر بالتوقف عن استخدام الكتاب بصورة فورية.

وقال معلم في المدرسة الثانوية «شاعر هنيغف» إنه «في اليوم الثاني لبدء العام الدراسي الحالي صدر أمر بعدم استخدام الكتاب لأنه لم تتم المصادقة عليه» من جانب الوزارة. وأضاف أن «لا أحد في وزارة التربية والتعليم كلف نفسه بالتدقيق في كيفية سير التعليم على أرض الواقع وما هي نتائجه الأخلاقية والتربوية. فقد كان هذا رد فعل بشكل أوتوماتيكي، يكاد يكون تعسفيا، يتسم به أي تعامل من جانب جهاز التربية والتعليم مع الجانب الفلسطيني. ويدل رد الفعل هذا، بالأساس، على ضيق أفق وعلى انغلاق اتجاهات التفكير».

وأشار مسؤول آخر في جهاز التعليم الإسرائيلي ومطلع على القضية إلى أنه «لا يوجد هنا أي تدريس معاد للصهيونية. وإنه لأمر مضحك التحدث معنا من خلال مصطلحات كهذه، فيما أولادنا يرزحون منذ سنوات تحت صواريخ القسام ونسبة التجند للجيش الإسرائيلي هي من أعلى النسب في البلاد. والحديث يدور على مشروع حقيقي وجميل، يحاول فهم الجانب الآخر، وإن كان ذلك تحت وطأة الضغط الأمني».

«الأفكار الصهيونية تعززت»

ورغم أنه منذ مطلع العام الدراسي الحالي، الذي بدأ في مطلع أيلول الماضي، لم تتم تجربة استخدام الكتاب، إلا إن المعلمة فاسر استغلته في العام الدراسي الماضي من أجل إثارة نقاشات في الصف. وقد أخذ كل واحد من طلابها على عاتقه مهمة تمثيل الأطراف المختلفة، اليهودي والفلسطيني والانتداب البريطاني، في فترات مختلفة وحتى قيام إسرائيل. وقال الطلاب إن تعلم الرواية التاريخية الفلسطينية لم يضعف أفكارهم الصهيونية، وربما عززها في بعض الحالات.

وقالت الطالبة بار غولدبرغ، من بلدة «ناتيف هعسراه» الملاصقة للشريط الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة، إنه «لا يمكن دراسة التاريخ من جانب واحد فقط. فإذا لم تنظر إلى الجانب الآخر فإنك تبقى جاهلاً. وقد جعلتني الدراسة أكثر صهيونية، وتزايد تقديري للمكان الذي جئت منه. وفي نهاية المطاف حولتني الدراسة إلى شخص متعلق أكثر بالبلاد. وإذا كانوا في وزارة التربية والتعليم يتخوفون من أن الكتاب يساري أكثر مما ينبغي فإنهم مخطئون. فهذا ليس الموضوع المطروح أصلا، وإنما المطروح هو تعلم وجهات النظر المختلفة».

من جهتها قالت الطالبة ليئيل سيكلوزوف من كيبوتس «نيتسانيم» «إننا نفهم أنه توجد طرق أخرى للنظر إلى الصراع مع العرب، غير الطريق العادية. وقد فهمنا أن الأمور ليست أبيض أو أسود وأن الواقع معقد أكثر بكثير. فقد اتضح من الكتاب، مثلا، أن الجانب الفلسطيني منشغل كثيرا في تصوير نفسه كضحية، وهذا أمر لا تجده بصورة عامة في التوجهات اليسارية. وقد كانت هذه الدروس هي الأبعد عن الدروس التقليدية. فهناك نقاش حقيقي وتتم دراسة الأمور بعمق».

ورأت الطالبة غون بيرد من كيبوتس «إيرز» أن «ثمة أهمية للتعلم في الكتاب لأني كمن كبرت في البلاد فإني لا أعرف أي شيء عن الفلسطينيين. ولا أتحدث عن التعاطف معهم، وإنما عن المعرفة، من أجل أن يكون بالإمكان لاحقا اختيار رأي معين. وفي أعقاب الدراسة فإن حسي الوطني تعزز. وأصبح لدي احترام أكبر للبلاد وللمكان الذي نتواجد فيه».

وعبّر رئيس المجلس الإقليمي «شاعر هنيغف»، شوستر، عن تأييده للتدريس في الكتاب. وقال إنه «ليس معقولا أن نثري طلابنا بالموسيقى والكيمياء، وأن لا تكون هناك إمكانية لإطلاعهم على كتابات ووجهات نظر أخرى. وقد سألت الطلاب عما فعله بهم الكتاب، وقال الجميع إن الإطلاع على الرواية التاريخية الفلسطينية عزز لديهم الأفكار الصهيونية».

رغم ما قاله الطلاب والمسؤولون في مدرستهم إلا إن وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية ما زالت تتخوف من اطلاع الطلاب على الرواية التاريخية الفلسطينية. وعقبت الوزارة بالقول إن سياستها تقضي «بتطبيق الدراسة في المدرسة وفي جميع المواضيع من كتب تمت المصادقة عليها فقط. وقبل خمس سنوات ألغت وزارة التربية والتعليم البرنامج [أي «تعلم الرواية التاريخية للآخر»] والكتاب الذي يتم تدريس الموضوع من خلاله. وبناء عليه فإن رئيس السكرتارية التربوية، الدكتور تسميرت، ومدير اللواء للتربية الاستيطانية، الدكتور يحيئيل شيلو، استدعيا مدير مدرسة 'شاعر هنيغف' لمحادثة تأديبية بعد عيد المظلة» الذي صادف الأسبوع الماضي.

دلائل جديدة على ازدياد النزعات الدينية داخل الجيش الإسرائيلي

شعبة التربية والتعليم العسكرية ترسل في نهاية كل أسبوع عشرات الجنود والجنديات إلى مركز يعمل على تشجيع التدين

تزايدت في السنوات الأخيرة النزعات الدينية في صفوف الجيش الإسرائيلي وكذلك التعاون مع جهات دينية متشددة. ولا ينطبق هذا التعاون على الجيش فقط وإنما يسري أيضا على الشرطة الإسرائيلية. فإلى جانب الإحصائيات والتقارير التي تدل على تزايد عدد الجنود والضباط الحريديم والمتدينين، الذين ينتمون إلى التيار الديني – القومي – الصهيوني، تبين مؤخرا أن شعبة التربية والتعليم في الجيش الإسرائيلي ترسل، في نهاية كل أسبوع، عشرات الجنود والجنديات إلى مركز يعمل على تشجيع التدين. ويوجه الجيش هؤلاء الجنود إلى مركز «أسناط» في مدينة صفد لقضاء أيام السبت فيه. وذكر تقرير نشرته صحيفة هآرتس، يوم الثلاثاء الماضي، أن الجيش يواصل إرسال المجندين رغم تقديمهم شكاوى حول ممارسات إكراه دينية ومحاولات تحويلهم إلى حريديم. وقد أوقف الجيش التعاون مع «أسناط» عدة مرات في الماضي، لكن تم استئناف هذا التعاون مجددا في الفترة الأخيرة.

ويشار إلى أنه تم افتتاح مركز «أسناط» في صفد في العام ١٩٨٣ بتشجيع الحاخام من لوفافيتش، زعيم حركة «حباد» الدينية اليهودية الصوفية المتزمتة. وتم تعريف الهدف من إقامة المركز بأنه يسعى إلى «التعرف على تجربة روحانية يهودية عموما وعلى تراث صفد والصوفية اليهودية خصوصا». ويشرف على المركز نشطاء من حركة «حباد»، وغالبيتهم من الذين أصبحوا متدينين ولم يولدوا في المجتمعات اليهودية المتدينة، مثل الحريديم. وينتمي النشطاء في المركز إلى التيار المسياني وينحصر نشاطهم في التشجيع على التدين والسلفية الدينية المتطرفة.

وبدأ التعاون بين مركز «أسناط» والجيش قبل سبع سنوات من خلال زيارات جنود إلى المركز وعقد أيام دراسية فيه مخصصة للجنود من الجنسين. وقبل عام ونصف العام بدأ الجيش الإسرائيلي بإرسال جنود وضباط في كل يوم سبت إلى المركز. وعمليا فإن مركز «أسناط» يركز نشاطه في أيام السبت على الجنود فقط وقد قضى آلاف الجنود بضعة أيام سبت في صفد كل عام.

وقالت هآرتس إن قسما من الضباط في شعبة التربية والتعليم وجه انتقادات، في الماضي، ولا تزال هناك انتقادات اليوم أيضا، تعارض التعاون مع مركز «أسناط». وقال هؤلاء الضباط إنه يوجد عدد كبير من الجنود والجنديات الذين شعروا بممارسة إكراه ديني وتبشيري عليهم خلال مشاركتهم في أيام دراسية في المركز.

وكان الجيش الإسرائيلي قد قرر قبل ستة أشهر وقف النشاط المشترك مع «أسناط»، لكن هذا النشاط تجدد. وفي يوم السبت قبل الماضي استضاف المركز ضباطا من سلاح المدفعية. وإلى جانب المحاضرات والجولات، يستضيف نشطاء «حباد» الجنود والضباط في بيوتهم في صفد.

وادعى ضباط في شعبة التربية والتعليم أن أحد الدوافع لمواصلة التعاون مع مركز «أسناط» هو الرغبة في منح الجنود والجنديات مضامين يهودية ودينية خلال فترة خدمتهم العسكرية من دون الاحتياج إلى خدمات الحاخامية العسكرية، التي حاولت في السنوات الأخيرة، تحت قيادة الحاخام العسكري الرئيسي العميد أفيحاي رونتسكي، الدخول في مجالات تربوية في الجيش.

من جانبه نفى رئيس مركز «أسناط»، الحاخام شاؤول لايتر، أن يكون النشطاء في المركز يمارسون إكراها دينيا أو نشاطا تبشيريا من أجل التشجيع على التدين في صفوف الجنود والجنديات. وقال «إننا نعمل في مجال نشر اليهودية. والتشجيع على التدين ليس ضمن القاموس، فنحن ندرس اليهودية ونحمس الأفراد».

وقال المسؤول في «أسناط» عن العلاقة مع الجيش الإسرائيلي، طال مندل، إنه «مثل أية جهة تقدم خدمات إلى الجيش، فإن الجيش الإسرائيلي يراقب مجرى الأمور بسبع أعين. ودائما توجد شكوك في البداية، ونحن نشكك في كل شيء، لأننا متدينون. ويزورنا عشرات آلاف الجنود في كل عام ولدينا محاضرون غير متدينين. وهناك جهات إصلاحية في شعبة التربية والتعليم تعارض النشاطات في أيام السبت هذه، لكنها أقلية. ولو كنا نحاول تشجيع هؤلاء على التدين لما استمروا في العمل معنا».

وعقب الناطق العسكري الإسرائيلي بالقول إن «شعبة التربية والتعليم تراقب نوعية الأنشطة في المعاهد المختلفة، وبضمنها 'أسناط' أيضا. وبموجب نتائج تدقيق أجريناه فإن السلاح يلائم ويحسن البرامج التي يمررها [للجنود والجنديات]. وتعزيز الهوية الإسرائيلية – اليهودية هو جزء من النشاطات الأخلاقية التي تقودها شعبة التربية والتعليم في جميع وحدات الجيش الإسرائيلي والعاملين في الجيش».

الشرطة تتغاضى عن فصل النساء عن الرجال

على صعيد آخر قدمت مجموعة من النساء الإسرائيليات، بينهن منتخبات جمهور وناشطات سياسيات، التماسا إلى المحكمة العليا اتهمت فيه قائد الشرطة الإسرائيلية في القدس، أهارون فرانكو، بالتغاضي عن إغلاق شوارع رئيسية أمام النساء في حي «ميئا شعاريم» في القدس، خلال عيد المظلة اليهودي، الذي صادف الأسبوع الماضي.

وقالت مجموعة النساء في الالتماس إن «ميئا شعاريم تحول في الواقع إلى منطقة تسودها الفوضى، وبمثابة منطقة خارج السيادة بالنسبة لشرطة إسرائيل، وقواتها يمتنعون من تأدية واجبهم وتطبيق القانون في المكان».

ويتبين من تقارير إسرائيلية أن مجموعة متطرفة من الحريديم تدعى «سيكريكيم» تقيم ما يشبه الجدران في الشوارع الرئيسية في حي «ميئا شعاريم» للفصل بين النساء والرجال، كما أنها تمنع النساء من الوصول إلى كنس ومعاهد دينية تجري فيها احتفالات بالعيد، ولذلك فإن النساء ممنوعات من دخول هذه الشوارع.

وينصب أتباع جماعة «سيكريكيم» حواجز عند مدخل الحي، يقف فيها حراس من أجل إبعاد النساء من محيط المعهد الديني التابع لطائفتهم. ويتم بذلك منع النساء من حضور الاحتفالات. وقياسا بالوضع في السنوات الماضية فإن الوضع هذه السنة كان أفضل حيث كان يعتزم الـ«سيكريكيم» إغلاق الشوارع أمام النساء اللاتي يسرن على أقدامهن طوال أيام عيد المظلة الثمانية.

جنديات إسرائيليات خلال إحدى الدورات الدينية التي تجري بتأييد من قيادة الجيش...

وبعد تدخل الشرطة تراجع الـ«سيكريكيم» عن مخططهم لكنهم أعلنوا أنه لن يتم السماح للنساء بالوصول إلى منطقة الاحتفالات، كما أنهم أقاموا جدرانا في هذه الشوارع لتسير النساء في جانب منها والرجال في الجانب الآخر.

وطالب مقدمو الالتماس ضد الفصل بين النساء والرجال، وبينهم حريديم ومتدينون محافظون ويساريون، أن تصدر المحكمة العليا أمرا احترازيا يفرض على الشرطة تطبيق القانون في «ميئا شعاريم» ومنع «وضع جدران تفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة وتمس بشكل خطير بحقوق الإنسان والمساواة وحرية الحركة لكل من يريد التنقل بحرية في الأماكن العامة وفي شوارع الحي بشكل عام».

وأعلنت النيابة العامة الإسرائيلية خلال جلسة المحكمة العليا، يوم الثلاثاء الماضي، أنه تم التوصل إلى اتفاق بين الشرطة وممثلي «الطائفة الحريدية» التي ينتمي الـ«سيكريكيم» إليها، ويقضي بإزالة الجدران التي تفصل بين الجنسين في الشوارع العامة فورا ووقف وضع منظمين لمنع الاختلاط بين الجنسين. وفي إثر إعلان النيابة العامة عن هذا الاتفاق أعلن قضاة المحكمة العليا عن شطب الالتماس وعدم النظر فيه.

يشار إلى أنه في هذه الأثناء انتهى عيد المظلة. ويتوقع أن يعود أتباع «الطائفة الحريدية»، التي تعتبر طائفة شديدة التطرف دينيا، إلى الفصل بين النساء والرجال، خصوصا وأنهم لا يعتبرون أن المحكمة المدنية الإسرائيلية تمثل مرجعية قانونية أو قضائية بالنسبة لهم. كذلك فإن التقارير الإسرائيلية تتحدث باستمرار عن الفصل بين الرجال والنساء في أماكن عامة مثل العيادات الطبية والحوانيت.

فضيحة تهز الوسط الحريدي في القدس: حاخام يعتدي جنسياً على طالبة كلية دينية!

وصول القضية إلى محكمة العمل أدّى إلى تسليط الضوء على وسائل التعتيم على قضايا الاعتداءات الجنسية في صفوف الحريديم

كشف النقاب مؤخرا عن وقوع عمليات اعتداء جنسية من جانب حاخامات على طالبات وطلاب في كليات تابعة للتيار الحريدي والتيار الديني – القومي – الصهيوني. وقد تم طوال سنوات التعتيم على هذه القضايا من خلال التعاون بين إدارات الكليات وبين طاقم «تكناه»، وهو هيئة مؤلفة من حاخامات في التيار الديني – الصهيوني لمعالجة قضايا يتعرض فيها أشخاص متدينون لاعتداءات جنسية يقترفها حاخامات أو معلمون في مدارس دينية. وتبين من تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، يوم الجمعة الماضي، أنه حتى عندما تصل هذه القضايا إلى المحاكم الإسرائيلية فإنه يتم بحثها في جلسات تكون مغلقة أمام الجمهور وأمام الصحافة عموما.

وتناول تقرير يديعوت أحرونوت قصة طالبة يهودية متدينة، عمرها ٢٤ عاما، تدرس في الكلية الدينية «بَايِت فَغَان» في القدس، تعرضت، على ما يبدو، للاغتصاب من جانب أحد المعلمين في الكلية، ما أدى إلى إصابتها بصدمة نفسية عميقة جدا، نتج عنها إصابتها بمرض عقلي. وخلافا لقضايا مشابهة فقد وصلت هذه القضية إلى محكمة العمل في القدس، بعد شكوى قدمتها معلمة في الكلية تدعى يشكا بوخنيك.

وتضمنت لائحة الاتهام التي قُدمت إلى محكمة العمل الأحداث التي سردتها بوخنيك حول ما تعرضت له الطالبة «شلوميت»، وهو اسم مستعار استخدمته الصحيفة في تقريرها. وتكشف هذه القضية عن طريقة التعامل مع قضايا عديدة مشابهة تقع في المجتمع الحريدي والديني الصهيوني. وحصلت الصحيفة على إذن من المحكمة لنشر قصة «شلوميت» بعدما حاولت الكلية فرض تعتيم على القضية. ولا تزال القضية في المحكمة رغم مرور ثلاث سنوات على وقوع الجريمة.

ووفقا للائحة الاتهام فإنه تم إحضار «شلوميت» خلال العطلة الصيفية في العام ٢٠٠٧ إلى منزل مدير قسم في الكلية، وهو الحاخام مردخاي كوفرمان، «فيما كانت تهذي وفي حالة نفسية صعبة». وقد علمت بوخنيك بذلك بعد شهر من إحدى صديقات «شلوميت». وعندما هاتفت بوخنيك كوفرمان أقرّ الأخير بأن الفتاة جاءت إليه في حالة نفسية غير سليمة. لكن بعد أن ذهبت إلى بيت الفتاة وجدت أن حالتها العقلية متدهورة للغاية.

وفي اليوم التالي توجهت بوخنيك برفقة «شلوميت» ووالدها إلى طبيب نفسي عالجها من قبل. وبعد بضعة أسابيع تحدثت المعلمة مع والدة الفتاة. وقالت الوالدة في هذه المحادثة، بحسب ما جاء في لائحة الاتهام، إن «ابنتها أصيبت بنوبة عقلية بسبب اتصال جسدي مع حاخام في الكلية. وقد حاولت الانتحار مرتين».

عند هذا الحد بدأت القضية تتفاعل بشكل يعكس تعامل المسؤولين في المجتمع الحريدي والديني– الصهيوني مع مثل هذه القضايا. فقد قررت بوخنيك الاتصال مع مديرة الكلية، دفورا روزنفاسير. لكن أقوال الأخيرة للمعلمة جعلتها مصدومة، فقد قالت إن «شلوميت كانت وما زالت وستبقى مريضة نفسية». وكانت حالة «شلوميت» في ذلك الوقت في تدهور متزايد. واستدعت بوخنيك الطبيب النفسي، الذي كان يقضي إجازة مع عائلته. وبعد أن فحص الطبيب الفتاة قال للمعلمة إن «ثمة تخوفا كبيرا لوقوع اعتداء جنسي نفذه الحاخام». وأضاف أنه يجب إدخال «شلوميت» إلى مستشفى بأسرع وقت وذلك خوفا على حياتها. لكن هذا لم يحدث أيضا، كونه يتناقض مع عادات ذلك المجتمع. وتم الاتفاق على وضع «شلوميت» عند «ريفكا» (وهو اسم مستعار أيضا)، وهي امرأة حريدية تستخدم كحاضنة لنساء في ضائقة.

وكتبت «ريفكا» في ملحق أرفق بملف القضية ما يلي: «لقد تلقيت اتصالا هاتفيا من طبيب نفسي... حول ما إذا كان بإمكاني أن أستضيف في بيتي شابة تعرضت لاستغلال جنسي من جانب أحد الحاخامات في كلية 'بَايِت فَغَان' في القدس... ووفقا لأقوال الطبيب فإن الشابة تعرضت لاستغلال جنسي وهو يعرف أن هذا صحيح. [كما أني] رأيت رسائل في هاتفها الخليوي كتبت فيها للحاخام أنه هدم حياتها، وهذا لم يكن مجرد اتصال [جسدي] وإنما أكثر من ذلك بكثير».

وبعد محاولات إدارة كلية «بَايِت فَغَان» التعتيم على القضية، توجهت بوخنيك إلى مديرة «تكناه»، الحاخامة يهوديت شيلات، في نهاية العام ٢٠٠٧، بخصوص قضية «شلوميت». وفي بداية العام ٢٠٠٩ شكلت شيلات لجنة للنظر في شكوى بوخنيك. وتألفت اللجنة من أشخاص بارزين جدا في المجتمع الحريدي والديني – الصهيوني هم حاخام مدينة رمات غان، ورئيس مدرسة دينية في هذه المدينة، ومديرة مركز العائلة «يد سارة» في القدس، وعميد كلية الحقوق «شعاري مشباط».

وحسبما جاء في لائحة الاتهام المقدمة إلى محكمة العمل في القدس، فإن شيلات أبلغت بوخنيك، في أيلول العام ٢٠٠٩، بأن شكواها ضد الحاخام، الذي اعتدى على «شلوميت»، تبين أنها حقيقية. وبعد ثلاثة شهور أبلغتها شيلات أنه تم توقيع اتفاق بين «تكناه» والحاخام والكلية. ووفقا للاتفاق فإن الحاخام والكلية لا يعترفان بالحقائق لكنهما سيدفعان تعويضا ماليا لـ«شلوميت» بمبلغ عشرين ألف شيكل من كل طرف. وقد تم إيداع مبلغ الأربعين ألف شيكل في عهدة المحامي أفيعاد هكوهين، العضو في اللجنة التي شكلتها «تكناه» للنظر في القضية. كذلك تعهد الحاخام المعتدي بإنهاء عمله في الكلية، وهو ما حدث فعلا في نهاية العام الدراسي الماضي. ومقابل ذلك تم التعهد للكلية والحاخام بمواصلة التعتيم الكامل على القضية.

وهناك جانب آخر في القضية يتعلق بسعي الكلية إلى الانتقام من بوخنيك، لأنها تجرأت على تقديم شكوى ضد الحاخام المعتدي والكلية. ووفقا للائحة الاتهام فإنه في نهاية العام ٢٠٠٧ وقبل أن تتوجه إلى «تكناه»، تلقت بوخنيك رسالة شديدة اللهجة من محامي الحاخام والكلية، الذي اتهمها بالعمل على تشويه سمعته داخل الكلية ونشر أقوال تنطوي على مخالفة قذف وتشهير وتتعلق «باعتداء جنسي نفذه، بحسب الادعاء، الحاخام بشابة بالغة في الكلية تعاني من حالة نفسية صعبة... والحديث يدور على فرية وقذف وتشهير باسمي موكلي وبسمعتهما الطيبة». وطالب المحامي المعلمة بالتوقف عن أفعالها وإن لم تفعل ذلك فإنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية ضدها.

وفي موازاة ذلك استدعت إدارة الكلية بوخنيك إلى لجنة طاعة بهدف فصلها من العمل في الكلية، بعد أن عملت ٢٣ عاما كمعلمة. ووفقا لما قالته فإنه بعد أن علمت إدارة الكلية أنها تعتزم الكشف عن سبب فصلها من العمل تم إلغاء استدعائها إلى لجنة الطاعة.

وفي تعقيبها على تقرير يديعوت أحرونوت قالت «تكناه» إنها قدمت تقريرا حول قضية «شلوميت» إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، بالتزامن مع بدء النظر في القضية. لكن التوجه إلى وزارة العدل أظهر أنه تم إخفاء الطبيعة الحقيقية للقضية عن سلطات القانون، والتقرير الذي سلمته «تكناه» كان جزئيا في أفضل الأحوال.

ويبدو أن وزارة العدل الإسرائيلية حاولت بدورها المشاركة في عدم إيصال القضية إلى المحكمة وإخفائها، بل واعتبرت أن القضية لا تتعدى كونها علاقة جنسية بين شخصين بالغين، هما الحاخام و«شلوميت». فقد عقبت الوزارة بأنه «في شهر كانون الثاني الأخير تسلمنا تقريرا عاما حول هذه الحالة، سوية مع ١٨ حالة أخرى كانت تعالجها الهيئة خلال العام ٢٠٠٩، وذلك بموجب تعليمات المستشار القانوني للحكومة، والتي عممها في أعقاب قضية الحاخام موطي ألون [وهو أحد أبرز الحاخامات في إسرائيل والذي اتهم بفرض ممارسات جنسية على طلابه]، حيث تمت مطالبة تكناه بتزويد وزارة العدل بتقارير في كل مرة عالجت فيها شبهات بارتكاب أعمال جنائية. وعلى ضوء التقرير العام الذي تزودنا به وقتئذ، وتم من خلاله وصف العمل على أنه علاقات بين بالغين بالاتفاق، ومن دون توفر إمكانية للحصول على تعاون من جانب الشابة، فإننا لم نجد مكانا في حينه لإصدار تعليمات لوقف إجراءات تكناه وتحويلها إلى مسار جنائي».

واضطرت مديرة الكلية، شيلات، في أعقاب توجهات يديعوت أحرونوت إليها، إلى التوجه إلى المحامي راز نيزري من مكتب المستشار القانوني للحكومة، الأسبوع الماضي، وأبلغته شفهيا بتفاصيل تتعلق بالاعتداء الجنسي للحاخام على «شلوميت». وخلال هذه المحادثة طلب نيزري من شيلات أن تسلم كافة المعلومات المتوفرة لديها حول القضية إلى وزارة العدل على وجه السرعة ليتسنى فتح تحقيق شامل في هذا الشأن.

فعاليات مركز «مدار»

صدور كتاب ''اختراع الشعب اليهودي'' لشلومو ساند

(*) صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار وفي الوقت نفسه عن منشورات المكتبة الأهلية في عمان كتاب «اختراع الشعب اليهودي»، من تأليف البروفسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، وذلك في ترجمة عربية راقية أنجزها سعيد عيّاش ودققها أسعد زعبي وراجعها وقدّم لها أنطوان شلحت.

ويعتبر هذا الكتاب واحدًا من أكثر الدراسات المثيرة إن لم يكن الأكثر إثارة في تاريخ اليهود التي رأت النور خلال الأعوام الأخيرة. ويقوم ساند فيه برحلة نبش تمتد على مدار آلاف السنوات إلى الوراء. وكانت حصيلتها النهائية طرح مسهب يثبت أن اليهود الذين يعيشون اليوم في إسرائيل وفي أماكن أخرى من العالم ليسوا على الإطلاق أحفاد «الشعب العتيق» الذي عاش في «مملكة يهودا» إبان فترة «الهيكل الثاني». وبحسب ما يقوله فإن أصولهم تعود إلى شعوب متعددة اعتنقت اليهودية على مرّ التاريخ في أماكن شتى من حوض البحر الأبيض المتوسط والمناطق المجاورة، وإن هذا يشمل أيضاً يهود اليمن (بقايا مملكة حمير في شبه الجزيرة العربية التي اعتنقت اليهودية في القرن الرابع الميلادي) ويهود أوروبا الشرقية الإشكنازيين (وهم من بقايا مملكة الخزر البربرية التي اعتنقت اليهودية في القرن الثامن الميلادي).

وخلافاً للـ«مؤرخين الإسرائيليين الجدد» الآخرين، الذين سعوا إلى تقويض مسلمات الهستوريوغرافيا الصهيونية وحسب، فإن ساند لا يكتفي في هذا الكتاب بالعودة إلى سنة ١٩٤٨ أو إلى بداية الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، بل يبحر آلاف السنين إلى الوراء، ساعياً إلى إثبات أن الشعب اليهودي لم يكن أبداً «شعبا عرقيا» ذا أصل مشترك، وإنما هو خليط كبير ومتنوع لمجموعات بشرية تبنت خلال مراحل مختلفة من التاريخ الديانة اليهودية. وبحسب قوله فإن النظرة الميثولوجية إلى اليهود كشعب عريق أدّت بعدد من المفكرين الصهيونيين إلى تبني فكر عنصري تماماً.

ويقول ساند «كانت هناك فترات في أوروبا إذا ما قال فيها أحد بأن جميع اليهود ينتمون إلى شعب ذي أصل غير يهودي فإن مثل هذا الشخص كان يُنعت فوراً باللاسامية. أما اليوم فإذا ما تجرأ أحد ما على القول إن الذين يعتبرون يهوداً في العالم (...) لم يشكلوا أبداً شعباً أو قومية، وإنهم ليسوا كذلك حتى الآن، فإننا نجده يوصم في الحال بكراهية إسرائيل».

وهو يرى أن وصف اليهود كشعب مشرد ومعزول من المنفيين الذين «عاشوا في تنقل وترحال على امتداد الأيام والقارات ووصلوا إلى أقاصي الدنيا وفي نهاية المطاف استداروا مع ظهور الحركة الصهيونية كي يعودوا جماعياً إلى وطنهم الذي شردوا منه» ما هو إلاّ «خرافة قومية» فاقعة.

ويضيف أنه «في مرحلة معينة من القرن التاسع عشر أخذ مثقفون من أصل يهودي في ألمانيا على عاتقهم مهمة اختراع شعب بأثر رجعي، وذلك من منطلق رغبتهم الجامحة في اختلاق قومية يهودية عصرية. ومنذ المؤرخ هاينريخ غيرتس شرع كتاب ومثقفون يهود بإعادة كتابة تاريخ اليهود كتاريخ شعب تحول إلى شعب مشرد وانعطف في نهاية المطاف ليعود إلى وطنه».

وتتصدّر كتاب «اختراع الشعب اليهودي» مقدمة كتبها المؤلف إلى قراء الطبعة العربية وأشار فيها، ضمن أمور أخرى، إلى أنه أنجز هذا الكتاب بعد التقدم المفاجئ للهستوريوغرافيات المسماة في إسرائيل «ما بعد صهيونية». وأضاف: لقد تلقفت إنجازات علوم الآثار الإسرائيلية الجديدة، وأضفت لذلك تحليلا لأبحاث تاريخية قديمة منسية ودمجتها سوية مع نظريات عصرية في بحث الأمة والقومية. وربما لم أكتشف أي جديد في هذا الكتاب، ومع ذلك فقد أزلت الغبار عن مواد جرى تهميشها ونظمت المعلومات بشكل نقدي لم يسبق، وفقا لمعرفتي، أن تم طرحه قبل ذلك. وقد اتهمني المؤرخون الصهاينة بأني منكر الشعب اليهودي. ورغم أن نيتهم غير الشريفة من استعمال هذا المصطلح هي التذكير بالجرم القبيح المسمى «إنكار المحرقة» فلا بد لي من الاعتراف بأنهم كانوا على حق. فعلى الرغم من أن مصطلح «شعب» فضفاض، وغير واضح جداً، إلا إني لا أعتقد بأنه كان في أي زمن مضى شعب يهودي واحد مثلما لم يكن هناك شعب مسلم واحد. لقد كان هناك ولا يزال يهود ومسلمون في التاريخ، وتاريخهم غني، متنوع ومثير. واليهودية، شأنها شأن المسيحية والإسلام، كانت على الدوام حضارة دينية مهمة وليست ثقافة – شعبية قومية. إن الذي وحد اليهود على مر التاريخ هو مكونات عقائدية قوية وممارسة طقوس غارقة في القدم. ولكن، مثلما نعلم جميعا فإنه لا موطن للإيمان، وخلافا لذلك فإن الشعوب ينبغي أن يكون لها وطن. لذلك اضطرت الصهيونية إلى تأميم الديانة اليهودية وتحويل تاريخ الجماعات اليهودية إلى سيرة شعب «إثني».

وأكد مركز مدار، في كلمات التقديم، أن المساهمة الأساسية لهذا الكتاب المهم كامنة في نبش الماضي وإيضاح صيرورة الحاضر، بواسطة فتح النار على الاعتقاد الملفق بالأصل الواحد للشعب اليهودي العرقي. وهو يُعدّ الإيضاح المحدّث، من حيث تناوله الطروحات المتداولة في هذا الشأن حتى الفترة الراهنة، بما في ذلك ضمن مجال الدراسات البيولوجية والوراثية. وفضلاً عن ذلك فإن ساند يصوغ رؤيا تتعلق بالمستقبل تبدو مسنودة بفهم الماضي فهمًا واقعيًا. وما يتبين على نحو جليّ من رؤيته هذه هو أنه مناهض للكينونة التي تحكم إسرائيل على نفسها البقاء في خضمها والتي يرى أنها تنذر بأوخم العواقب.

وكان كتاب «اختراع الشعب اليهودي» قد أثار منذ صدوره لأول مرة باللغة العبرية في العام ٢٠٠٨ ولا يزال يثير مناقشات عاصفة في إسرائيل وخارجها، نظرًا لكونه «أحد أكثر الكتب إثارة وتحديًا، مما لم تألفه الأبحاث الإسرائيلية منذ فترة طويلة بشأن موضوعة الشعب اليهودي المشحونة»، وفقًا لأقوال أحد كبار المؤرخين في إسرائيل. كما أنه تُرجم إلى لغات عديدة في العالم. وقال عنه المفكر العالمي المعروف إريك هوبسباوم إنه بمثابة «تمرين ضروري في حالة إسرائيل من أجل تفكيك الخرافة القومية التاريخية والدعوة إلى إسرائيل التي يتشارك فيها على قدم المساواة سكانها كافة». أمّا المؤرخ توني جادت فأشار إلى أن ساند «أعاد بناء تاريخ اليهود وقام بإدماجه في القصة العامة للبشرية، بدلا من أسطورة الأمة الفريدة والمصير الخصوصي– الشعب المطرود، المعزول، التائه، والعائد أخيرا إلى وطنه الحق». وأشار الكاتب اللبناني إلياس خوري إلى أن «مقولات ساند تذهب إلى المحرّم وتفككه، وهو بهذا ينقل النقاش التاريخي الإسرائيلي من إطار المؤرخين الجدد الذين كشفوا وقائع النكبة والطرد المنظم العام ١٩٤٨، إلى أفق جديد قوامه إعادة نظر جذرية في المسلمات الصهيونية وإخضاعها لمحاكمة تاريخية جذرية». ورأى الأستاذ الجامعي الدكتور خالد الحروب أن الأطروحة الأساسية لهذا الكتاب «هي أنه لا وجود لقومية يهودية نقية أو شعب يهودي واحد يعود في أصوله الإثنية والبيولوجية إلى جذر منفرد كما يزعم الفكر الصهيوني. هناك الدين اليهودي وأتباعه ينتسبون إلى قوميات وإثنيات وجغرافيات متنوعة ومتباعدة، ولا يربطهم سوى الانتساب إلى هذا الدين، كما هي حال المسيحيين أو المسلمين أو غيرهم في التاريخ الماضي والحاضر. والمشروع الصهيوني الذي تطورت بذوره في القرن التاسع عشر متأثراً بالقومية الألمانية وبزوغ وتجذر عصر القوميات في أوروبا قام عبر استنساخه التجربة الأوروبية بخلق واختراع قومية يهودية ليست موجودة من ناحية تاريخية وعلمية». وأكّد الدكتور ماهر الشريف أن الكتاب حمل له «متعة اكتشاف مقاربة جديدة، ومتميّزة، لتاريخ اليهود».

ندوة سياسية في طولكرم حول أهداف مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل

(*) ينظم المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار بالتعاون مع وزارة الإعلام، يوم الثلاثاء القادم (١٢/١٠/٢٠١٠)، ندوة سياسية مفتوحة في مدينة طولكرم تحت عنوان «الدعوة إلى الاعتراف بيهودية إسرائيل... الأهداف الحقيقية والأبعاد المترتبة!».

وسيشترك في الندوة من طرف مركز مدار كل من الكاتب أنطوان شلحت، مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي»، والأستاذ سعيد عيّاش، من وحدة العلاقات العامة، بالإضافة إلى الأستاذ معتصم عموص، مدير وزارة الإعلام في محافظة طولكرم.

وتأتي هذه الندوة في إطار سعي مركز مدار إلى تقديم رؤيته المتعلقة بواقع المشهد العام في إسرائيل وآخر مستجداته المرتبطة بوقائع الصراع والعملية السياسية.

تقرير خاص عن أبعاد المعركة السياسية- الاجتماعية

في إسرائيل في إثر اكتشافات الغاز الطبيعي

(*) أصدر المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، الأسبوع الفائت، تقريرًا خاصًا مطولاً حول أبعاد المعركة السياسية– الاجتماعية التي تدور في إسرائيل منذ بضعة أشهر وتتعلق بالحصة التي يُفترض أن تحصل عليها الدولة، أملاً في أن تعود من ثمّ بالنفع على المواطنين كافة، من مردود حقل هائل للغاز الطبيعي (أطلق عليه اسم ليفياتان، أي الحوت) وذلك في موازاة حديث شبه مؤكد عن إمكان اكتشافه في عرض البحر الأبيض المتوسط، ومن المتوقع أن يدرّ بالإضافة إلى حقول أخرى تم اكتشافها قبل ذلك مدخولات إجمالية تقدّر بمئات مليارات الدولارات في غضون الأعوام القليلة المقبلة.

وقد أسفرت هذه المعركة إلى الآن عن قيام وزير المالية الإسرائيلية، يوفال شتاينيتس، بتعيين لجنة خاصة («لجنة شيشينسكي») أنيطت بها مهمة تقديم توصيات تتعلق بقيمة حصة الدولة والمواطنين من عوائد الغاز الطبيعي والنفط، في ضوء حقيقة أن الحصة الحالية (٢٤٪) تعتبر في عُرف كثيرين أدنى من الحد المطلوب، وسبق أن جرى تحديدها بموجب قانون خاص سنّه الكنيست في العام ١٩٥٢ ومنذ ذلك الوقت باءت بضع محاولات لتغييره بالفشل جراء تدخل شركات التنقيب الكبرى ونجاحها في عرقلة إدخال أي تعديل عليه يكون متضادًا مع مصالحها الاقتصادية. ومن المتوقع أن تقدّم «لجنة شيشينسكي» توصياتها إلى الحكومة والكنيست في شهر تشرين الأول الحالي. وكان تعيينها قد أثار خلافات داخل الحكومة نفسها.

كذلك فإن الكنيست الإسرائيلي شهد تحركات في اتجاهين: الاتجاه الأول يؤيد سن قانون جديد في هذا الصدد يرفع حصة الدولة من العوائد، والاتجاه الثاني يعارض إجراء تعديل على القانون القائم يمكن أن يمس «حقوق المستثمرين». وقامت بضع منظمات اجتماعية بإطلاق حملة عامة لتعديل القانون بغية الاستفادة من الضرائب العائدة من الثروات الطبيعية إلى ناحية تغيير أولويات الحكومة الإسرائيلية وإحداث تحولات اجتماعية، وفي سياق ذلك أُعلن عن تأليف تحالف اجتماعي جديد بدأ حملة تهدف إلى تثقيف الجمهور الإسرائيلي العريض بشأن مليارات الدولارات من الأرباح التي سوف تخسرها إسرائيل بسبب القانون المعمول به.

لكن يبقى الأهم من هذا كله هو نشوب صدام تجاري بين الولايات المتحدة وإسرائيل، نظرًا إلى ضلوع شركة أميركية للطاقة في هذا المجال منذ أن بدأت عمليات اكتشاف الغاز الطبيعي في إسرائيل، وتزامن هذا الصدام مع «سعي» الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى «ترميم» علاقاته مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو فيما يتعلق بالمواقف التي يتعين اتخاذها إزاء قضايا الشرق الأوسط والنزاع الإسرائيلي– الفلسطيني.

وتطرّق التقرير إلى أبرز الوقائع المرتبطة باكتشاف الغاز الطبيعي على نطاق تجاري في إسرائيل، فأشار إلى أن ذلك حدث لأول مرة في العام ١٩٩٩، وذلك قبالة شواطئ مدينة عسقلان (جنوب) في حقل أطلق عليه اسم «يام تاتيس»، وبدأت عملية استخراج الغاز من هذا الحقل في العام ٢٠٠٤.

وبعد اكتشاف هذا الحقل بعشرة أعوام، اكتشف في العام ٢٠٠٩ حقلان آخران: الأول حقل ضخم أطلق عليه اسم «تمار» (وقد أعلنت الشركة المسؤولة عن التنقيب فيه، قبل فترة وجيزة، أنها ستبدأ استخراج الغاز منه في العام ٢٠١٢)، والثاني كان أصغر من أول حقل تم اكتشافه، وقد أطلق عليه اسم «داليت». وكلاهما اكتشفا قبالة شواطئ مدينة الخضيرة (شمال).

وفي حزيران ٢٠١٠ نُشرت نتائج استطلاع سيسمولوجي أشارت إلى وجود احتمالات كبيرة لاكتشاف حقل رابع للغاز الطبيعي يبعد ١٣٥ كيلومترا عن شواطئ مدينة حيفا أطلق عليه اسم «ليفياتان» (الحوت) ويعتبر أكبر كثيرًا من الحقول السابقة كلها. وكانت نتائج الاستطلاعات المماثلة التي تتعلق بحقل «تمار» قد أشارت في حينه إلى أن احتمالات اكتشافه تبلغ ٣٠ بالمئة، في حين أن نتائج الاستطلاعات المتعلقة بحقل «ليفياتان» تشير إلى وجود احتمالات بشأن اكتشافه تبلغ نسبتها ٥٠ بالمئة. ومن المتوقع استخراج الغاز الطبيعي منه، بعد اكتشافه، ابتداء من العام ٢٠١٦.

وقامت الدولة بمنح امتيازات التنقيب والاستخراج في هذه الحقول كلها، وفق النظام المعمول به، إلى مجموعة «ديلك إنرجيا» التي يمتلكها الثري الإسرائيلي المعروف إسحاق تشوفا وإلى شركات «راتسيو» و«يسرامكو» و«نوبل إنرجي»، وهذه الأخيرة هي شركة أميركية كبيرة تأسست في العام ١٩٦٩ ومقرها في هيوستون (تكساس) وتعمل في داخل الولايات المتحدة وخارجها، في دول مثل الأرجنتين والصين والإكوادور والدانمارك وهولندا والفيتنام وبريطانيا.

ووفقًا لمصادر مطلعة فإن حجم المدخولات المتوقعة من حقول الغاز الطبيعي في إسرائيل، سواء التي جرى اكتشافها حتى الآن أو التي بات من شبه المؤكد اكتشافها لاحقًا، هو على النحو التالي:

حقل «ليفياتان»: ٨٠ مليار دولار (ويحتوي على ٤٥٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

حقل «تمار»: ٤٢ مليار دولار (ويحتوي على ٢٣٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

حقل «يام تاتيس»: ٥ مليارات دولار (ويحتوي على ٣٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

حقل «داليت»: ٥ر٢ مليار دولار (ويحتوي على ١٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

وكان المعهد الجيولوجي الأميركي (USGS) قد نشر، في آذار ٢٠١٠، نتائج استطلاع يتعلق بحجم احتياطي النفط والغاز الطبيعي الموجود في منطقة شرق البحر المتوسط التي تقوم فيها دول سورية ولبنان وإسرائيل. وأشير فيه إلى توقعات بوجود نحو ٥ر٣ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي و٧ر١ مليار برميل من النفط. وقال معدو الاستطلاع إن احتياطي الغاز الطبيعي هذا يعتبر من الأكبر في العالم كافة. وقدروا قيمته الإجمالية بحوالي ٧٠٠ مليار دولار. وتبين أن الاستطلاع يشمل فرضية فحواها أن إسرائيل تبسط سيادتها الإقليمية على ٤٠ بالمئة من هذه المنطقة، وبالتالي فإن قيمة الغاز الطبيعي الذي يعود إليها تبلغ حوالي ٣٠٠ مليار دولار. وهذا ما أكدته أيضًا شركة «نوبل إنرجي»، التي تشترك في أعمال التنقيب في الحقول كلها، في بيان خاص صدر عنها في حزيران ٢٠١٠.

وتسبب هذا الأمر من ناحية أخرى باشتعال حرب كلامية بين إسرائيل ولبنان حول ما إذا كانت اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط التي تتحدث عنها إسرائيل تمتد داخل منطقة الحدود اللبنانية. وقال وزير الطاقة اللبناني جبران باسيل إنه «من الواضح تماما أن إسرائيل تسعى للتعدي على مواردنا»، كما تعهد حزب الله بالدفاع عن «موارد لبنان الطبيعية»، ما دفع وزير البنى التحتية الإسرائيلية عوزي لانداو («إسرائيل بيتنا») إلى التحذير من أن إسرائيل «ستستخدم قدراتها كلها لحماية مصالحها».

وأشير في التقرير إلى أن هذه الاكتشافات ربما تكون ذات دلالة كبيرة اقتصادية وسياسية– إستراتيجية، ذلك بأن إسرائيل كانت لفترة طويلة جزيرة فقيرة الموارد في منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة. وتعتمد إسرائيل في توفير الطاقة، إلى حد بعيد، على الفحم المستورد من مناطق بعيدة ويرجع ذلك جزئيا إلى مقاطعة الدول العربية لها باستثناء مصر، التي تربطها بها اتفاقية سلام وتصدر لها الغاز الطبيعي. وتجدر الإشارة إلى أن كمية الغاز الطبيعي التي تم اكتشافها في حقل «تمار» تضمن أن يكون لدى إسرائيل، على الأقل بدءًا من العام ٢٠١٣، ما يكفي من الغاز الطبيعي من مصادرها على مدار العقود الثلاثة المقبلة. وإذا ما تحققت التوقعات بالنسبة لحقل «ليفياتان» فان الكميات التي يجري الحديث عنها يمكن أن تزود إسرائيل بالغاز الطبيعي على مدار عشرات أخرى من الأعوام بالإضافة إلى فائض كبير يمكنها تصديره.

لكن الفرحة الأولية باحتمال تمكن إسرائيل على الأقل من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة سرعان ما «أفسدها» الخلاف بين بعض المسؤولين الإسرائيليين الذين يريدون زيادة حصة الدولة من العوائد وبين المستثمرين الأميركيين والإسرائيليين الذين يقولون إن موقف هؤلاء المسؤولين يهدد مكانة إسرائيل باعتبارها «بلدًا آمنًا للاستثمار».

وقد أدّى احتمال قيام إسرائيل باقتطاع جزء كبير من الأرباح إلى نشوب نزاع تجاري بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، وأصدرت السفارة الأميركية في تل أبيب تحذيرا من مغبة إعادة صياغة قواعد اقتسام الأرباح.

كما قام المدير التنفيذي لشركة «نوبل إنرجي»، تشارلز ديفيدسون، بزيارة إسرائيل كي يتأكد من أن حقوق الامتياز التي حصلت عليها شركته في إسرائيل لن يتم تعديلها. وحذر مارك سيفرز، القائم بالأعمال السابق في السفارة الأميركية في إسرائيل، من أن احتمال قيام إسرائيل بإعادة صيغة عوائد الطاقة سوف يؤثر على عقود الإيجار والامتياز الحالية مما سيقوض الثقة في استقرار السياسة المالية الإسرائيلية ويخلق حواجز أمام الاستثمار الدولي. وقال بيني زومر، مدير شؤون شركة «نوبل إنرجي» في إسرائيل، إنه «نظرا لأن قطاع الغاز الطبيعي في إسرائيل لا يزال في مراحله الأولية، فإن ما كان يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تفعله هو أن تبحث عن سبل تحفيز الاستكشاف والمشاريع الإنتاجية، بدلا من أن تفرض عقوبات على المستثمرين».

لكن المسؤولين في وزارة المالية الإسرائيلية والناشطين الاجتماعيين على مستوى القاعدة الشعبية يشككون في هذه الحجج. وقال مسؤول كبير في وزارة المالية طلب عدم الإفصاح عن اسمه، في تصريحات أدلى بها إلى صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية: «إن الدول الغربية تقوم بشكل روتيني بتحديث نسب الضرائب والحصص في الأرباح، بما في ذلك تلك التي تفرض بعد تحقيق اكتشافات جيدة للموارد». واستطرد هذا المسؤول قائلا: «إن أي دولة من الدول التي تفعل ذلك لم تقل إن هذا لن يتم إلا على الاستكشافات المستقبلية، وفي جميع البلدان كانت التعديلات تغطي المشاريع كلها».

وقال الحاخام ميخائيل ملكيئور، وهو وزير وعضو كنيست سابق، والذي يقود في الآونة الأخيرة تحالفًا جديدًا للمواطنين المهتمين جرى تشكيله مؤخرًا ويحمل اسم «منتدى العمل المدني»، إن «هذه فرصة تاريخية تحدث مرة واحدة أمام دولة إسرائيل لتغيير أولوياتها وإحداث تحوّل اجتماعي. إن الدولة لها الحق في منح امتيازات لشركات القطاع الخاص التي ينبغي أن تكافأ بشدة على استثماراتها والمخاطر التي تعرضت لها، ولكن في الوقت نفسه، فإننا نحتاج بشكل كبير جدا إلى تغيير هذه النسبة كي يذهب القدر الأعظم من عوائد هذه الاكتشافات إلى مواطني الدولة». وأضاف أنه «يود أن تطبق إسرائيل النموذج النرويجي الذي يعطي معظم عوائد الاكتشافات إلى المواطنين».

غير أن وزير المالية الإسرائيلية، يوفال شتاينيتس، رفض مناقشة هذه القضية قبل أن تصدر «لجنة شيشينسكي» توصياتها النهائية في شهر تشرين الأول الحالي، والتي سيتم رفعها إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي والكنيست لاتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن.

وتؤكد مصادر إعلامية أنه من المرجح أن يؤيد معظم أعضاء «لجنة شيشينسكي» رفع حصة الدولة إذا ما تم التأكد من حجم حقل «ليفياتان» المفترض، إلا إن وزير البنى التحتية حذر بشكل غير مباشر من تغيير الاتفاقيات المتوقعة، زاعما أن هذا لن يشجع شركات أخرى للتنقيب عن مصادر للطاقة. وقال إن ما دفع الشركات إلى خوض مغامرة التنقيب هو «الشروط المغرية التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية». وفي المقابل فإن وزير المالية أكد أنه على الرغم مما تم التوصل إليه من اتفاقيات إلا إن مواطني إسرائيل هم الذين يجب أن يستفيدوا من الموارد الطبيعية التي تم الكشف عنها.

وقد أُعلن عن تأليف «لجنة شيشينسكي» في ١٢ نيسان ٢٠١٠، وكلفت بمهمة إعادة دراسة سياسة حقوق الامتياز والعوائد في مجال موارد الغاز الطبيعي والنفط التي اعتمدت في العام ١٩٥٢ ولم تعدّل منذ ذلك الوقت، لكن عمل اللجنة تعرّض إلى التعليق لفترة شهر جراء معارضة رئيس الحكومة نتنياهو ووزير البنى التحتية لانداو تأليف لجنة كهذه، وفقط بعد مناقشات ومداولات بين الجهات المعنية تم الاتفاق على أن تبدأ اللجنة عملها في أواسط أيار الفائت وجرى ضم مندوب آخر من وزارة البنى التحتية إلى عضويتها.

وقد أعلن شتاينيتس لدى بدء أعمال اللجنة أنها ستقدّم توصياتها في أواسط آب ٢٠١٠، لكنه عاد ومدّد عملها حتى نهاية شهر تشرين الأول، وذلك حتى يُتاح المجال أمام إمكان فحص وجهات نظر الجهات المعنية كلها، ولا سيما شركات المستثمرين من جهة والمنظمات الاجتماعية من جهة أخرى. وكذلك كي يتجنب حملة النقد التي اتهمته بـ«اعتماد جدول زمني قصير لعمل اللجنة». ودعا شتاينيتس كل من يرغب في الإدلاء برأيه في هذا الموضوع إلى التوجّه إلى اللجنة.

على صعيد آخر، ثمة من يعتقد أن اكتشافات الغاز الطبيعي ستجعل إسرائيل أقل تعلقًا بموارد الطاقة الخارجية، ولا سيما النفط، الأمر الذي ينطوي على أبعاد سياسية– إستراتيجية، فضلاً عن أنها ستساعد كثيرًا في دفع مشروعات تحلية مياه البحر إلى الأمام، ما يعني من جهة أولى خفض احتمالات اندلاع مواجهات جراء الصراع على مصادر المياه، ومن جهة أخرى تقليص حاجة إسرائيل إلى تنفيذ مشروعات لاستيراد المياه من تركيا أو لاستيرادها بواسطتها.

وكان موضوع وقف تبعية إسرائيل للنفط مدرجًا على جدول أعمالها «الوطني» في الآونة الأخيرة، وقد تعالت في خضم ذلك أيضًا أصوات قالت إنه يتعيّن على إسرائيل أن تتبنى إستراتيجيا ليس لوقف تبعيتها وحدها فحسب وإنما كذلك لفطام العالم وخصوصًا الغربي من تبعيته للنفط، وبالتالي تسديد طعنة اقتصادية إلى الدول الغنية بالنفط ولا سيما الأقطار العربية وإيران.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية ''مدار''

كتاب

الفلسطينيون في إسرائيل

د. أسعد غانم مهند مصطفى

من أوراق استنتاجات مؤتمر هرتسليا العاشر ٢٠١٠

اقتصاد الكهرباء الإسرائيلي حتى العام 2030

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

ننقل هنا تلخيصا موسعا لورقة إجمال واستنتاجات صدرت مؤخرا عن الدورة العاشرة لـ«مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي»، وهي بعنوان «اقتصاد الكهرباء الإسرائيلي نحو العام ٢٠٣٠»، وتعتبر جزءا من مجموعة أوراق الاستنتاجات والإجمال الملخصة لمحاور المداولات التي شهدها المؤتمر المذكور في أثناء انعقاد دورته العاشرة في بداية العام ٢٠١٠، وتعد بديلا عن الملخص التنفيذي الذي كان «المؤتمر» يصدره عادة حول دورات انعقاده السابقة.

«المشهد»

توطئة

إن تحديد مبنى شبكة الكهرباء الوطنية لإسرائيل للعام ٢٠٣٠ يعد إحدى المهمات الصعبة والمركبة جداً التي تنتصب اليوم أمام جهات التخطيط. فالحديث يتناول مجالا يتطلب اتخاذ قرار والشروع، في الحاضر، بتنفيذ مشاريع ضخمة ومكلفة وذات مرونة محددة للمواءمات والتغييرات. وهذه المشاريع، التي تبدأ كما أسلفنا في الوقت الحاضر، يجب أن تستكمل في المدى المتوسط وأن تؤثر على المدى البعيد.

إن تخطيط اقتصاد الكهرباء في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين يستوجب موازنة ومراعاة اعتبارات إضافية، جديدة، مرتبطة بالتجربة العالمية للحد من انبعاث الغازات الحرارية إلى الجو وتقليص التأثير البيئي (تلوث الأرض والمياه والجو وما شابه) الناجمين عن إنتاج الطاقة الكهربائية. من جهة أخرى فإن الظروف الأمنية والسياسية التي تسم البيئة التي تتواجد فيها إسرائيل، تقلص أكثر حيز خطأ المخططين.

تستهدف هذه الورقة استعراض مجمل الاعتبارات التي تسم عملية تخطيط اقتصاد الكهرباء الإسرائيلي، وسط عرض الظروف الخاصة لإسرائيل، وفي صلبها موضوع سلامة الإمداد أو التزويد، وتستعرض الورقة المعايير ومنظومة المصطلحات المرتبطة بهذا النقاش، وتجمل للقارئ الموضوع كما طرح في مؤتمر هرتسليا العاشر، وفي المداولات التي سبقته. كما وتحلل الورقة النقاش الجاري في إسرائيل إزاء التقديرات التي تتوقع أن يتضاعف الطلب (على الكهرباء) حتى العام ٢٠٣٠.

وقد تخلل النقاش إجماع عريض لدى سائر الجهات الرسمية ذات الصلة بتخطيط اقتصاد الطاقة المستقبلي، والتي شاركت في المداولات (وزارة البنى التحتية، وزارة حماية البيئة وشركة الكهرباء القطرية) حول الحاجة إلى تطوير وإنشاء شبكة أفران (مفاعلات) لإنتاج الطاقة. ففي ضوء الزيادة المتوقعة في الطلب على الكهرباء، اقترح خبراء شاركوا في النقاش، محاولة استنفاد الإمكانية لزيادة كمية الكهرباء من مصادر قائمة، وذلك بواسطة توسيع محدود للإنتاج بالغاز والفحم، وزيادة النجاعة في استخدام الكهرباء والاعتماد الإضافي على مصادر طاقة متجددة، وذلك من أجل إرجاء الشروع باستخدام الطاقة النووية، قدر الإمكان، إلى أن تتبلور تقنيات حديثة تدعى «تكنولوجيا مفاعلات الجيل الرابع». وتعتبر هذه التقنيات آمنة أكثر وذات تأثير بيئي أقل من ناحية كمية النفايات الذرية التي تنتجها، ومن المتوقع أن تصبح هذه التكنولوجيا جاهزة للاستعمالات التجارية بحلول العام ٢٠٣٠. على أية حال فإن مشروع إنشاء مفاعل طاقة أو شبكة مفاعلات يتطلب استعداداً واسعا، علما أن الموعد الواقعي الأقرب لبدء عمل مفاعل طاقة في إسرائيل هو العام ٢٠٢٠.

كل هذه العمليات والنشاطات تتطلب توجها شموليا بتوجيه حكومي، بالإضافة إلى التخطيط والتنسيق بين جهات عديدة مختلفة. كما أن هناك حاجة لخطة حكومية للبحث والتطوير خاصة في هذا المجال.

أولا: مبادئ لتخطيط اقتصاد الكهرباء

إن أحد المصطلحات الأساسية في تخطيط اقتصاد الكهرباء هو «الثبات»، والذي يعني وجوب أن يتلاءم التخطيط المقرر مع سلسلة طويلة من السيناريوهات المتعلقة بالطلب وتوفر الوقود وظروف الإنتاج. ولا بد للفرضيات التخطيطية من أن تشمل مجموعة كبيرة من الشروط البيئية المستقبلية، كما ويتعين على الخطط المقترحة أن تكون مرنة وشمولية بما فيه الكفاية من أجل توفير إجابة جيدة لأكبر عدد ممكن من السيناريوهات. ويتضمن اختبار الثبات عدة مكونات: فأحد مميزات التخطيط الإضافية هو «ثبات التزويد»، ويعني هذا المصطلح أن على مزيج مصادر الطاقة المقترح في الخطة أن يراعي جوانب مصداقية ودقة وسلامة التزويد. كما ويجب أن يشمل التخطيط توليفة مصادر تأخذ في الحسبان إمكانية حدوث انهيار شامل حقيقي وتوقف أكثر من ٣٠ بالمئة من طاقة الإنتاج. كذلك ينبغي للتقنيات المدموجة في الخطة، لمدى العقد المقبل، أن تكون تقنيات مجربة ومثبتة إذ لا يمكن الاعتماد في التخطيط على تقنيات محتملة أو تقنيات ما زالت في مراحل التطوير. جنبا إلى جنب ذلك يتعين على التخطيط أن يسمح بدمج مستقبلي لتقنيات يتوقع أن تكون قابلة للاستخدام في مرحلة لاحقة. ولا بد في هذا السياق من الانتباه إلى مجموعة من المكونات والعناصر الخاصة، من قبيل توفر الأراضي اللازمة لتنفيذ الخطة، والذي يعتبر عنصرا حاسما في تخطيط محطات طاقة شمسية. كذلك لا يجوز التغاضي في التخطيط عن اعتبارات التلاؤم مع مواصفات ومعايير متغيرة وأنظمة تأثير بيئية.

إن الخطة التي يقع الاختيار عليها بعد أخذ مجمل هذه الاعتبارات والجوانب في الحسبان، تفترض بصورة عامة وجود حيز للخطأ بين الإستراتيجيا التي يجري اختيارها بناء على أنها تتيح أداء جيداً في عدد كبير من المحاكيات، وبين مقياس مقارنة صارم يمكن أن يطبق في النهاية فعليا.

وفقا لمختلف التوقعات سوف يتضاعف الطلب على الكهرباء في إسرائيل حتى العام ٢٠٣٠، مقارنة مع مستواه القائم حاليا. ويدور الحديث عن إضافة تصل إلى عشرة آلاف ميغاواط زيادة عن قدرة الإنتاج المتاحة في الوقت الحالي. ومن الواضح للجميع أن اقتصاد الكهرباء للعام ٢٠٣٠ لا يمكن أن يستند إلى توسيع الوضع القائم، وأن هناك حاجة لمواءمات لاعتبارات مختلفة ولا سيما حدوث تغيير في وفرة وأسعار أنواع الوقود وفي إمكانيات الإنتاج من ناحية أنظمة ومواصفات انبعاث الغازات الحرارية. ويحتاج هذا المدى إلى توليفة جديدة من مصادر إنتاج الكهرباء، تتضمن استخدام مصادر طاقة متجددة وطاقة نووية بالإضافة إلى استراتيجيا لزيادة نجاعة الاستعمال والإنتاج، مع أن القدرة على تغيير توليفة مصادر الإنتاج في العقد القريب محدودة جداً. سوف ينصب التفكير التخطيطي خلال العقد المقبل (٢٠١٠– ٢٠١٩) على مسألة إقامة وحدة إنتاج إضافية تعتمد على الفحم الحجري، وزيادة قدرة الإنتاج بواسطة الغاز وعلى الادخار في الاستهلاك والنجاعة في الإنتاج، بالإضافة إلى دمج تقنيات لإنتاج الطاقة من مصادر «خضراء» مثل الرياح والطاقة الشمسية. وقد ساد لدى المهنيين والخبراء الذين شاركوا في المداولات إجماع بشأن ضرورة تطوير قدرة لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النووية، واقترح في هذا السياق أن يتم إرجاء الانتقال إلى استخدام هذه الطاقة قدر الإمكان، عن طريق الاستنفاد الأقصى لطريق زيادة نجاعة الإنتاج والاستهلاك وطرق إنتاج من مصادر متجددة وذلك إلى أن تصبح تقنيات المفاعلات المتقدمة (مفاعلات الجيل IV) قابلة للاستخدام.

الكهرباء في اسرائيل: خطط مرنة لأكبر عدد من السيناريوهات.

ثانيا: انبعاثات الغازات الحرارية كاعتبار تخطيطي

يطرح الانتقال إلى موضوع التلوث فيما يتعلق باستخدام الفحم الحجري (والغاز) مسألة انبعاث الغازات الحرارية. فتخطيط اقتصاد الكهرباء المستقبلي يجب أن يأخذ في الحسبان سيناريوهات مختلفة من المستوى المسموح لانبعاث الغازات الحرارية، بما في ذلك إمكانية فرض رسوم على انبعاث الغازات.

وعلى الرغم من إعلان الرئيس شمعون بيريس في مؤتمر كوبنهاغن أن إسرائيل ستقلص إلى ٢٠ بالمئة مستوى الانبعاث الحالي، إلا إنه لم يتخذ قرار حكومي رسمي بعد في هذا الموضوع. ويشار إلى أن وضع سقف محدد في مجال مستوى انبعاث الغازات الحرارية يخلق ضغوطات وقيودا جديدة بالنسبة لمخططي اقتصاد الكهرباء المستقبلي، بل ويثير مشكلة حقيقية.

ثالثا: إنتاج الكهرباء بواسطة الفحم الحجري

على غرار معظم دول العالم، فإن الفحم يشكل اليوم مصدر الطاقة الرئيس لدولة إسرائيل، حيث يتم إنتاج حوالي ٥٠ بالمئة من الكهرباء في محطات تعمل بالفحم الحجري، فيما يتم إنتاج ٤٥ بالمئة بواسطة الغاز الطبيعي، والباقي بواسطة السولار والمازوت. إن مواصلة تطوير قدرة الإنتاج بالفحم تشمل بعدين أو جانبين، الأول يتعلق بشكل محدد بمسألة بناء محطة طاقة فحمية إضافية في عسقلان، والآخر يتعلق بمواصلة تشغيل المحطات القائمة. ومن بين سائر وسائل إنتاج الكهرباء، فإن محطة الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري هي المنشأة الأكثر تأثيرا على البيئة. فهذه المحطات هي عبارة عن منشآت ضخمة تحتل مساحات واسعة وتتطلب أيضا مساحات كبيرة من الأراضي لتخزين الفحم ولمعالجة رماده. كما ويتطلب نقل الفحم إقامة المحطة في مناطق باهظة القيمة متاخمة لشاطئ البحر إضافة إلى إقامة محطة تفريغ بحرية. كذلك فإن لمحطة الطاقة الفحمية تأثيرا كبيرا أيضا على جودة الهواء في دائرة واسعة جداً، وهي تتسبب بمشكلة بيئية إضافية تنبع من كميات الرماد الضخمة الناجمة عن عملية احتراق الفحم. وتنتج محطتا الطاقة في الخضيرة وعسقلان ٢ر١ مليون طن من رماد الفحم في كل سنة، وهي مادة ملونة تحتوي أيضا على عناصر إشعاعية، تعتبر معالجتها ونقلها (إزالتها) مشكلة حقيقية.

رابعا: إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي

مقارنة مع الفحم فإن استخدام الغاز الطبيعي يوازن بعض الشيء الجوانب البيئية للإنتاج. فمحطات الطاقة التي تعمل بالغاز تحتاج إلى مساحة أصغر ولا تتطلب مناطق إسناد كتلك اللازمة في محطات الطاقة الفحمية، كما أنه لا توجد ضرورة لإقامتها في مناطق ساحلية. ويقل مستوى تلوث الجو الناجم عن هذه المحطات بحوالي ٤٥ بالمئة عن مستوى التلوث الناجم عن محطات توليد الطاقة الفحمية، فضلا عن أن تأثيراتها البيئية أقل. مع ذلك فإن المحطات العاملة بالغاز الطبيعي، تتسبب بانبعاث كميات لا يستهان بها من الغازات الحرارية، وإن بدرجة أقل من المحطات التي تعمل بالفحم. وتعد إسرائيل إحدى الدول المتصدرة في العالم حاليا في المعدل النسبي لإنتاج الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي إذ يصل حجم إنتاج الكهرباء بواسطة الغاز إلى ٤٠ بالمئة، ومن المتوقع أن يزداد ليصل إلى ٥٠ بالمئة، عقب إقامة وحدات إنتاج جديدة تعمل بالغاز الطبيعي، حتى العام ٢٠١٤، أو إلى نسبة ٦٠ بالمئة من الإنتاج، إذا ما تقرر عدم إقامة محطة طاقة فحمية إضافية. وتحظى زيادة نسبة استخدام الغاز في إنتاج الكهرباء في إسرائيل بدعم في ضوء اكتشاف حقول غاز طبيعي مهمة قبالة السواحل الإسرائيلية. من ناحية إستراتيجية فإن زيادة الاعتماد على إنتاج الكهرباء بالغاز تتطلب، في موازاة استخدام الغاز الإسرائيلي، تطوير بنى تحتية لاستيراد الغاز الطبيعي أو الغاز السائل. وترتبط إسرائيل حاليا بأنبوب لحقول غاز موجودة مقابل سواحل العريش (مشروع EMG)، ويمكن عبر هذا الأنبوب ضخ ٧ ملايين متر مكعب سنويا من الغاز. بالإضافة إلى ذلك تتوفر إمكانية لمد أنبوب يربط خطوط الغاز التي تصل من منطقة القوقاز إلى تركيا أو إلى أنبوب الغاز الذي يصل إلى الأردن من منطقة الخليج العربي.

خامسا: الطاقة الذرية

في مقابل معارضة توسيع استخدام الفحم، تتحول الذرة إلى مصدر طاقة مشروع في الكثير من دول العالم، ومن ضمن ذلك دول كانت قبل سنوات معدودة ترفض بشدة استخدامها. من ناحية عملية يعتبر استخدام الطاقة النووية حلا إستراتيجيا وحيداً لمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، من جهة، ولمواجهة أنظمة ومعايير انبعاث الغازات الحرارية، من جهة أخرى.

ويعمل في العالم حاليا ما مجموعه ٤٤٠ مفاعل طاقة تنتج مجتمعة قرابة ٣٧٠ جيغاواط من الكهرباء، تشكل ١٥ بالمئة من قدرة الإنتاج العالمية، كما توجد اليوم قيد البناء حوالي ٥٢ وحدة طاقة ستعمل بواسطة الطاقة النووية. إن ضرورة التوجه إلى الخيار الذري تحظى تقريبا بإجماع بين الخبراء الإسرائيليين في مجال الطاقة. من ناحية رسمية فإن القرار بشأن إنتاج الطاقة الذرية في إسرائيل اتخذ منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وذلك من قبل حكومة إسحاق رابين الأولى كدرس من أزمة النفط (عقب حرب ١٩٧٣). وقد شكلت لجنة الطاقة الذرية وشركة الكهرباء القطرية طواقم عمل خاصة، كما بدأت اتصالات مع حكومة فرنسا فيما يتعلق بتزويد إسرائيل بالوقود النووي، وتم اختيار موقع في النقب لإقامة محطة الطاقة الذرية، غير أن وزارة المالية عارضت في حينه دفع هذه الخطة ليحل مكانها خيار إنتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الفحم الحجري. في السنوات الأخيرة أثير الاهتمام بالموضوع مجدداً، ومن ناحية شركة الكهرباء فإن بدء استخدام الطاقة النووية يشكل فرضية تخطيطية نافذة، حيث تخصص الشركة الموارد والوقت لبحث وتطوير الموضوع، كما تمول الشركة تأهيل ٤٠ مهندسا ذريا في إطار قسم الهندسة الذرية في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، وذلك في غضون السنوات الخمس المقبلة. ويتفق الخبراء على أنه لا يمكن لإسرائيل أن تطور بشكل مستقل طاقة نووية، وذلك بالأساس لاعتبارات تتعلق بالتكلفة، كما أنها تحتاج إلى مساعدة في ميادين الخبرة والمعدات وفي مجال التشغيل ووسائل السلامة. غير أن كون إسرائيل غير موقعة على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي (معاهدة NPT) فإنها لا تستطيع ظاهريا الحصول على تكنولوجيا ومواد مرتبطة بالذرة، لكن ذلك يجب أن لا يشكل عائقا. وإذا ما أقيمت في إسرائيل مفاعلات طاقة نووية خلال العقد المقبل (٢٠١٠– ٢٠١٩) فإن هذه المفاعلات لن تكون ثمرة تطوير وإنشاء إسرائيليين.

سادسا: الطاقات المتجددة

ساد بين المهنيين والخبراء الذين شاركوا في مداولات المؤتمر توافق تام تقريبا فيما يتعلق بالمكانة التي يمكن أن تحتلها الطاقة من مصادر بديلة في سلة المصادر القومية.

وزارة البنى التحتية وشركة الكهرباء القطرية لا تريان في هذه المصادر عاملا متصدرا في توليفة مصادر الإنتاج المستقبلية. مع ذلك لا يجوز التغاضي عن الأبعاد التنظيمية وعن خطط الحوافز الحكومية المنبثقة عن قرار يقضي بأن يتم في غضون عشر سنوات إنتاج ١٠ بالمئة من الكهرباء من مصادر طاقة بديلة، ومن السوق العالمية لهذه الطاقات. وترى جهات التخطيط في المصادر المتجددة طاقة كامنة للمساعدة في سد الفجوات بين الطلب المتزايد على الكهرباء وبين الفترة الزمنية اللازمة لتطوير قاعدة إنتاج إستراتيجية. ويستند الوزن الثانوي المنسوب للطاقات المتجددة إلى التقدير القائل بأن الطاقة المعتمدة على المصادر البديلة ذات الصلة بإسرائيل– الشمس والرياح– تعاني من مستويات منخفضة جدا من الاستغلال، وأنها ليست مستقرة بما فيه الكفاية من ناحية موثوقية التزويد جراء تغيرات في قوة الشمس والرياح، فضلا عن أنها تتطلب مساحات شاسعة من الأراضي، بشكل غير معقول بالمقارنة مع الطاقة المستخرجة من المعدات المقامة فيها، كما أنها غير تنافسية من ناحية السعر.

إن البحث في موضوع الطاقات المتجددة يجب أن يتضمن التطرق إلى موضوع أنواع الوقود البديلة المستخرجة من النباتات والمواد المكررة.

أخيرا فإن تضافر الارتفاع الحاد في الطلب على الكهرباء مع معيقات وقيود بيئية، يضع تحديا صعبا أمام مخططي اقتصاد الكهرباء الإسرائيلي للعام ٢٠٣٠، وذلك لأنه لا يتيح مواصلة تطوير مصادر الإنتاج القائمة.

مدير قسم التربية في "جمعية حقوق المواطن": جهاز التربية الرسمي في إسرائيل ما زال يتجاهل "هبّة أكتوبر ٢٠٠٠"!

مناقشة أحداث أكتوبر في المدارس العربية هي مناسبة لإحياء الذكرى وتعريف الأجيال الصاعدة على أيام مهمة من تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل وفي المدارس اليهودية هي فرصة للتعرف على الجماهير العربية وأوضاعها وروايتها

قال مدير قسم التربية في «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل»، شرف حسّان، إنه على الرغم من مرور عشرة أعوام على «هبة أكتوبر ٢٠٠٠» فإن جهاز التربية الرسمي في إسرائيل ما زال يتجاهل هذا الحدث الهام. وفي رأيه فإن هذا التجاهل ينبع من أزمة كبيرة تضرب هذا الجهاز وتمنعه من القيام بدور رائد في بناء الإنسان وتؤدي إلى خسارة التعاطي مع موضوع أساس يمكن أن يكون مادة مميزة للتربية لقيم إنسانية ولتطوير التفكير النقدي عند الطلاب ولتنمية روح الفعالية والوعي السياسي فيهم. والحديث هنا هو عن أزمة عميقة وبنيوية تبدأ من المستوى السياسي في الدولة عموما وفي وزارة التربية والتعليم خصوصا وتنتهي بالمؤسسات التربوية والمدارس اليهودية والعربية. وفيما يلي أبرز ما جاء في مقال خاص نشره حسّان في الموقع الإلكتروني للجمعية على شبكة الانترنت:

أحداث أكتوبر وقيمتها التربوية

بإمكان المربّي الناجح أن يحوّل كل حدث أيا كان إلى مادة تربوية مميزة، يناقشها مع طلابه ويصل من خلالها إلى الأسئلة الجوهرية المعقدة التي شغلت فلاسفة العصور جميعا ويربطها بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي ويحللها من خلال نظريات وحضارات متنوعة ووجهات نظر مختلفة ويعود بها إلى الموضوع الذي يدرسه في غرفة الصف. فكم بالحري بحدث مثل هبة أكتوبر التي عصفت بنا قبل عشرة أعوام فقط وهي مرتبطة بوجداننا وبكل جوانب الحياة والمجتمع والدولة. لا أقصد هنا التربية التي هدفها أن يعرف الطلاب ما جرى وأن يتذكروا ويحيوا ذكرى الشهداء الثلاثة عشر وجميع الضحايا فقط وإنما أيضًا تشريح الحدث وتحليله ومناقشة جميع أبعاده بدءًا من مستوى المواطن البسيط الذي خرج للتظاهر وصولاً إلى الأسئلة المتعلقة بالدولة ونظامها، سياستها تجاه المواطنين العرب، أجهزتها المختلفة، الاحتلال وحقوق الشعب الفلسطيني، حقوق المواطنين العرب في إسرائيل وما إلى ذلك.

في أكتوبر ٢٠٠٠ انتهكت جميع حقوق الإنسان وداست الدولة على جميع المبادئ والقيم الديمقراطية الجوهرية منها والشكلية. وفي أكتوبر طغت العنصرية والكراهية ووحشية الشرطة ورجال حرس الحدود. وفي أكتوبر ظهرت على الملأ عورات الصحافة والقضاء. وفي أكتوبر انفجر احتقان وخيبة أمل متواصلين للمواطنين العرب منذ النكبة وربما قبل ذلك بسنوات. وفي أكتوبر ظهرت أزمة مجتمعنا العربي حين التقى المتظاهر الفلسطيني والشرطي الفلسطيني في نفس الساحة ولكن في اتجاه معاكس. وفي أكتوبر شهدنا بعض مظاهر الفوضى والمزايدات السلبية والمتاجرة البائسة. وفي أكتوبر رأينا جيلاً غاضبا مفعمًا بالطاقة والغضب والتضحية والتمسك بالبقاء والتغيير. وفي أكتوبر رأينا إصرار الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وصموده رغم آلية البطش والحصار. وفي أكتوبر شهدنا عصابات المتطرفين اليهود المسلحين واعتداءاتهم وشاهدنا الديمقراطيين اليهود وتضامنهم مع المواطنين العرب وانطلاقا لحركات تعايش واحتجاج يهودية عربية جديدة. وفي أكتوبر طلت علينا الرجعية العربية بخيباتها المتوقعة وزدنا ثقة بالنشاطات التضامنية في بقاع مختلفة من الأرض. وفي أكتوبر لملمنا جراحنا ونهضنا لمواصلة مسيرة الكرامة والصمود والتطور في وطننا الذي لا وطن لنا سواه وشرعت السلطة باستنتاج العبر لتطوير آلياتها لمواصلة سياسة الاحتلال والاضطهاد والتمييز.

وأتساءل هنا: كيف يمكن لأي مربٍّ في البلاد، عربيا كان أم يهوديا، أن يدع يوما مثل الذكرى السنوية لهذه الأحداث تمر من دون التطرق إليها في الصف والتحدث حولها مع طلابه؟. إذا كان هدف التربية والتعليم هو تنمية التفكير والقدرات ومنح قيم إنسانية وتشريح علاقة المواطن بالدولة والتعرف على أحداث تاريخية تبلور حياتنا ومستقبلنا كعرب وكيهود في البلاد والتعرف على «الآخر»، فلا أرى أهم من هذه المناسبة كموضوع تربوي من الدرجة الأولى لمناقشته في جميع المؤسسات التربوية في البلاد. إن مناقشة أحداث أكتوبر في المدارس العربية هي مناسبة لإحياء الذكرى وتعريف الأجيال الصاعدة على أيام هامة من تاريخ جماهيرنا العربية في إسرائيل ولمناقشة أسئلة جوهرية حول حقوق الإنسان والديمقراطية والعلاقة ما بين المواطن والدولة والمجتمع. وفي المدارس اليهودية هي فرصة للتعرف على الجماهير العربية وأوضاعها وروايتها. أعتقد أن بالإمكان الاستناد إلى مواد عديدة حول الموضوع ومنها تقرير لجنة أور والمواد الصحافية المختلفة التي تناولت الموضوع. هذا الواقع المشوه الذي يتعلم فيه الطالب العربي عن تاريخ الشعب اليهودي كل شيء تقريبا ولا يعرف الطالب اليهودي عن العربي سوى الأفكار المسبقة والتاريخ من وجهة النظر الصهيونية فقط، يعمق البعد ويزيد من الكراهية ويمنع أي إمكانية للحديث عن حياة مشتركة. على واضعي السياسة التربوية في البلاد التذكر بأنه لا يمكن التربية للديمقراطية وحقوق الإنسان في واقع البلاد من دون الاعتراف بـ«الآخر». الحقيقة المرة اليوم هي أننا لم نصل بعد حتى إلى مرحلة «التعرف على الآخر» وعلى روايته ولا يوجد حديث إطلاقا عن اعتراف.

أين المبادرة؟

وأتساءل أيضا: ما الذي يمنع المعلم العادي البسيط من المبادرة إلى مناقشة قضية أكتوبر وأي قضية أخرى مع طلابه؟. صحيح أن المؤسسة لا تشجع مثل هذا الحوار التربوي ولكن ما من أحد يمنع أي مربٍّ من طرح أي قضية ومناقشتها تربويا. ليس هذا فقط بل إن أهداف التعليم الرسمي في إسرائيل كما عبر عنها في قانون التعليم الإلزامي تؤكد بشكل واضح على واجب التربية لحقوق الإنسان والتسامح وتنمية التفكير النقدي والتعرف على «الآخر». إن أحد أهداف التعليم كما وردت في صيغة القانون من العام ٢٠٠٠ هي «معرفة لغة وحضارة وتاريخ وتراث وتقاليد الأقلية العربية وباقي المجموعات في دولة إسرائيل، والاعتراف بالحقوق المتساوية لكافة مواطني إسرائيل». أضف إلى ذلك أن وزارة التربية والتعليم تبنت عدة تقارير تحث المعلم على التربية للقيم والتعبير عن موقفه. لا أدعي هنا أن الدنيا بخير والديمقراطية في جهاز التربية الإسرائيلي في القمة ولكن أدعي أن هناك حيزا معينا يتيح التعاطي مع قضايا مركبة وحساسة إذا كان الأمر يتماشى مع أهداف التعليم الرسمي وهو كذلك. الحقيقة هي أن أحد مظاهر الأزمة في التربية تكمن في الفجوة الكبيرة بين السياسة التربوية الفعلية وما بين أهداف التعليم الرسمي في البلاد. رغم النقد الكبير لقانون التعليم الرسمي ولأهداف التعليم حسب هذا القانون التي لا تلبي احتياجات المواطنين العرب ورغم محدوديات هذا القانون، إلا إنه يتيح حيزا للتعددية وللديمقراطية أكبر بكثير مما هو عليه الوضع في الواقع. والسؤال المطروح هنا هو: لماذا لا نستغل هذا الحيز المتاح؟ أنا لا أعمم هنا ولا أتهم جميع المعلمين بعدم المبادرة، بل اعتقد أن هناك تقصيرا وهناك حاجة للمزيد والمزيد من المبادرة. فهذه إذن دعوة للمبادرة للتربية للقيم الإنسانية الهادفة والذكرى السنوية لأكتوبر هي مناسبة وفرصة للقيام بذلك ولكنها ليست المناسبة الوحيدة فقط. فالتربية لهذه القيم هي عملية مستمرة ويجب أن لا تقتصر على المناسبات.

لنتذكر المربين الرواد

التاريخ لم ينس المربين الذين تعاملوا مع التعليم كرسالة وخصوصا أولئك الذين دفعوا الثمن لقاء رسالتهم التربوية في شكل الفصل من التعليم والنفي والسجن أو أي عقاب آخر. هذا حدث عند جميع شعوب الأرض وحدث عندنا أيضا. كان هناك معلمون عرب ويهود لم يتنازلوا عن مبادئهم الإنسانية والديمقراطية. وهذه مناسبة لنتذكر هؤلاء المعلمين المخلصين الذين دفعوا الثمن غاليا في فترة الحكم العسكري وفي الحقب المظلمة ولغاية اليوم، ولم يتنازلوا عن رسالتهم التربوية الخالدة.

المشهد الاسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 2966201 -2- 00970
فاكس: 2966205 -2- 00970
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org